القراءات الشاذة توجيهها نحوياً في شرح الكافية للأصبهاني (ت ٧٤٩هـ)

دكتور

أحمد صبري محمد بهيتة

مدرس اللغويات في الكلية

المقدمة

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه ، وعظيم سلطانه ، وشمول رحمته ، وسبوغ عطائه ، والصلاةُ والسلامُ على حبيب الحق وسيد الخلق : سيدنا محمد بن عبد الله خاتمِ الأنبياء والمرسلين ، المبعوثِ رحمةً للعالمين ، وأسوةً للمتقين ، وهدايةً للخلق أجمعين ، وعلى آله وصحبه وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد :

فإن القرآن الكريم هو كتاب الله المبين ، الذي تعهد بحفظه فقال : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾(١).

وكان من أسباب حفظ الله للقرآن أن هيأ له رجالًا مخلصين من عصر الصحابة إلى يومنا هذا ، غرس في قلوبهم حبَّ كتابه ، والحرص على تلقيه ، وحفظه ، وضبطه ، وتلقينه لمن بعدهم .

وما قامت العلوم إلا لخدمة كتاب الله ، وأول هذه العلوم العربية ، فإن علم النحو ما قام إلا ليحفظ اللسان من اللحن في القرآن الكريم ، والسنة النبوية .

وقد شغلت القراءات أذهان النحاة منذ نشأة النحو ؛ ذلك لأن النحاة الأول الذين نشأ النحو على أيديهم كانوا قراء كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر الثقفي ، ويونس ، والخليل(٢).

وعلم القراءات القرآنية – المشهورة والشاذة – من العلوم التي ينبغي الاعتماد عليها في دراسة العربية ؛ لأن روايات تلك القراءات من أوثق الشواهد على ما كانت عليه ظواهرها الصوتية والصرفية والنحوية ، واللغوية بعامة ، في مختلف الألسنة

(١) الآية ٩ – من سورة الحجر .

(٢) أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ص٥٥ .

واللهجات ، فهي أغنى مأثورات التراث بالمادة اللغوية التي تصلح أساسًا للدراسة الحديثة ، والتي يلمح فيها المرء صورة تاريخ هذه اللغة الخالدة (١).

ولما كان الأساس في فهم هذه القراءات هو توجيهها ومعرفة مواقع الإعراب فيها فقد عزمت على أن يكون (القراءات الشاذة وتوجيهها نحويًا في شرح الكافية للأصبهاني ت ٧٤٩ه) موضوعًا لهذا البحث .

وكان من أسباب اختياري لهذا الموضوع :

رغبتي الشديدة للعيش مع كتاب الله ﷻ من خلال القراءات القرآنية .

ب – القراءات القرآنية تعد من أخصب المجالات للدراسات الفكرية الإسلامية ، ولا سيما في علوم العربية من نحوها وصرفها .

جـ - دراسة القراءات تتيح للدارس فرصة كبيرة في التعرف على قضايا لغوية كثيرة تتضمنها القراءات القرآنية ولا توجد في غيرها .

د - المساهمة بجهد متواضع في خدمه كتاب الله ﷻ .

هذا ،،، وقد اشتمل البحث على مقدمة ، وتمهيد ، وفصلين ، وخاتمة ، وثبت المصادر والمراجع ، وفهرس الموضوعات .

- المقدمة : وفيها تحدثت فيها أسباب اختيار هذا الموضوع ، وخطته ، والمنهج المتبع في كتابته .

- التمهيد : وفيه تحدثت - بإيجاز - عن الأصبهاني .

- الفصل الأول : القرآن والقراءات .

وتحدثت فيه عن تعريف القرآن ، والقراءات ، والعلاقة بينهما ، ونشأة القراءات ، ومصدرها ، وأنواعها من حيث السند ، وتعريف القراءات الشاذة ، وأنواعها ، والاحتجاج بها .

- الفصل الثاني : التوجيهات النحوية للقراءات الشاذة في شرح الكافية للأصبهاني .

---

(١) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ص٧ – ٨ .

وكان منهجي في هذا الفصل على النحو الآتي :

١- صدرت المسألة بذكر القراءة الشاذة تحت عنوان : (توجيه قراءة مَنْ قرأ).

٢- وضعت عنوانًا مناسبًا للقراءة الشاذة المراد توجيهها .

٣- ذكرت الآية القرآنية التي وردت فيها القراءة الشاذة ، مسبوقة بـ (قال الله تعالى) .

٤- ذكرت القراءة القرآنية الشاذة كما وردت في شرح الكافية للأصبهاني ، مسبوقة بـ (قرئ) .

٥- عرضت النص الذي ذكره الأصبهاني في (شرح الكافية) مشتملًا على القراءة القرآنية الشاذة .

٦- قمت بدراسة المسألة دراسة تحليلية ، مستعينًا بكتب النحو التي تعرضت لها ، مع ذكر آراء العلماء فيها ، وبيان الرأي الراجح .

٧- قمت بتخريج الآيات القرآنية ، والقراءات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأبيات الشعرية التي ورد ذكرها في البحث .

هذا ،،، وقد رتبت هذه المسائل حسب ورودها في شرح الكافية للأصبهاني .

الخاتمة : وسجلت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث .

ثبت المصادر والمراجع .

فهرس الموضوعات .

والله أسأل أن ينضر وجه كل من أسدى إليّ نصحًا ، وستر عليّ عيبًا ، وقوّم معوجًا ، وأكمل نقصًا ، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم ، إنه نعم المولى ونعم النصير ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين ، وصلى الله وسلّم وبارك على النبيّ الأمين : سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين .

بقلم الدكتور / أحمد صبري محمد بهيتة

مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين _ بدمياط

التمهيد

التعر يف بالأ صبهاني

اسمه ونسبه[1]:

محمود بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن علي ، شمس الدين ، أبو الثناء ، الأصبهاني[2]، أو الأصفهاني .

مولده :

وُلِدَ الأصبهاني في شعبان سنة أربع وسبعين وستمائة هجرية ، سنة ست وسبعين ومائتين وألف ميلادية .

وبرع في فنون العقليات ، وقدم دمشق فدرس بالرَّوَاحِيّة ، ثم قدم مصر فدرس بالمُعِزِّيَّة ، وأقام بها إلى حين وفاته[3].

منزلته :

بلغ الأصبهاني منزلة سامية ، واشتهر بالفضل والصلاح ، وكان حريصًا على وقته ، فلا يضيعه فيما لا يفيد ، فكان يمتنع كثيرًا من الأكل ؛ لئلا يحتاج إلى الشرب ، فيحتاج إلى دخول الخلاء ، فيضيع عليه الزمان[4].

وكان خطه قويًّا ، وقلمه سريعًا ، وكان يكتب في تفسيره من خاطره من غير مراجعة[5].

وقد أثنى عليه العلماء ، فقال الإسنوي: " كان بارعًا في العقليات ، صحيح الاعتقاد ، محبًّا لأهل الصلاح ، طارحًا للتكلف ، مجموعًا على العلم " [1].

---

(١) تنظر ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى ٣٨٣/١٠ ، وطبقات ابن شهبة ٧١/٣ ، والدرر الكامنة ٨٥/٦ ، وبغية الوعاة ٢٧٨/٢ ، وشذرات الذهب ١٦٤/٦ ، والأعلام ١٧٦/٧ ، ومعجم المؤلفين ١٧٣/١٢ .

(٢) نسبة إلى أصبهان ، وهي مدينة عظيمة مشهورة ، من أعلام المدن وأعيانها ، والأكثر فتح همزتها ، ومنهم من يكسرها . ينظر : معجم البلدان ٢٠٦/١ .

(٣) طبقات الشافعية الكبرى ٣٨٣/١٠ .

(٤) ينظر : الدرر الكامنة ٨٦/٦ ، وشذرات الذهب١٦٤/٦ .

(٥) ينظر : الدرر الكامنة ٨٦/٦ .

وقال ابن حجر العسقلاني : " واشتغل في بلاده ، ومهر ، وتقدم في الفنون ، وقرأ على والده ، وعلى جمال الدين بن أبي الرجاء ، وغيرهما ، ثم حج في سنة ٢٤ ، وقدم دمشق بعد زيارة القدس في صفر سنة ٢٥ ، فبهرت فضائله ، وسمع كلامه الشيخ تقي الدين ابن تيمية ، فبالغ في تعظيمه . قال مرة : اسكتوا حتى نسمع كلام هذا الفاضل الذي ما دخل البلاد مثلُه ، وكان يلازم الجامع الأموي ليلًا ونهارًا مكبًّا على التلاوة وشغل الطلبة ، ودرس بعد الزملكاني بالرواحية ، وفي يوم الإجلاس بالغ الفضلاء في الثناء عليه " [٢].

آثاره العلمية (٣):

له في التفسير : (أنوار الحقائق الربانية في تفسير الآيات القرآنية) ، وفي أصول الفقه : (البيان في شرح مختصر ابن الحاجب)، و(بيان معاني البديع)، وهو شرح البديع لابن الساعاتي، و(شرح منهاج البيضاوي)، وفي النحو :(شرح كافية ابن الحاجب)، و(شرح مقدمة ابن الحاجب)، وفي المنطق: (ناظرة العين)، و(شرحه)، و(شرح مطالع الأنوار للأرموي)، وفي علم الكلام : (مطالع الأنظار في شرح طوالع الأنوار للبيضاوي)، وفي التوحيد : (تشييد القواعد في شرح تجريد العقائد للنصير الطوسي)، وفي الفتاوى : (شرح فصول النسفي)، وفي العروض : (شرح قصيدة الساوي) .

---

(١) ينظر : الدرر الكامنة ٨٦/٦ ، وشذرات الذهب ١٦٤/٦ .

(٢) الدرر الكامنة ٨٦/٦ .

(٣) ينظر : طبقات الشافعية الكبرى ٣٨٤/١٠ ، وطبقات ابن شهبة ٧٢/٣ ، والدرر الكامنة ٨٦/٦ ، وبغية الوعاة ٢٧٨/٢ ، وشذرات الذهب ١٦٤/٦ ، والأعلام ١٧٦/٧ ، ومعجم المؤلفين ١٧٣/١٢ .

وفاته :

توفي الأصبهاني شهيدًا بطاعون مصر في شهر ذي القعدة سنة تسع وأربعين وسبعمائة هجرية، سنة تسع وأربعين وثلاثمائة وألف ميلادية، ودفن في القاهرة بالقرافة.

الفصل الأول

القرآن والقراءات

تعريف القرآن :

القرآن في اللغة : مصدر مرادف للقراءة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾[1]، ثم نقل من هذا المعنى المصدري وجعل اسمًا للكلام المعجز المنزل على النبي ﷺ من باب إطلاق المصدر على مفعوله .

هذا هو المختار ؛ استنادا إلى موارد اللغة ، وقوانين الاشتقاق .

أما القول بأنه وصف من القُرْءِ بمعنى الجمع ، أو أنه مشتق من القرائن ، أو أنه مشتق من قرنت الشيء بالشيء ، أو أنه مرتجل ، أي موضوع من أول الأمر علمًا على الكلام المعجز المنزل[2]، غير مهموز ولا مجرد من (أل) ، فكل أولئك لا يظهر له وجه وجيه ، ولا يخلو توجيه بعضه من كُلْفَةٍ ، ولا من بعد عن قواعد الاشتقاق وموارد اللغة .

وعلى الرأي المختار فلفظ (قرآن) مهموز ، وإذا حذف همزه فإنما ذلك للتخفيف ، وإذا دخلته (أل) بعد التسمية فإنما هي للمح الأصل لا للتعريف[3].

---

(١) الآيتان ١٧ ، ١٨ – من سورة القيامة .

(٢) ذهب بعض الناس إلى أن القرآن هو اسم علم غير مشتق خاص بكلام الله ، فهو غير مهموز ، وبه قرأ ابن كثير ، وهو مروي عن الشافعي ... وذهب قوم منهم الأشعري أنه مشتق من (قرنت الشيء بالشيء) إذا ضممت أحدهما إلى الآخر ، والصحيح أن ترك الهمزة من باب التخفيف . وقال بعض الفضلاء : القرآن في الأصل مصدر(قرأت الشيء قرآنا) بمعنى جمعته ، أو قرأت الكتاب قراءة أو قرآنا بمعنى : تلوته ، ثم نقله العرف إلى المجموع المخصوص والمتلو المخصوص ، وهو كتاب الله المنزل على محمد ... وقال بعضهم : القرآن لغة : اسم لكل مقروء إذا نكر . الكليات ص٧٢٠ بتصرف .

(٣) ينظر : مناهل العرفان ١٤/١ ، والتوجيهات النحوية والصرفية للقراءات القرآنية في مغني اللبيب ص١٥ – ١٦ .

والقرآن في الاصطلاح : هو كلام الله تعالى ، المنَزَّلُ على نبيه محمد ﷺ ، المعجِزُ بلفظه ، المتعبَّدُ بتلاوته ، المنقولُ بالتواتر ، المكتوبُ في المصاحف ، من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة الناس(١).

والراجح أن لفظ (القرآن) علم شخصي(٢)، مشترك لفظي بين الكل وأجزائه ، فيقال لمن قرأ اللفظ المنزل كله : إنه قرأ قرآنا ، وكذلك يقال لمن قرأ ولو آية منه : إنه قرأ قرآنا (٣).

تعريف القراءات :

القراءات جمع قراءة ، وهي في اللغة مصدر سماعي لـ (قرأ)، يقال : قَرَأَ يَقْرَأُ قِراءة وقُرآنًا ، وسمي القرآنُ قرآنًا ؛ لأَنه جَمَعَ القِصَصَ والأَمرَ والنهيَ والوَعْدَ والوَعِيدَ والآياتِ والسورَ بعضَها إِلى بعضٍ (٤).

وللقراءات في الاصطلاح تعريفات متعددة منها :

اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها ، من تخفيف وتثقيل وغيرهما (٥).

---

(١) المدخل لدراسة القرآن الكريم ص١٩ . وينظر : مناهل العرفان ١٩/١ .

(٢) جاء في مناهل العرفان ٢١/١ : " ... وبعضهم يجعله علم جنس ؛ نظرًا إلى تعدد هذه الألفاظ المنزلة بتعدد قارئيها وكاتبيها . وهذا مردود من وجهين :

أحدهما : أن علم الجنس ضرورة نحوية اقتضتها أحكام لفظية ، كامتناع إضافته ، ودخول (أل) عليه ، ولا ضرورة – هنا – لفظية .

ثانيهما : أن علم الجنس نكرة في المعنى ، وأفراده منتشرة متعددة حقيقة لا اعتبارًا . والتعدد الملحوظ – هنا – اعتباري لا حقيقي ؛ للقطع بأن ما يقرؤه أو يكتبه كل منا فهو القرآن عينه لا فرد من أفراده " .

(٣) مناهل العرفان ٢٢/١ ، والتوجيهات النحوية والصرفية للقراءات القرآنية في مغني اللبيب ص١٧ .

(٤) ينظر : اللسان ٣٥٦٣/٥ [قرأ] .

(٥) البرهان في علوم القرآن ٣١٨/١ .

وقيل : هي علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف والإثبات ، والتحريك والتسكين ، والفصل والوصل ، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره من حيث السماع [١].

وقيل : هي مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفًا به غيره في النطق بالقرآن الكريم ، مع اتفاق الروايات والطرق عنه ، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها [٢].

العلاقة بين القرآن والقراءات :

لقد انقسم العلماء بالنسبة إلى وجود فرق بين القرآن القراءات أو عدم وجود فرق إلى فريقين :

الفريق الأول : يفرق بين القرآن والقراءات ، فهما حقيقتان متغايرتان .

قال الزركشي : " القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان ، فالقرآن هو: الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز ، والقراءات : هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف وكيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما " [٣].

وتبعه في ذلك صاحب كتاب (إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر)[٤].

والفريق الثاني : ذهب إلى أنه لا فرق بين كل من القرآن والقراءات .

يقول الدكتور : محمد سالم محيسن : " وأرى أن كُلًّا من القرآن والقراءات حقيقتان بمعنى واحد ... إذ كل منهما الوحي المنزل على النبي ﷺ " [٥].

---

(١) الإتحاف ص٦ .

(٢) مناهل العرفان في علوم القرآن ٣٣٦/١ .

(٣) البرهان في علوم القرآن ٣١٨/١ .

(٤) ينظر : الإتحاف ص٧ .

(٥) ينظر : في رحاب القرآن ص٢٠٩ – ٢١٠ بتصرف .

واستند أصحاب هذا الرأي إلى قول الرسول ﷺ : " إِنَّ هَذَا القُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ ، فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ " (١).

ويعلق الدكتور : شعبان محمد إسماعيل على هذين الرأيين فيقول : " إن كان الزركشي يقصد بالتغاير التغاير التام فلستُ معه ، إذ ليس بين القرآن والقراءات تغايرٌ تام ، فالقراءات الصحيحة التي تلقتها الأمة بالقبول ما هي إلا جزء من القرآن الكريم ، فبينهما ارتباط وثيق ، ارتباط الجزء بالكل .

ولعل هذا هو الذي يقصده الإمام الزركشي حيث قال : ولست في هذا أُنْكِرُ تداخل القرآن بالقراءات ، إذ لابد أن يكون الارتباط بينهما وثيقًا ، غير أن الاختلاف على الرغم من هذا يظل موجودًا بينهما ، بمعنى أن كلا منهما شيء يختلف عن الآخر لا يقوى التداخل بينهما على أن يجعلهما شيئا واحدا ، فما القرآن إلا التركيب واللفظ ، وما القراءات إلا اللفظ ونطقه ، والفرق بين هذا وذاك واضح وبَيِّن .

أما ما قاله صاحب كتاب (في رحاب القرآن) فمردود وغير مقبول ، ولم يقل به أحد من علمائنا السابقين ، فلا يمكن أن يقال : إن القرآن والقراءات حقيقتان متحدتان ؛ لأن القراءات على اختلاف أنواعها لا تشمل كلمات القرآن الكريم كله ، بل هي موجودة في بعض ألفاظه فقط .

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه – كتاب : فضائل القرآن - باب : أنزل القرآن على سبعة أحرف ١٩٠٩/٤ – حديث ٤٧٠٦ ، ومسلم في صحيحه _ كتاب : صلاة المسافرين - باب : بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه ٢٠٢/٢ – حديث ١٩٣٦ ، وأبو داوود في سننه – كتاب : الوتر - باب : أنزل القرآن على سبعة أحرف ٥٤٩/١ – حديث ١٤٧٧ ، والترمذي في سننه – كتاب : القراءات - باب : ما جاء أنزل القرآن على سبعة أحرف ١٩٣/٥ – حديث ٢٩٤٣ ، والنسائي في سننه – كتاب : الافتتاح - باب : جامع ما جاء في القرآن ٣٢٥/١ – حديث ١٠٠٩ .

وأيضا التعريف للقراءات يشمل القراءات المتواترة التي يصح أن يُقْرَأَ بها القرآنُ ، كما يشمل القراءات الشاذة ، والتي أجمع العلماء على أنه لا يصح قراءة القرآن بها ؛ لأنها لم تستجمع أركان القراءة الصحيحة ، وهى التواتر، وموافقة الرسم العثماني ، وموافقة وجه من وجوه اللغة العربية .

فالقراءة التي تفقد أهم الأركان ، وهو التواتر لا يصح أن نطلق عليها اسمَ القرآن ، ولا تصح قراءته بها ، مع أن من تعريف القرآن : (إنه المنقول إلينا بالتواتر) ، فكيف يسوغ القول بأن القرآن والقراءات شيء واحد ، مع عدم انطباق ذلك على القراءات غير الصحيحة ، فالواقع أنهما ليسا متغايرين تغايرا تاما ، كما أنهما ليسا متحدين اتحادا حقيقيا ، بل بينهما ارتباط وثيق ، ارتباط الجزء بالكل ، والله أعلم " [1].

نشأة القراءات :

نزل القرآن الكريم على رسول الله ﷺ ، فعلَّمه للمؤمنين ، وقرأه عليهم ، فأخذوه عنه ، وعظَّموه وتحاكموا إليه ، وأصبح همهم تلاوته وتفهم أحكامه .

لكن الصحابة – رضوان الله عليهم – كانوا يختلفون في الأخذ عن رسول الله ﷺ ، فمنهم مَنْ أخذ القرآن عنه بحرف واحد ، ومنهم مَنْ أخذه عنه بحرفين ، ومنهم مَنْ زاد ، ثم تفرقوا في البلاد وهم على هذه الحال ، فاختلف بسبب ذلك أخذ التابعين عنهم ، وأخذ تابع التابعين عن التابعين، وهلم جرا ، حتى وصل الأمر على هذا النحو إلى الأئمة القراء المشهورين الذين تخصصوا وانقطعوا للقراءات يضبطونها ويُعْنُونَ بها وينشرونها .

ثم إن القراء بعد هؤلاء كثروا ، وفي البلاد انتشروا ، وخلفهم أمم بعد أمم ، وعُرِفَتْ طبقاتهم ، واختلفت صفاتهم ، فكان منهم المتقن للتلاوة المشهورة بالرواية والدراية ، ومنهم المحصل لوصف واحد ، ومنهم المحصل لأكثر من واحد ، فكثُر بينهم لذلك الاختلاف ، وقَلَّ منهم الائتلاف .

---

(١) ينظر : القراءات أحكامها ومصدرها ص٢١ – ٢٢ .

فقام عند ذلك جهابذة الأمة ، وصناديد الأئمة ، فبالغوا في الاجتهاد بقدر الحاصل ، وميزوا بين الصحيح والباطل ، وجمعوا الحروف والقراءات ، وعَزَوا الأوجه والروايات ، وبينوا الصحيح والشاذ ، والكثير والفاذ ، بأصولٍ أصَّلُوهَا ، وأركانٍ فَصَّلُوها [1].

مصدر القراءات :

القراءات القرآنية جزء من القرآن الكريم ، وقد ثبت بالأدلة القطعية التي لا تحتمل الشك أن لفظ القرآن الكريم ومعناه من عند الله ﷻ ، ومن ثَمَّ فالقراءات القرآنية كذلك من عند الله تعالى ، ولا دخل لأحد فيها .

ومن الأدلة على ذلك قوله ﷺ : " أَقْرَأَنِي جِبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ فَرَاجَعْتُهُ ، فَلَمْ أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ وَيَزِيدُنِي حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ " [2].

وقول عمر بن الخطاب ﷺ : " سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَاءَتِهِ ، فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُ عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يُقْرِئْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَكِدْتُ أُسَاوِرُهُ [3] فِي الصَّلاَةِ فَتَصَبَّرْتُ حَتَّى سَلَّمَ فَلَبَّبْتُهُ بِرِدَائِهِ ، فَقُلْتُ : مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ ؟ قَالَ : أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقُلْتُ : كَذَبْتَ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَقْرَأَنِيهَا عَلَى غَيْرِ مَا قَرَأْتَ ، فَانْطَلَقْتُ بِهِ أَقُودُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقُلْتُ : إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ بِسُورَةِ الْفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تُقْرِئْنِيهَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَرْسِلْهُ ، اقْرَأْ يَا هِشَامُ ، فَقَرَأَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ ، ثُمَّ قَالَ : اقْرَأْ يَا عُمَرُ ، فَقَرَأْتُ الْقِرَاءَةَ الَّتِي أَقْرَأَنِي ،

---

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن ٤١٣/١ – ٤١٤ بتصرف .

(٢) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه – كتاب : فضائل القرآن - باب : أنزل القرآن على سبعة أحرف ١٩٠٩/٤ – حديث ٤٧٠٥ ، ومسلم في صحيحه – كتاب : صلاة المسافرين - باب : بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه ٢٠٢/٢ – حديث ١٩٣٩ .

(٣) أُسَاوره : أُواثبه وأُقاتله . اللسان ٢١٤٧/٣ [سور] .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ ، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ ، فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ " (١).

أنواع القراءات من حيث السند :

للقراءات من حيث السند ستة أنواع (٢):

الأول : المتواتر، وهو ما نقله جمعٌ لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه .

مثاله : ما اتفقت الطرق في نقله عن السبعة . وهذا هو الغالب في القراءات .

ويشترط لأن تكون القراءة متواترة أن يجتمع فيها ثَلَاثُ خِلَالٍ ، وَهُنَّ : أَنْ يُنْقَلَ عَنِ الثِّقَاتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَيَكُونَ وَجْهُهُ فِي العَرَبِيَّةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا القُرْآنُ سَائِغًا ، وَيَكُونَ مُوَافِقًا لِخَطِّ الْمُصْحَفِ ، فَإِذَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ هَذِهِ الخِلَالُ الثَّلَاثُ قُرِئَ بِهِ ، وَقُطِعَ عَلَى مُغَيَّبِهِ وَصِحَّتِهِ وَصِدْقِهِ ؛ لِأَنَّهُ أُخِذَ عَنْ إِجْمَاعٍ مِنْ جِهَةِ مُوَافَقَةِ خَطِّ الْمُصْحَفِ ، وَكَفَرَ مَنْ جَحَدَهُ (٣).

الثاني : **المشهور** ، وهو ما صح سَنَدُهُ ، بأن رواه العدل الضابط عن مثله وهكذا ، ووافق العربيةَ ، ووافق أحدَ المصاحف العثمانية ، سواء أكان عن الأئمة السبعة أم العشرة أم غيرهم من الأئمة المقبولين ، واشتهر عند القراء فلم يعدوه من الغلط ولا من الشذوذ ، إلا أنه لم يبلغ درجة المتواتر.

مثاله : ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة ، فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض . ومن أشهر ما صنف في هذين النوعين : التيسير للداني ، والشاطبية ، وطيبة النشر في القراءات العشر.

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه – كتاب : فضائل القرآن - باب : أنزل القرآن على سبعة أحرف ١٩٠٩/٤ – حديث ٤٧٠٦ .

(٢) تنظر هذه الأنواع في الإتقان في علوم القرآن ٢٠٨/١ ، ومناهل العرفان ٤٣٠/١ – ٤٣١ .

(٣) النشر ١٤/١ .

وهذان النوعان هما اللذان يقرأ بهما مع وجوب اعتقادهما ولا يجوز إنكار شيء منهما .

الثالث : الآحاد ، وهو ما صح سَنَدُهُ ، وخالف الرسمَ أو العربيةَ ، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور . وهذا النوع لا يقرأ به ، ولا يجب اعتقاده . من ذلك قراءة : (**لَقَدْ جَاءكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفَسِكُمْ**)[1]، بفتح الفاء [2].

الرابع : الشاذ ، وهو ما لم يصح سَنَدُه ، كقراءة : (**ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ**) [3]، بنصب (أيَّهُم) [4].

الخامس : الموضوع ، وهو ما نُسِبَ إلى قائله من غير أصل .

مثال ذلك القراءات التي جمعها محمد بن جعفر الخزاعي ونسبها إلى أبي حنيفة .

السادس : ما يشبه المدرج من أنواع الحديث، وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير، كقراءة سعد بن أبي وقاص: (**وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِّنْ أُمٍّ**)[5] بزيادة لفظ (من أم).

تعريف القراءات الشاذة :

الشاذ في اللغة يطلق على المنفرد ، والنادر ، والغريب ، والمتفرق .

---

(١) من الآية ١٢٨ – من سورة التوبة .

(٢) هي قراءة النبي ﷺ ، وفاطمة – رضي الله عنها – وابن عباس – رحمه الله – في مختصر ابن خالويه ص٦٠ ، وقراءة عبد الله بن قُسَيط المكي في المحتسب ٣٠٦/١ . وفي البحر المحيط ١٢١/٥ : " وقرأ ابن عباس ، وأبو العالية ، والضحاك ، وابن محيصن ، ومحبوب ، عن أبي عمرو وعبد الله بن قسيط المكي ، ويعقوب من بعض طرقه : (من أنفَسكم) بفتح الفاء . ورويت هذه القراءة عن رسول الله ﷺ ، وعن فاطمة ، وعائشة رضي الله عنهما " .

(٣) الآية ٦٩ – من سورة مريم .

(٤) ينظر : البحث ص٤٧ .

(٥) من الآية ١٢ – من سورة النساء .

قال ابن منظور : " (شذذ) شَذَّ عنه يَشِذُّ ويَشُذُّ شذوذًا : انفرد عن الجمهور وندر ، فهو شاذٌّ ، وأَشذَّهُ غيرُه ... وقوم شُذَّاذ إِذا لم يكونوا في منازلهم ولا حيهم . وشُذَّانُ الناس : ما تفرّق منهم . وشُذَّاذُ الناس : الذين يكونون في القوم ليسوا في قبائلهم ولا منازلهم . وشُذَّاذُ الناس : متفرقوهم " (١).

والقراءة الشاذة : هي كل قراءة فقدت الأركان الثلاثة : التواتر ، ورسم المصحف ، وموافقة وجه من وجوه العربية ، أو واحدًا منها (٢).

أنواع القراءات الشاذة (٣):

النوع الأول : القراءة الشاذة المشهورة ، وهي القراءة التي وافقت العربية والرسم ، وصح سندها ، ولكنه لم يبلغ درجة التواتر .

النوع الثاني : قراءة الآحاد ، وتحتها قسمان :

القسم الأول : كل قراءة وافقت العربية والرسم ولم يصح سندها .

القسم الثاني : كل قراءة وافقت العربية ، وخالفت الرسم ، سواء صح سندها أو لم يصح .

هذا ،،، وأما القراءة التي تخالف العربية بكل جهاتها فلا توصف بأنها قراءة ، بل تعتبر ضربًا من ضروب الوضع والاختلاق .

النوع الثالث : القراءة المدرجة ، وهذا النوع من شواذ القراءات هو الذي زيد في الآية على وجه التفسير .

---

(١) اللسان ٢٢١٩/٤ [شذذ] بتصرف .

(٢) ينظر : البرهان في علوم القرآن ٣٣١/١ ، والإتقان في علوم القرآن ٢١٦/١ ، ومناهل العرفان ٤٦٦/١ .

(٣) تنظر هذه الأنواع في الاختلاف بين القراءات ص١١٠ – ١١١ .

الاحتجاج بشواذ القراءات :

اتفق جمهور العلماء على جواز تدوين القراءة الشاذة وتعلمها وتعليمها والاحتجاج بها في ميادين الدراسات اللغوية ، والاستعانة بها – متى صح سندها – في بيان المراد من القراءة المتواترة [١]. ولم يتفق أئمة الفقه على اتخاذها دليلًا في مجال الأحكام الفقهية ، فقد ذهب أبو حنيفة – رحمه الله – وأصحاب المذهب الإباضي إلى جواز الاستدلال بالقراءة الشاذة في مباحث الأحكام الفقهية ، ورأوا أنها بمنزلة خبر الواحد العدل ، قالوا : فابن مسعود وأُبَيّ – مثلًا – صادقان عندما يخبراننا بأنهما سمعا النبي ﷺ يقرأ : (**فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ**) [٢].

ووافق أبا حنيفة فيما ذهب إليه الروياني والرافعي[٣]، ولذا أوجبوا تتابع الصوم في كفارة اليمين [٤].

وظاهر مذهب الإمام الشافعي – رحمه الله – عدم الاستدلال بالقراءة الشاذة في الأحكام الشرعية ، فليست عنده بمنزلة خبر الواحد [٥]؛ لأن إجماع الصحابة على عدم كتابتها في المصاحف الثمانية دليل على أنها ليست قرآنا . ولذا لم يوجب تتابع الصوم في كفارة اليمين ، وذهب إلى عدم الاحتجاج بها أيضًا ابن الحاجب من المالكية [٦].

والأَوْلَى عدم الاحتجاج بالقراءة الشاذة في الأحكام الشرعية لأمرين :

---

(١) الاختلاف بين القراءات ص١١٢ .

(٢) من الآية ٨٩ – من سورة المائدة .

(٣) ينظر : الإتقان في علوم القرآن ٢١٩/١ .

(٤) ينظر : البرهان في أصول الفقه ص٦٦٧ .

(٥) ينظر : البرهان في أصول الفقه ص٦٦٦ .

(٦) ينظر : الإتقان في علوم القرآن ٢١٩/١ .

الأمر الأول : أنها ليست قرآنا كما قالوا ، إلا على الظن ؛ إذْ رَفْعُهَا من المصاحف دليل على أنها ليست قرآنا ، فمن الجائز أن تتابع الصوم في كفارة اليمين كان واجبًا أول الأمر ، ثم خفف الله عن الأمة واستبدل به غيره .

الأمر الثاني : أنها ليست بمنزلة خبر الواحد العدل ، فإن إيجاب العمل بخبر الواحد العدل يتوقف على كونه ثابتًا لم ينسخ بأثر آخر أو بإجماع، ولم يوجد دليل آخر يعارضه. والقراءة الشاذة تخالف خبر الواحد العدل من هذين الوجهين .

فإن إزالتها من المصاحف دليل على نسخها كما تقدم . والقراءة المتواترة الثابتة في المصحف دليل معارِضٌ ، وقويٌّ لتواتره . والقراءة الشاذة دليل معارَضٌ ، ضعيف لشذوذه [1].

(١) الاختلاف بين القراءات ص١١٣ – ١١٤ .

الفصل الثاني

التوجيهات النحوية للقراءات الشاذة في شرح الكافية للأصبهاني

توجيه قراءة مَنْ قرأ :

﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾

مسألة : حذف الفعل جوازًا

قال الله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾ (١).

قرئ : (**وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ**) (٢) ببناء (زُيِّنَ) للمجهول ، ورفع (قتل) و(شركاء) .

قال الأصبهاني : " اعلم أن الفعل الواقع للفاعل قد يحذف إذا دلَّ عليه دليل جوازًا أو وجوبًا ، أما جوازًا فكما أن الإنسان إذا رأى مضروبًا ولم يعلم مَنْ الذي أوقع ذلك الفعلَ به فيسأل عنه فيجيب المسئول بأنه زيدٌ أو عمرٌو ، فارتفاع الاسم بذلك الفعل ، وإن لم يكن ذلك الفعل منطوقًا ... ومنه قوله تعالى في قراءة مَنْ قرأ : **﴿ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾** (٣)، فارتفاع (الشركاء) بفعل دَلَّ عليه (زُيِّنَ) ، هكذا قال أبو العباس(٤) " (٥).

الدراســـــــة :

الأصل في الكلام أن يُذكر الفعل والفاعل فتقول : قام زيدٌ ؛ لأن الفعل لا بد له من فاعل أحدثه ، والفاعل لا بد له من حدث يحدثه ، إلا أن هذا الفعل قد يُحذف لأمرٍ يدل عليه ، وهذا الحذف قد يكون جائزًا أو واجبًا .

---

(١) من الآية ١٣٧ – من سورة الأنعام .

(٢) هي قراءة أبي عبد الرحمن السُّلَمي في معاني القرآن للفراء ٢١/٣ ، ٢٥٣ ، والمحتسب ٢٢٩/١ ، وقراءة السُّلَمي ، والحسن في إعراب القرآن للنحاس ٩٧/٢ – ٩٨ ، وقراءة السُّلَمي ، والحسن ، ويحيى بن الحارث الذِّماري في إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ١٩٨/١ ، وقراءة السُّلَمي ، والحسن ، وأبي عبد الملك (قاضي الجند ، صاحب ابن عامر) في البحر المحيط ٢٣١/٤ ، وبلا نسبة في إعراب القراءات الشواذ ٥١٤/١ .

(٣) من الآية ١٣٧ – من سورة الأنعام .

(٤) ينظر : المقتضب ٢٨١/٣ .

(٥) شرح الكافية للأصبهاني ص ١٣٧ – ١٣٩ بتصرف .

فيحذف الفعل جوازًا في ثلاثة مواضع :

منها : إذا وقع جوابًا لاستفهام محقق أو مقدر[١]:

فالاستفهام المحقق كقوله تعالى : ﴿ **وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ** ﴾ [٢]، فـ (الله) فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام ، والتقدير : خلقنا الله .

والاستفهام المقدر كقراءة بعضهم : ﴿ **وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ** ﴾ [٣]، ببناء (زُيِّنَ) للمفعول ، ورفع القتل والشركاء .

وقد اختلف العلماء في توجيه رفع (الشركاء) على وجهين :

الوجه الأول : أنه مرفوع بفعل مضمر دلَّ عليه قوله : (زُيِّنَ) ، كأنه لما قال : زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادِهِم ، قيل : مَنْ زَيَّنَهُ لهم ؟ فقيل : زَيَّنَهُ لهم شركاؤهم .

وهو ما ذهب إليه سيبويه[١]، والفراء[٢]، والمبرد[٣]، والزجاج[٤]، وغيرهم[٥].

---

(١) ويحذف جوازًا – أيضًا – في موضعين آخرين :

الأول : إذا أجيب به نفي كقولك : بلى زيدٌ ، جوابًا لمن قال : ما قام أحدٌ ، فـ (زيد) فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي .

الثاني : إذا استلزمه فعل قبله ، كقول الفرزدق : [من الطويل] =

= **غَدَاةَ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ ∴ حُصَيْنٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ وَالخَمْرُ**

ويحذف وجوبًا إذا فسر بما بعد الفاعل من فعل مسند إلى ضميره أو ملابسه ، كقوله تعالى : ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ** ﴾ [من الآية ٦ – من سورة التوبة] ، و(هلا زيد قام أبوه) ، أي : وإن استجارك أحد استجارك ، وهلا لابس زيد قام أبوه ، إلا أنه لا يتكلم به ؛ لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المضمر ؛ فلا يجمع بينهما .

(٢) من الآية ٨٧ – من سورة الزخرف .

(٣) من الآية ١٣٧ – من سورة الأنعام . وقد سبق تخريج القراءة ص١٤ .

وإليه ذهب الأصبهاني حيث قال : " ومنه قوله تعالى في قراءة مَنْ قرأ : ﴿ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾ (٦)، فارتفاع (الشركاء) بفعل دَلَّ عليه (زين) " (٧).

ولا يجوز أن يرتفع (الشركاء) بالفعل الظاهر (زُيِّنَ)، فقد قال ابن جني : " ... وإياك وأن تقول : إنه ارتفع بهذا الظاهر لأنه هو الفاعل في المعنى ؛ لأمرين : أحدهما : أن الفعل لا يرفع إلا فاعلًا أو مفعولًا أقيم مقام الفاعل ، وقد رفع هذا الفعلُ

ما أقيم مقام فاعله ، وهو (قتلُ أولادِهم) ، فلا سبيل له إلى رفع اسم آخر على أنه هو الفاعل في المعنى ...

والآخر : أن الفاعل عندنا ليس المراد به أن يكون فاعلًا في المعنى دون ترتيب اللفظ ، وأن يكون اسمًا ذكرته بعد فعل وأسندته ونسبته إلى الفاعل ، كـ : قام زيدٌ وقعد عمرو ، ولو كان الفاعل الصناعي هو الفاعل المعنوي للزمك عليه أن تقول : مررت برجلٌ يقرأُ ، فترفعه ؛ لأنه قد كان يفعل شيئًا وهو القراءة ، وأن تقول : رأيت رجلٌ يحدِّث ، فترفعه بحديثه ، وأن تقول في رفع زيد من

(١) ينظر : الكتاب ٢٩٠/١ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢١/٣ – ٢٢ ، ٢٥٣ .

(٣) ينظر : المقتضب ٢٨١/٣ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ١٩٨/٣ .

(٥) كالنحاس في إعرابه القرآن ٩٨/٢ ، وابن جني في المحتسب ٢٢٩/١ ، والعكبري في التبيان ٥٤١/١ ، وابن هشام في مغني اللبيب ٨٠٧/٢ .

(٦) من الآية ١٣٧ – من سورة الأنعام . وقد سبق تخريج القراءة ص ١٤ .

(٧) شرح الكافية للأصبهاني ص ١٣٩ .

قولك : زيد قام : إنه مرفوع بفعله ؛ لأنه الفاعل في المعنى ، لكن طريق الرفع في (شركاؤهم) هو ما أريتك من إضمار الفعل له لترفعه به "[1].

الوجه الآخر : أن يكون ارتفاع (الشركاء) على أنه فاعل بالمصدر ، وكأنه قال : وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين أنْ قَتَلَ أولادَهم شركاؤهم .

وهذا الوجه أجازه قطرب[2]، والعكبري[3].

والوجه الأول أولى ؛ لأن المصدر لا يضاف إلى المفعول مع وجود الفاعل إلا في قليل[4].

كما أن الشركاء ليسوا بقاتلين ، إنما هم مزينون[5].

ويدل على ذلك قراءة (زَيَّنَ) بفتح الزاي[6]، ولا يكون الشركاء قاتلين إلا بمجاز[7]، ومجازه : أنهم لما كانوا مزينين القتل جعلوا هم القاتلين وإن لم يكونوا مباشري القتل[8].

ومما يقوي الوجهَ الأولَ قراءةُ مَنْ قرأ : ﴿ **يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رِجَالٌ** ﴾ [1]، فـ (يُسَبَّحُ) مضارع مبني للمفعول ، و (له) نائب الفاعل ،

---

(١) ينظر : المحتسب ٢٣٠/١ بتصرف .

(٢) ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ١٩٨/٣ ، والمحتسب ٢٣٠/١ ، والبحر المحيط ٢٣١/٤ .

(٣) ينظر : إعراب القراءات الشواذ ٥١٤/١ ، والتبيان ٥٤١/١ .

(٤) كقوله ﷺ : " وحجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إليهِ سَبِيلًا " ، أي : وأن يحجَّ البيتَ المستطيعُ .

(٥) هذا على التوجيه الأول ، أما على توجيه قطرب فالشركاء قاتلون .

(٦) هي قراءة الجمهور ، وقرأ ابن عامر (زُيِّنَ)، ورفع (قتل)، ونصب (أولادهم) . ينظر: الحجة للقراء السبعة ٤٠٩/٣ .

(٧) ينظر : التذييل والتكميل ٢١٣/٦ .

(٨) ينظر : البحر المحيط ٢٣١/٤ .

و (رجال) فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر ، وكأنه لما قيل : يُسَبَّحُ له فيها بالغدو والآصال ، قيل : مَنْ يسبحه ؟ فقيل : يسبحه رجال .

وقولُ الشاعر :

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لِخُصُومَةٍ ∴ ومُخْتبطٌ مِمَّا تُطيحُ الطَّوَائِحُ (٢)

فقد رفع (ضارع) على أنه فاعل لفعل محذوف واقع في جواب استفهام مقدر ، فكأنه حين قال : ليبك يزيد ، قيل : مَنْ يبكيه ؟ فقال : يبكيه ضارع ، ثم حذف الفعل ؛ لدلالة سابق الكلام عليه .

ولا يجوز أن تُقَدَّرَ هذه المرفوعاتُ مبتدآتٍ حُذِفَتْ أخبارُها ؛ لأن هذه الأسماءَ قد ثبتت فاعليتُها في رواية من بَنَى الفعلَ فيهن للفاعل(٣).

فقد قرأ الجمهور : ﴿ **وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ** ﴾ (٤)، ببناء (زَيَّنَ) للفاعل(٥).

---

(١) من الآيتين ٣٦ ، ٣٧ – من سورة النور . وهي قراءة ابن عامر ، وعاصم في إعراب القرآن للنحاس ٩٨/٢ ، والحجة للقراء السبعة ٣٢٥/٥ ، وقراءة ابن عامر ، وأبي بكر في حجة القراءات ص ٥٠١ ، والإتحاف ص ٤١١ – ٤١٢ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه بشرح الطوسي ص٣٦٢ ، وللحارث بن نهيك النهشلي في الكتاب ٢٨٨/١ ، ولنهشل بن حريّ في المقاصد النحوية ٩١٥/٢ ، ولضرار بن نهشل في الدرر اللوامع ٣٥٩/١ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢٨٢ ، وكافية ابن الحاجب ص١٤ ، ومغني اللبيب ٨٠٧/٢ ، وأوضح المسالك ٨٥/٢ ، والهمع ٥٧٩/١ .

اللغة : (الضارع) الخاضع والمستكين . (المختبط) السائل بلا وسيلة ، أو قرابة ، أو معرفة . (تطيح) تهلك . (الطوائح) المصائب .

المعنى : يقول : فليبك يزيد بن نهشل ؛ لأن البكاء هو أقل شيء يجب عمله ، فقد بكاه الذليل الخاضع كما بكاه العاني الذي أنهكته حوادث الأيام فراح يستعطي أهل السخاء .

(٣) ينظر : مغني اللبيب ٨٠٧/٢ .

(٤) من الآية ١٣٧ – من سورة الأنعام .

(٥) سبق تخريج القراءة ص١٦ .

وقُرِئ : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رِجَالٌ ﴾[1]، ببناء (يُسَبِّحُ) للفاعل[2].

كما روى الأصمعيُّ البيتَ ببناء (لِيَبْكِ) للفاعل ، ونصب (يزيد)[3].

توجيه قراءة مَنْ قرأ :

﴿ وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ ﴾ ، ﴿ وَلَاتِ حِينِ مَنَاصٍ ﴾

مسألة : عمل (لات)

قال الله تعالى : ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[4].

قرئ : ﴿ وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ ﴾[5] بفتح التاء ، وضم النون .

وقرئ : ﴿ وَلَاتِ حِينِ مَنَاصٍ ﴾[6] بكسر التاء ، والنون .

---

(١) من الآيتين ٣٦ ، ٣٧ – من سورة النور .

(٢) هي قراءة الجمهور ، وقرأ ابن عامر، وعاصم (يُسَبَّح) بفتح الباء . ينظر: السبعة في القراءات ص٤٥٦.

(٣) ينظر : المقاصد النحوية ٩١٨/٢ .

(٤) الآية ٣ – من سورة ص .

(٥) هي قراءة عيسى بن عمر في مختصر ابن خالويه ص١٣٠ ، وجاء في البحر المحيط ٣٦٨/٧ : " وعن عيسى : (ولاتُ حينُ) بالرفع، (مناصَ) بالفتح " . وينظر : الدر المصون ٣٥٥/٩ ، واللباب في علوم الكتاب ٣٧٣/١٦ . والقراءة بالرفع فيهما – أي : في (لات) و(حين) – لأبي السمَّال في مختصر ابن خالويه ص١٣٠ ، ولعيسى بن عمر ، وأبي السمال في شواذ القراءات ص٤٠٩ .

(٦) في مختصر ابن خالويه ص١٣٠ : " (ولاتَ حينُ مناصِ) عيسى بن عمر ، وروي عنه : (ولاتِ حين) " . وفي شواذ القراءات ص٤٠٩ : " وعن عيسى بن عمر... (ولاتِ) بكسر التاء ، (حينَ) بالنصب ، وعنه : (حينِ) بالجر " . والقراءة بجر(حين) هي قراءة عيسى بن عمر في البحر المحيط ٣٦٧/٧ ، والدر المصون ٣٥٢/٩ ، واللباب في علوم الكتاب ٣٧١/١٦ .

قال الأصبهاني : " قال أبو البقاء: قد أعملها بعض أهل الحجاز عمل (ليس)، ولكن في النكرة خاصة[1]... ومنه قوله تعالى : ﴿ **وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ**﴾[2] برفع (الحين)، ونصبه، وجره . والقراءة المشهورة النصب، والتاء للتأنيث كـ : (ثمت) في (ثم)، و(ربت) في (رُبَّ)... وأما الجر فهو قراءة عيسى بن عمر ، فقد قيل : إنه جعله حرف جر ، كقوله : **طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ ∴ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ**[3]

وقال الأخفش: إنه على تقدير حذف مضاف وتبقية المضاف إليه على إعرابه[4].

واستبعد أبو علي كونه حرف جر، وقال : إنه يفهم منه معنى النفي فكيف يكون حرف جر[5]؟ "[6].

الدراسة :

---

(١) ينظر : إملاء ما مَنَّ به الرحمن ٢٠٩/٢ ، وفيه : " ومنهم مَنْ يرفع ما بعدها ، ويقدر الخبر المنصوب كما قال بعضهم : **فأنا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ** " . وينظر : التبيان في إعراب القرآن ١٠٩٧/٢ ، واللباب في علل البناء والإعراب ١٧٨/١ ، ٢٣٨ .

(٢) من الآية ٣ – من سورة ص .

(٣) البيت من الخفيف ، وهو لأبي زبيد الطائي في شعره ص٣٠ ، والمقاصد النحوية ٦٧٥/٢ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ١٥٣/٥ ، وشرح الكافية الشافية ٤٤٤/١ ، وشرح التسهيل ٣٧٨/١ ، وشرح ابن الناظم ص١٠٨ ، وشرح الكافية للرضي ١٩٨/٢ ، والارتشاف ١٢١٢/٣ ، والتذييل والتكميل ٢٩٤/٤ ، ومغني اللبيب ٣٣٦/١ .

والشاهد فيه قوله : " ولات أوانٍ " حيث ذهب بعضهم إلى أن (لات) حرف جر عمل في (أوان) .

(٤) قال الأخفش في معاني القرآن ٤٩٢/٢ : " ... فَجَرَّ (أوان) ، وحَذَفَ ، وأَضْمَرَ (الحين) ، وأضافه إلى (أوان) ؛ لأن (لات) لا تكون إلا مع الحين " .

(٥) قال الفارسي في المسائل الشيرازيات ص٤٨١ : " ... أي : ليس الحينُ حينَ أوانِ صُلح ، فحذف حينًا المضاف إلى أوان ، وحَسُنَ إضافة (حينٍ) إلى (أوانٍ) ؛ لأنه اسم يقع على كثير الأزمنة وقليلها ... وأما (لات) فالتاءُ فيه التاءُ التي تكون للتأنيث في نحو : قائم ، وقائمة " .

(٦) شرح الكافية للأصبهاني ص٢٢٢ – ٢٢٤ بتصرف .

ذهب الجمهور إلى أن (لات) مركبة من : (لا) النافية ، وتاء التأنيث [١].

قال أبو حيان : " والجمهور إلى أنها (لا) زيدت عليها التاء كما زيدت في (ثَمَّ) ، فقالوا : (ثَمَّتْ) فهي للتأنيث " [٢].

وقد اختلف النحويون في عمل (لات) على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أنها تعمل عمل (ليس)، فترفع الاسم، وتنصب الخبر، **وهو مذهب الجمهور**[٣] لكنهم يشترطون لإعمالها شرطين :

الأول : كون معموليهما اسمي زمان .

الآخر : حذف أحد جزئيها ، والغالب أن يكون المحذوف اسمها ، كقوله تعالى : ﴿ **وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ**﴾ [٤] بنصب (حين) على أنه خبرها ، واسمها

---

(١) **وفيها مذهبان آخران** : **المذهب الأول** : وهو القول ببساطتها ، ثم اختلفوا على قولين :
الأول : أنها فعلٌ ماضٍ بمعنى : نَقَصَ ، نُفِيَ بها كما نُفِيَ بـ (ليس)، وهو مذهب أبي ذر الخشني في الارتشاف ١٢١٠/٣ ، ومغني اللبيب ٣٣٤/١ .
الثاني : أن أصلها (لَيِسَ) بكسر الياء، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم أبدلت السين تاء ، وهو مذهب ابن أبي الربيع في البسيط في شرح جمل الزجاجي ٧٥٣/٢ ، واختاره المرادي في الجنى الداني ص٤٨٥ – ٤٨٦ .
المذهب الثاني : أن أصلها (لا) النافية، والتاء زائدة في أول (الحين)، وهو مذهب أبي عبيدة ، وابن الطراوة في مغني اللبيب ٣٣٥/١ .
وأحسن من هذا كله لو جعلت (لات) حرفًا مبنيًّا على الفتح عاملًا عمل (ليس)، كما أن (ليت) حرف مبني على الفتح عامل عمل (إنَّ) . ينظر : التوجيهات النحوية والصرفية للقراءات القرآنية في مغني اللبيب ص ٢٠٥ .

(٢) الارتشاف ١٢١٠/٣ .

(٣) ينظر : الجنى الداني ص٤٨٥ .

(٤) من الآية ٣ – من سورة ص .

محذوف، وهي بمعنى: ليس، و(مناص) بمعنى: فرار، أي: ليس الحينُ حينَ فرار[١].

قال سيبويه : " وأما أهلُ الحجاز فيشبّهونها[٢] بـ (لَيْسَ) إذْ كان معناها كمعناها، كما شبّهوا بها (لاتَ) في بعض المواضع، وذلك مع (الحِين) خاصّةً، لا تكون (لاتَ) إلا مع (الحين)، تُضْمِرُ فيها مرفوعًا وتَنْصِبُ (الحين) ؛ لأنّه مفعول به[٣]، ولم تَمكَّنْ تمكُّنَها ، ولم تستعمل إلا مضَمرًا فيها؛ لأنها ليست كـ (ليس) في المخاطَبة والإخبار عن غائبٍ، تقول : لستَ، ولستِ، وليسوا، وعبدُ الله ليس ذاهبًا، فتَبْنِي على المبتدأ وتُضْمِرُ فيه، ولا يكون هذا في (لات)، لا تقول: عبدُ الله لات منطلقًا، ولا قومك لاتوا منطلقين " [٤].

القول الثاني : أنها لا تعمل شيئًا ، وإن وليها مرفوعٌ فمبتدأ حُذِفَ خبره ، أو منصوبٌ فمفعول لفعل محذوف ، ونُسِبَ هذا القول للأخفش [٥].

القول الثالث : أنها تعمل عمل (لا) النافية للجنس ، أو عمل (إنَّ)، فتنصب الاسم ، وترفع الخبر، ونُسِبَ للأخفش أيضا[٦].

وكلام الأخفش يخالف ما نُسِبَ إليه ؛ حيث قال في كتابه (معاني القرآن) : " وقال : ﴿ **وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ** ﴾ [٧]، فشبَّهوا (لات) بـ (ليس)، وأضمروا فيها اسم

---

(١) التصريح ٢٦٩/١ .

(٢) أي : (ما) الحجازية .

(٣) أي : لأنه شبيه بالمفعول به ؛ لأن خبر (ليس) إنما ينصب تشبيهًا بالمفعول به .

(٤) الكتاب ٥٧/١ .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٩٧/٢ ، والارتشاف ١٢١١/٣ ، والجنى الداني ص٤٨٨ ، ومغني اللبيب ٣٣٥/١ ، والتصريح ٢٦٩/١ .

(٦) نُسِبَ إليه أنه يُعملها إعمال (لا) النافية للجنس في الارتشاف ١٢١١/٣ ، ونُسِبَ إليه إنه يعملها إعمال (إنَّ) في مغني اللبيب ٣٣٥/١ ، والتصريح ٢٦٩/١ .

(٧) من الآية ٣ – من سورة ص .

الفاعل ، ولا تكون (لات) إلا مع (حين)، ورفع بعضهم : ﴿ وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ [1]، فجعله في قوله مثلَ (ليس) ، كأنه قال : (ليس أحدٌ) ، وأضمر الخبر" [2].

فكلامه موافق لكلام سيبويه في أن (لات) تعمل عمل (ليس) [3].

توجيه قراءة ﴿ وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ ﴾ بفتح التاء ، وضم النون :

ذُكِرَ سابقًا أن جمهور النحويين ذهبوا إلى أن (لات) تعمل عمل (ليس) بشرطين:

الأول : كون معموليهما اسمي زمان .

والآخر : حذف أحد جزئيها ، والغالب أن يكون المحذوف اسمها ، كقوله تعالى :

﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [4].

لكن وردت قراءة : ﴿ وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ ﴾[5]، برفع (حين)، وقد وُجِّهَتْ هذه القراءة توجيهين :

الأول : أن (حين) اسم (لات) ، والخبر محذوف .

قال الزمخشري : " والرفع على : ولات حينُ مناصٍ حاصلًا لهم " [6].

وقال العكبري : " والثانيةُ : ضَمُّ النونِ ، على أنه اسم (ليس) ، والخبرُ محذوفٌ ، أي : ليس لهم وقتُ مناص " [7].

والتصريح باسم (لات) وحذف خبرها قليل[1].

---

(١) سبق تخريج القراءة ص ١٨ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٤٩٢/٢ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٣٧٥/١ .

(٤) من الآية ٣ – من سورة ص .

(٥) سبق تخريج القراءة ص ١٨ .

(٦) الكشاف ٧٣/٤ .

(٧) إعراب القراءات الشواذ ٣٩٠/٢ .

والآخر : أن (لات) لا عمل لها، و(حين) مرفوع على الابتداء، والخبر محذوف.

قال أبو حيان : " ... وعلى قول الأخفش : مبتدأ ، والخبر محذوف " [٢].

وقد بَيَّنْتُ أن الأخفش براء مما نُسِبَ إليه ، وأنه ذهب مذهب سيبويه .

وأرى : أن التوجيه الأول أولى ؛ لأن له نظيرًا من كلام العرب ، وهو التصريح باسم (لا) وحذف خبرها ، كقول الشاعر :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرَانِهَا ∴ فأنا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ [٣]

أي : لا براح لي .

أما التوجيه الثاني ونسبته إلى الأخفش فقد بيَّنتُ أنه الأخفش براء مما نسب إليه.

توجيه قراءة ﴿ وَلَاتِ حِينِ مَنَاصٍ ﴾ بكسر التاء[٤]، والنون :

وُجِّهَتْ هذه القراءة أربعة توجيهات :

التوجيه الأول : أن (حين) جاءت مجرورة بـ (لات)، أي: أن (لات) حرف جر.

قال أبو حيان : " وزعم الفراء[٥] أن (لات) يخفض بها أسماء الزمان نحو قوله :

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ ∴ ..... [٦]

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٩٧/٢ ، والجنى الداني ص٤٨٨ ، والتصريح ٢٦٩/١ .

(٢) البحر المحيط ٣٦٧/٧ .

(٣) البيت من مجزوء الكامل ، وهو لسعد بن مالك القيسي في الكتاب ٥٨/١ ، ٢٩٦/٢ ، والأصول في النحو ٩٦/١ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٢٦/١ ، ٣٤/٣ ، والتذييل والتكميل ٢٨٤/٤ ، وتمهيد القواعد ١٢١٩/٣ ، والمقاصد الشافية ٢٤٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٦٧١/٢ .

(٤) قال الزمخشري : " وقرئ : (ولاتِ) بكسر التاء على البناء ، كـ : جير " . الكشاف ٧٣/٤ .

(٥) نُسِبَ هذا القول للفراء في مغني اللبيب ٣٣٦/١ ، والهمع ٤٦١/١ ، وللكوفيين في شرح الكافية للرضي ١٩٨/٢ .

(٦) سبق تخريجه ص ١٨ .

... وقرئ شاذًا : ﴿ وَلَات حِينِ مَنَاصٍ ﴾ بالخفض " [1].

ونسبة هذا القول للفراء تنقصه الدقة ؛ لأن مَنْ يطالع كلامه يجد أنه نقل هذا القول عن بعض العرب ، ثم صرَّح برأيه الذي وافق فيه مذهب الجمهور .

قال الفراء : " ومن العرب من يضيفُ (لات) فيخفض... والكلام أن ينصب بها ؛ لأنها في معنَى (لَيْسَ) ... وأنشدني بعضهم :

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ ∴ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ[2]

فخفض (أوان) فهذا خَفْض " [3].

قال ابن هشام : " وأجيب عن البيت بجوابين :

أحدهما : أنه على إضمار (مِنْ) الاستغراقية ، ونظيره في بقاء عمل الجار مع حذفه وزيادته قوله :

أَلَا رَجُلٍ جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا ∴ ..... [4]

فيمن رواه بجر (رجل) .

والثاني: أن الأصل : ولاتَ أوانُ صُلحٍ ، ثم بُنِيَ المضاف لقطعه عن الإضافة، وكان بناؤه على الكسر ؛ لشبهه بـ (نزال) وزنًا ، أو لأنه قُدِّر بناؤه على

---

(١) الارتشاف ١٢١٢/٣ – ١٢١٣ بتصرف .

(٢) سبق تخريجه ص ١٨ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢ – ٣٩٨ بتصرف .

(٤) صدر بيت من الوافر ، وعجزه : يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ

وهو لعمرو بن قنعاس في شرح شواهد المغني للسيوطي ٢١٤-٢١٥ ، ولرجل من أهل البادية في المقاصد النحوية ١٢٨٠/٣ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٢٤/٢ ، والارتشاف ١٧٥٨/٤ ، والتذييل والتكميل ٣٢٤/٤ ، وتمهيد القواعد ١٩٨٤/٤ .

اللغة : (محصِّلة) امرأة تحصل الذهب من تراب المعدن وتخلصه منه . (تبيت) أي : تبيت تفعل ذلك ، أي : الفاحشة .

الشاهد في قوله : " رجل " فإنه مجرور بـ (مِنْ) مقدرة ، تقديره : ألا من رجل .

السكون ، ثم كُسِرَ على أصل التقاء الساكنين كـ : أمسِ ، وجيرِ ، ونُوِّنَ للضَّرُورَة " [1].

التوجيه الثاني : أن (لات) بمعنى (غير) وصف لمحذوف ، كأنه قيل : فنادوا حينًا غيرَ حينِ مناص .

ورد هذا التأويل بلزوم زيادة الواو ، فلا فائدة لها حينئذ ، وبأنه لو كانت بمعنى (لا) صفة لزم تكرارها ، نحو : مررت برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ[2].

التوجيه الثالث : أن الكسرة كسرة بناء مقطوعة عن مضاف ، وما بعد (لات) يقطع عن الإضافة فيبنى ، والتقدير: ولاتَ حينَ مناصِهِم ، والإضافة إلى المناص كأنها إضافة إلى الحين ؛ لأنه معه كشيء واحد ، فكأنه قال: ولاتَ حينَهم، ثم حذف الضمير من (مناص) فكأنه حذفه من الحين ، فتضمنه الحين[3].

وهذا بعيد جدًّا [4].

التوجيه الرابع : أن الجر على إضمار (مِنْ)، كأنه قال : لاتَ من حينِ مناص[5].

وأرى: أن تحمل هذه القراءة على الجر بـ (لات)[6]؛ لأن الجر بها ورد عن العرب ، قال الفراء : " ومن العرب من يضيفُ (لات) فيخفض " [7].

---

(١) مغني اللبيب ٣٣٦/١ .

(٢) ينظر : التذييل والتكميل ٣٩٥/٤ .

(٣) ينظر : الكشاف ٧٣/٤ ، والتذييل والتكميل ٣٩٥/٤ .

(٤) ينظر : التذييل والتكميل ٣٩٥/٤ .

(٥) ينظر : البحر المحيط ٣٦٨/٧ .

(٦) وهو التوجيه الأول .

(٧) معاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢ .

أو على حذف الجار وإبقاء عمله [١]؛ لورده نثرًا وشعرًا ، فمن النثر ما حُكِي من قول بعضهم[٢]: خيرٍ عافاك الله ، أي : على خير[٣].

ومن الشعر قوله :

إذا قيلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرٌّ قَبيلَةً ؟ ∴ أَشارَتْ كُلَيبٍ بالأَكُفِّ الأَصابعُ [٤]

أراد : أشارت إلى كُلَيبٍ ، فحذف (إلى) وأبقى عملها .

أما التوجيه الثاني والثالث فقد أجيب عنهما .

توجيه قراءة من قرأ :

﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴾

مسألة : تابع المنادى إذا كان عطفَ نسقٍ واقترن بـ (أل)

قال الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾ [٥].

قُرئ : ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴾ [٦].

---

(١) وهو التوجيه الثاني .

(٢) هو قول رؤبة بن العجاج . ينظر : سر الصناعة ١٣٢/١ ، والخصائص ٢٨٥/١ ، والإنصاف ٣٩٤/١ .

(٣) ينظر : المقرب ١٩٦/١ ـ ١٩٧ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه /٣٦٢ ، والتصريح ٤٦٦/١ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٥١/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٣٧/٤ ، ٢٩٩ ، وتوضيح المقاصد ٦٢٣/٢ ، ٧٨١ ، وأوضح المسالك ١٧٨/٢ ، ومغني اللبيب ١٥/١ ، ٨٤٣/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٩/٣ ، والهمع ٤٦٨/٢ ، ١٠/٣ .

(٥) من الآية ١٠ – من سورة سبأ .

(٦) قرأ برفع (الطير) الأعرجُ في إعراب القرآن للنحاس ٣٣٤/٣ ، ومختصر ابن خالويه ص١٢٢ ، وأبو عبد الرحمن في إعراب القرآن للنحاس ٣٣٤/٣ ، وعبد الوارث عن أبي عمرو في مختصر ابن خالويه ص١٢٢ ، وابنُ مِهْران في الإتحاف ص٤٥٨ .

قال الأصبهاني : " قوله : (وتوابع المنادى المبني المفردة - من التوكيد ، والصفة ، وعطف البيان ، والمعطوف بحرفٍ ، الممتنع دخول يا عليه - ترفع على لفظه وتنصب على محله) ...

مثال التأكيد : يا تميمُ أجمعون وأجمعين ، ومثال الصفة : يا زيدُ العاقل ، بالنصب والرفع ، ومثال عطف البيان : يا غلامُ بشرٌ وبشرًا ، ومثال المعطوف الممتنع دخول (يا) عليه : يا زيدُ والحارث ، وكقوله تعالى : ﴿ **يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْر** ﴾[1] بالرفع والنصب "[2].

الدراســـة :

يأتي تابع المنادى على أربعة أقسام :

منها : ما يجوز فيه الرفع والنصب[3]، وهو شيئان :

وجاء في البحر المحيط ٢٥٣/٧ : " وقرأ السلمي ، وابن هرمز ، وأبو يحيى ، وأبو نوفل ، ويعقوب ، وابن أبي عبلة ، وجماعة من أهل المدينة ، وعاصم في رواية : (والطيرُ) بالرفع " .

وفي النشر ٣٤٩/٢ : " وَانْفَرَدَ ابْنُ مِهْرَانَ عَنْ هِبَةِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ رَوْحٍ بِرَفْعِ الرَّاءِ مِنْ (طَيْرٍ) ، وَهِيَ رِوَايَةُ زَيْدٍ عَنْ يَعْقُوبَ ، وَوَرَدَتْ عَنْ عَاصِمٍ ، وَأَبِي عَمْرٍو " .

قال الدمياطي في الإتحاف ص٤٥٨ : " ... فهي انفرادة لابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عنه لا يقرأ بها ؛ ولذا أسقطها صاحب الطيبة على عادته " .

(١) من الآية ١٠ - من سورة سبأ .

(٢) شرح الكافية للأصبهاني ص٢٦٠ – ٢٦١ بتصرف .

(٣) والأقسام الثلاثة الباقية هي :

الأول : ما يكون حكمه تابعًا كحكمه لو كان منادى مستقلًّا ، وهو البدل ، والمعطوف عطف النسق ، إذا كان مجردًا من (أل) ، سواء أكان متبوعهما مبنيًّا أم معربًا ، تقول : يا زيدُ بشرُ ، ويا زيد وبشرُ ، بالضم ، وتقول : يا زيدُ أبا عبد الله ، ويا زيدُ وأبا عبد الله ، بالنصب ، وكذلك تقول : يا عبدَ الله بشرُ ، ويا عبدَ الله وبشرُ ، بالضم ، ويا عبدَ الله أبا علي ، =

أحدهما : النعت المضاف المقرون بـ (أل) ، نحو : يا زيد الحسن الوجه .

ثانيهما : النعت أو التوكيد أو البيان المجرد عن الإضافة ، والمنسوق إذا كان بـ (أل) ، نحو : يا زيد الحسنُ والحسنَ ، ويا تميمُ أجمعون وأجمعين ، ويا غلامُ بشرٌ وبشرًا [(١)].

وقال الله تعالى : ﴿ **يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ** ﴾[(٢)]، قُرِئَ بالرفع[(٣)]، والنصب[(٤)].

= ويا عبدَ الله وأبا علي .

الثاني : ما يتعين رفعه ، وهو نعت (أيّ) وفي معناه (أيّة) ؛ لأنها مؤنثته ، نحو : ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ** ﴾ ، و ﴿ **يَآ أَيَّتُهَا النَّفْسُ** ﴾ .

وإنما وجب رفعه مراعاة للفظ المنادى ، وأيضا فلأنه هو المقصود بالنداء .

الثالث : ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى ، وهو ما اجتمع فيه أمران :

أحدهما : أن يكون نعتًا أو بيانًا أو توكيدًا .

والثاني : أن يكون مضافًا مجردًا من (أل) ، نحو : يا زيدُ صاحبَ عمرو ، ويا زيدُ أبا عبد الله ، ويا تميم كلَّهم أو كلَّكم . ينظر : شرح الشذور للجوجري ٨٢٠/٢ – ٨٢٤ بتصرف .

(١) **فإن قيل** : ما الفرق بين نوعي النسق ، حيث أعطي المجرد من (أل) حكم المستقل وجاز في المقترن بـ (أل) الوجهان ؟

فالجواب : أن (أل) في المقترن بها يمنع من تقديره منادى ؛ إذْ حرف النداء لا يجتمع معها ، فلا يعطى حكم المستقل ، بخلاف المجرد من (أل) . ينظر : توضيح المقاصد ١٠٧٤/٢ ، وشرح الشذور للجوجري ٨٢٢/٢ - ٨٢٣ .

(٢) من الآية ١٠ – من سورة سبأ .

(٣) سبق تخريج القراءة ص٢٤ .

(٤) قال العكبري : " (وَالطَّيْرَ) بالنصب ، وفيه أربعة أوجه :

أحدها : هو معطوفٌ على موضع (جبال) .

والثاني : الواوُ بمعنى (مع) ، والذي أوصلتهُ الواو (أَوِّبِي) ؛ لأنها لا تنصب إلا مع الفعل .

والثالث : أن تُعطف على (فَضْلًا) ، والتقدير : وَتَسْبِيحَ الطَّيْرِ ، قاله الكسائي .

واختلف في المختار منهما [١] على أقوال :

أحدها : الرفع ، وهو رأي الخليل[٢]، وسيبويه[٣]، والمازني[٤] ؛ لأنه أكثر ما سمع [٥]، وللمشاكلة في الحركة [٦].

ثانيها : النصب ، وهو رأي أبي عمرو[٧]، وعيسي بن عمر[٨]، ويونس[٩]، والجرمي[١٠]؛ لأن ما فيه (أل) لم يَلِ حرف النداء ، فلم يجعل لفظه كلفظ ما ولي الحرف ، ولأن أكثر القرَّاء قرأُوا به في (والطيرَ)[١١].

ثالثها : الأرجح النصب إن كانت (أل) فيه للتعريف ؛ لأنه حينئذ شبيهٌ بالمضاف ، وإن لم تكن للتعريف ، بل للمح الصفة كـ (اليسع) ، فالأرجح الرفع ؛ لعدم شبهه حينئذ بالمضاف ، وهو رأي المبرد [١٢].

والرابع : بفعلٍ محذوفٍ ، أي : وَسَخَّرْنَا لَهُ الطَّيْرَ " . التبيان في إعراب القرآن ١٠٦٤/٢ .

(١) أي : من الرفع والنصب .

(٢) ينظر : الكتاب ١٨٧/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ١٨٧/٢ .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية ١٣١٤/٣ ، وشرح ابن الناظم ص٤٠٩ .

(٥) جاء في الكتاب ١٨٦/٢ – ١٨٧ : " فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون : يا زيدُ والنضرُ ، وقرأ الأعرج : ﴿ **يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ** ﴾ فرفَعَ " .

(٦) ينظر : الهمع ٢٣٤/٣ .

(٧) ينظر : المقتضب ٢١٢/٤ ، وشرح المفصل ٣٢٨/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٣١٤/٣ .

(٨) ينظر : المقتضب ٢١٢/٤ ، وشرح المفصل ٣٢٨/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٣١٤/٣ .

(٩) ينظر : المقتضب ٢١٢/٤ ، وشرح المفصل ٣٢٨/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٣١٤/٣ .

(١٠) ينظر : المقتضب ٢١٢/٤ ، وشرح المفصل ٣٢٨/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٣١٤/٣ .

(١١) ينظر : الهمع ٢٣٤/٣ .

(١٢) ينظر : الأصول في النحو ٣٣٦/١ ، وشرح المفصل ٢٣٨/١ ، وتوضيح المقاصد ١٠٧٥/٢ .

وكلام المبرد يخالف ما نُسِبَ إليه ؛ حيث قال : " فإن عطفت اسمًا فيه ألف ولام على مضاف أو منفرد فإن فيه اختلافًا :

أما الخليل، وسيبويه، والمازني فيختارون الرفع ، فيقولون : يا زيدُ والحارثُ أقبِلَا .

وأما أبو عمرو ، وعيسى بن عمر ، ويونس ، وأبو عمر الجرمي فيختارون النصب " (١).

ثم قال : " وكلا القولين حسن . والنصب عندي حسن على قراءة الناس "(٢).

رابعها : التفرقة ، فإن كان المنادى نكرةً مُقْبَلًا عليها فليس إلا الرفع ، وإن كان على غير ذلك فكما قال الخليل ، وهو مذهب الأخفش(٣).

وفي توجيه قراءة : (وَالطَّيْرُ) ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن يكون مرفوعًا بالعطف على لفظ (يا جبالُ) ، كالوصف نحو : يا زيدُ الظريفُ .

وإنما جاز الحمل على الفظ ؛ لأنه لما اطَّرد البناء على الضم في كل اسم منادى مفرد، أشبه حركة الفاعل ، فأشبه حركة الإعراب، فجاز أن يحمل على لفظه ، وإلا فالقياس يقتضي ألا يجوز الحمل على لفظ المبني في العطف والوصف(٤).

الوجه الثاني : أن يكون معطوفًا على المضمر المرفوع في (أَوِّبِي) ، وحسُنَ ذلك لوجود الفصل بقوله : (معه) ، والفصل يقوم مقام التوكيد .

---

(١) ينظر : المقتضب ٢١٢/٤ .

(٢) ينظر : المقتضب ٢١٣/٤ .

(٣) ينظر : الارتشاف ٢٢٠٠/٤ ، والمقاصد الشافية ٣٠٨/٥ .

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ٢٧٥/٢ .

وقد ذكر هذين الوجهين كُلٌّ من الفراء[١]، والنحاس[٢]، والأنباري[٣]، والعكبري[٤].

الوجه الثالث : أن يكون مرفوعًا بالابتداء ، والخبر محذوف ، أي : والطير تؤوّب .

ذكر ذلك أبو حيان [٥].

مما سبق يتبين أن كُلًّا من النصب والرفع مجمع على جوازهما ، والخلاف في المختار منهما .

وإن كنت أميل إلى اختيار الرفع ؛ للمشاكلة في الحركة ، ولأنه أكثر كلام العرب .

وقد ذكر المبرد حجة مَنْ اختار الرفع فقال : " وحجة مَنْ اختار الرفعَ أن يقول : إذا قلت : يا زيدُ والحارثُ ، فإنما أريد : يا زيدُ ويا حارثُ . فيقال لهم : فقولوا : يا الحارثُ ، فيقولون : هذا لا يلزمنا ؛ لأن الألف واللام لا تقع إلى جانب حرف النداء . وأنتم إذا نصبتموه لم توقعوه أيضًا ذلك الموقع . فكِلانا في هذا سواء " [٦].

وأرى : أن الأولى رفع (الطير) عطفًا على لفظ (يا جبال) ، أو عطفًا على المضمر المرفوع في (أَوِّبِي) .

أما القول بأنه مبتدأ محذوف الخبر فلا أميل إليه ؛ لأنه يحتاج إلى تقدير خبر محذوف ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه .

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣٥٥/٢ .

(٢) ينظر : إعرابه القرآن ٣٣٤/٣ .

(٣) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٢٧٥/٢ - ٢٧٦ .

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١٠٦٤/٢ .

(٥) ينظر : البحر المحيط ٢٥٣/٧ .

(٦) المقتضب ٢١٢/٤ - ٢١٣ .

توجيه قراءة مَنْ قرأ :

﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾

مسألة : حكم المشغول عنه إذا خيف لبس المفسّر بالصفة

قال الله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾(١).

قُرِئ : ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ (٢) برفع (كل) .

قال الأصبهاني : " وثالثها (٣): عند خوف لبس المفسّر بالصفة ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾(٤)، وهو من جملة المواضع التي كان النصب فيها أولى من الرفع ؛ لأنه على تقدير النصب كان معناه : إنا خلقنا كلَّ شيء بقدر ، وهو المعنى المقصود من الآية ، وعلى تقدير الرفع يحتمل أن يكون (كل شيء) مبتدأ ، و (خلقناه بقدر) خبره ، فيكون معناه : كل شيء مخلوق لنا بقدر ، وهو أيضًا مقصود من الآية ، ويحتمل أن يكون (خلقناه) صفة لقوله : (كل شيء) ، وقوله : (بقدر) خبر المبتدأ ، وهو لا يفيد المعنى الذي هو المقصود من الآية .

وإذا تقرر ذلك فنقول : لو نصب لأفاد المعنى المقصود من الآية ، ولو رفع احتمل أن يكون المفسر – وهو (خلقناه) – صفة لـ (كل شيء) ، وحينئذ لم يفد المقصود من الآية ، فإذن كان النصب أولى " (٥).

الدراسة :

---

(١) الآية ٤٩ – من سورة القمر .

(٢) هي قراءة أبي السمال في مختصر ابن خالويه ص١٤٩ ، والمحتسب ٣٠٠/٢ ، والدر المصون ١٤٦/١٠ ، وقراءة أبي السمال ، وقوم من أهل السنة في المحرر الوجيز ٢٠٢/٥ ، والبحر المحيط ١٨١/٨ .

(٣) أي : ثالث المواضع التي يختار فيها نصب الاسم المشغول عنه .

(٤) الآية ٤٩ – من سورة القمر .

(٥) شرح الكافية للأصبهاني ص٣٠٩ .

يختار نصب الاسم المشغول عنه في صور[1]، منها :

- إذا كان الرفع يوهم وصفًا مخلًّا ، كقوله تعالى : ﴿ **إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ** ﴾[2]، بنصب (كل) ؛ لأنه لو رفع لاحتمل أن يكون (خلقناه) صفة ، واحتمل أن يكون خبرًا ، والنصب يزيل احتمال الوصفية ؛ إذ الفعل إذا كان صفة لا يفسّر .

ولم يعتبر سيبويه هذا الذي ذكروه أن يكون مرجحًا للنصب بل قال : " فأما قوله ﷻ : ﴿ **إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ** ﴾[3]، فإنما هو على قوله : (زيدًا ضربتُه) ،

---

(١) يختار النصب في عشر صور ذكرها أبو حيان في الارتشاف ٤/٢١٦٦ – ٢١٧٠ ، وهي :

الأولى : أن يلي الاسمَ فعلُ أمرٍ نحو : زيدًا اضربه ، أو فعل خبر معناه الأمر نحو : الأولادَ يُرْضِعْنَ الوالدات .

الثانية : ما جرى مجرى الفعل من المصادر نحو : زيدًا جَدْعًا له .

الثالثة : أن يلي الاسمَ نهيٌ نحو : زيدًا لا تضربه .

الرابعة: في الدعاء سواء أكان بصيغة الأمر نحو : زيدًا لِيَجْزِهِ اللهُ خيرًا ، أم بغير صيغة الأمر نحو : زيدًا قطع اللهُ يَدَه.

الخامسة : أن يلي الاسمُ همزةَ الاستفهام نحو : أزيدًا ضربته ؟

السادسة : أن يلي الاسمُ حرفَ نفيٍ لا يختص بالفعل نحو : ما زيدًا ضَرَبْتُه ، ولا عمرًا ضَرَبْتُه ولا بشرًا . =

= السابعة : أن يلي الاسمَ (حيث) نحو : حيث زيدًا تلقاه يكرمك .

الثامنة : أن تكون الجملة معطوفة على جملة فعلية نحو : قام زيد وعمرًا ضَرَبْتُه .

التاسعة : إذا كان الرفع يوهم وصفًا مخلًّا ، كقوله تعالى : ﴿ **إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ** ﴾ .

العاشرة : أن يكون جوابًا لاسم استفهام منصوب نحو قولهم : أيَّهم ضربتَ ؟ أو : مَنْ ضربتَ ؟ فتقول : زيدًا ضَرَبْتُه .

(٢) الآية ٤٩ – من سورة القمر .

(٣) الآية ٤٩ – من سورة القمر .

وهو عربي كثير ، وقد قرأ بعضهم : ﴿ **وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ** ﴾[1]، إلَّا أنَّ القراءة لا تُخالَفُ ؛ لأنَّ القراءة السُّنَّةُ " [2].

وذهب ابن جني إلى أن الرفع هنا [3] أقوى من النصب ؛ لأنها جملة وقعت في الأصل خبرًا عن مبتدأ في قولك : نحن كل شيء خلقناه بقدر ، فهو كقولك : هند زيد ضربها ، ثم تدخل (إنَّ) فتنصب الاسم ، وبقى الخبر على تركيبه الذي كان عليه من كونه جملة من مبتدأ وخبر[4].

وفي رفع (كل) وجهان : أحدهما يفيد المعنى المقصود من الآية ، والآخر لا يفيد المعنى المقصود :

الوجه الأول : أن يكون (كل شيء) مبتدأ ، و (خلقناه بقدر) خبره ، فيكون معناه : كل شيء مخلوق لنا بقدر ، وهو مقصود من الآية .

وهو ما ذهب إليه أهل السنة ، ودليلُهم قراءة النصبِ ؛ لأنه لا يُفَسَّر في هذا التركيب إلَّا ما يَصِحُّ أن يكون خبرًا لو رُفِع الأولُ على الابتداء [5].

الوجه الآخر : أن يكون (خلقناه) صفة لقوله : (كل شيء) ، وقوله : (بقدر) خبر المبتدأ ، وهو لا يفيد المعنى الذي هو المقصود من الآية .

---

(١) من الآية ١٧ – من سورة فصلت .

وقرأ بنصب (ثمود) ابن أبي إسحاق ، وعيسى الثقفي في مختصر ابن خالويه ص١٣٤ ، والحسن في معاني القرآن للفراء ١٤/٣ .

(٢) الكتاب ١٤٨/١ .

(٣) أي : في قوله تعالى : ﴿ **إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ** ﴾ .

(٤) المحتسب ٣٠٠/٢ .

(٥) الدر المصون ١٤٨/١٠ .

وهذا الوجه ذهب إليه القَدَرية ، فقالوا : أي : إنَّ أمْرَنا أو شأنَنا : كلُّ شيء خَلَقْناه فهو بَقَدر أو بمقدار ، وعلى حَدِّ ما في هيئتهِ وزمنِه [(١)]، فيزيلون بهذا التأويل موضع الحجة عليهم بالآية [(٢)].

وأرى : أنه لا يجوز إعراب (خلقناه) صفة لقوله : (كل شيء) ، وجَعْلُ : (بقدر) خبر المبتدأ ؛ لأنه لا يفيد المعنى الذي هو المقصود من الآية .

والأولى نصب (كل) ؛ لأنه لو رفع لاحتمل أن يكون (خلقناه) صفة ، واحتمل أن يكون خبرًا ، والنصب يزيل احتمال الوصفية ؛ إذ الفعل إذا كان صفة لا يفسّر [(٣)].

ولدلالة النصب على عموم الخلق ، والرفع لا يدل على عمومه ، بل يفيد أن كل شيء مخلوق فهو بقدر[(٤)].

(١) الدر المصون ١٠/١٤٨ .

(٢) المحرر الوجيز ٥/٢٠٢ .

(٣) ينظر : الارتشاف ٤/٢١٦٩ ، وشرح الكافية للأصبهاني ص ٣٠٩ .

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/١١٩٦ ، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن ٢/٢٥٠ .

توجيه قراءة من قرأ :

﴿ وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾

مسألة : حكم المشغول عنه إذا وَلِيَهُ جملة طلبية مقترنة بالفاء

قال الله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاء بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾(١).

قرئ : ﴿ وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾(٢) بنصب (السارق والسارقة).

قال الأصبهاني : " قوله : (وإلا فالمختار النصب) .

أي : إن لم يكن كما قال المبرد(٣) وسيبويه(٤) فالمختار في مثل : **﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾**(١) النصب ؛ لكونه اسمًا بعده فعل مشتغل عنه بضميره ، لو سلط عليه لنصبه ، ومعه قرينة الطلب التي هي أقوى قرائن النصب المختار.

---

(١) الآية ٣٨ – من سورة المائدة .

(٢) هي قراءة عيسى بن عمر في إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٩٣٧/٣ – ٩٣٨ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٧٢/٢ ، ومختصر ابن خالويه ص٣٨ ، والكشاف ٦٦٤/١ ، وشواذ القراءات ص١٥٣ ، وقراءة عيسى بن عمر ، وابن أبي عبلة في البحر المحيط ٤٩٠/٣ ، والدر المصون ٢٥٧/٤ ، واللباب في علوم الكتاب ٣١٨/٧ .

(٣) قال المبرد : " فأما قول الله ﷻ : **﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾** ، وكذلك : **﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾** فليس على هذا ، والرفعُ الوجه ؛ لأن معناهُ الجزاءُ ، كقوله : (الزانيةُ) أي : التي تزني ، فإما وجب القطع للسرق ، والجلد للزنا ، فهذا مجازاة ، ... وقد قرأت القراءُ : **﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾**، **﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا ﴾** بالنصبِ ، على وجه الأمر، والوجه الرفعُ ، والنصبُ حسنٌ في هاتين الآيتين ، وما لم يكن فيه معنى جزاءِ فالنصبُ الوجهُ " . الكامل في اللغة والأدب ١٩٦/٢ – ١٩٧ بتصرف .

(٤) قال سيبويه : " وأمّا قوله ﷻ : **﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾**، وقوله تعالى : **﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾**، فإن هذا لم يُبْنَ على الفعل ، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى : **﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ ﴾**، ثمَّ قال بَعْدُ : **﴿ فِيهَا أَنْهَارٌ مِّن مَّاء ﴾** ، فيها كذا وكذا ... وكذلك (الزانية والزاني)، كأنه لمّا قال جلّ ثناؤُه : **﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا**

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾[٢].

وقد نقل أبو سعيد السيرافي[٣] النصبَ عن عيسى بن عمر النحوي " [٤].

الدراســـة :

يختار نصب الاسم المشغول عنه في عشر صور ذُكِرَتْ آنفا [٥]، منها :

- أن يقع اسمُ الاشتغالِ قبل فعلٍ ذي طلب ، وهو الأمر والدعاء ، ولو كان الدعاء بصيغة الخبر ، نحو : زيدًا اضربه ، واللهم عبدَكَ ارحمه ، وزيدًا غَفَرَ الله له .

وإنما ترجح النصب فيهن على الرفع ؛ لأن الطلب إنما يكون بالفعل ، فكان حمل الكلام عليه أولى ، ولأن في الرفع الإخبار بالطلب ، وحق الخبر أن يكون محتملًا للصدق والكذب[٦].

وإنما اتفق السبعة على الرفع في نحو : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [٧]؛ لأن الفاء مانعة من حمله على الاشتغال ، فإن تقديره عند سيبويه[٨]: مما يتلى عليكم حكم الزاني والزانية ، فحذف المضاف الذي هو (حكم

﴿ وَفَرَضْنَاهَا ﴾ قال : في الفرائض الزَّانِيَةُ والزَّانِي ، أو : الزانيةُ والزانِي في الفرائض ، ثم قال : (فاجْلِدُوا) ، فجاءَ بالفعل بعد أن مَضَى فيهما الرفعُ ... وكذلك : " ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ كأنه قال : وفيما فرض عليكم السارقُ والسارقةُ ، أو : السَّارق والسارقة فيما فرض عليكم " . الكتاب ١٤٢/١ – ١٤٣ بتصرف .

(١) من الآية ٢ – من سورة النور .

(٢) من الآية ٣٨ – من سورة المائدة .

(٣) ينظر : شرحه الكتاب ٤٩٩/١ .

(٤) شرح الكافية للأصبهاني ص٣١٤ .

(٥) ينظر : البحث ص ٢٨ – ٢٩ .

(٦) التصريح ٤٤٤/١ .

(٧) من الآية ٢ – من سورة النور .

(٨) ينظر : الكتاب ١٤٢/١ – ١٤٣ .

)، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو (الزانية والزاني)، وحذف الخبر وهو المجرور ، ثم بعد تمام الجملة استؤنف الحكم وهو (فاجلدوا) فصارت جملة الطلب مستأنفة ، فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية وهي (فاجلدوا) عن المبتدأ وهو (الزانية والزاني)، ولم يستقم عمل فعل من جمل مستأنفة في مبتدأ مخبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة أخرى ، وهذا التقدير متعين عند سيبويه[1]، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا المثال ، فإنه يمنع زيادة الفاء في خبر المبتدأ ، ما لم يكن المبتدأ موصولًا بفعل أو ظرف ، وصلة (أل) غير ذلك[2].

وذهب المبرد[3] إلى أن الفاء في (فَاجْلِدُوا) لمعنى الشرط ؛ لأن الموصول فيه معنى الشرط ، فتدخل الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط ، والمعنى : إن زنيا فاجلدوهما ، ولا يعمل الجواب في الشرط ، فكذلك ما أشبههما مما هو منزل منزلة الشرط والجواب ، فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب في المبتدأ المشبه للشرط ، وما لا يعمل لا يفسر عاملًا .

فعلى قولي سيبويه والمبرد ليست الآية من الاشتغال ، فالرفع على الابتداء عندهما واجب ، والخبر على قول سيبويه محذوف ، وعلى قول المبرد مذكور وهو (فاجلدوا) [4].

توجيه العلماء لقراءة النصب في : ﴿ وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ :

ذهب العلماء إلى أن النصب بفعلٍ مضمر يفسِّره العامل في سببيِّهما نحو : زيدًا فأكرم أخاه ، والتقدير : فعاقبوا السارقَ والسارقةَ [5].

(١) ينظر : الكتاب ١/١٣٩ – ١٤٠ .

(٢) ينظر : التصريح ١/٤٤٥ .

(٣) ينظر : الكامل في اللغة والأدب ٢/١٩٦ – ١٩٧ .

(٤) ينظر : التصريح ١/٤٤٦ .

(٥) ينظر : إعراب القراءات الشواذ ١/٤٣٨ ، والبحر المحيط ٣/٤٩٠ ، والدر المصون ٤/٢٥٩ ، واللباب في علوم الكتاب ٧/٣٢٠ .

قال أبو حيان : " وقرأ عيسى بن عمر ، وابن أبي عبلة : ﴿ وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ ﴾ ، بالنصب على الاشتغال " (١).

وقال سيبويه : " وقد قرأ أناسٌ : ﴿ وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ ﴾ ... وهو في العربيّة على ما ذكرتُ لك من القوَّة . ولكن أَبَتِ العامَّةُ (٢) إلَّا القراءةَ بالرفع .

وإنَّما كان الوجهُ في الأمر والنَّهى النصبَ ؛ لأنّ حدَّ الكلام تقديمُ الفعل ، وهو فيه أوجبُ " (٣).

قال الزمخشري : " وفَضَّلها سيبويه على قراءة العامة لأجل الأمر ؛ لأنَّ (زيدًا فاضربه) أحسنُ مِنْ (زيدٌ فاضربه) " (٤).

ورده السمين الحلبي فقال : " قال سيبويه : الوجه في كلام العرب النصبُ كما تقول : زيدًا اضربه ، ولكن أَبَتِ العامة إلا الرفعَ .

وليس في هذا ما يقتضي تفضيلَ النصب ، بل معنى كلامه أن هذه الآية ليست في الاشتغال في شيء ؛ إذ لو كانت من باب الاشتغال لكن الوجهُ النصبَ ، ولكن لمويَقْرأها الجمهورُ إلا بالرفع " (٥).

واختار الفراءُ الرفعَ على النصبِ ؛ لأن الألف واللام في قوله : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾(٦) يقومان مقام (الذي) ، فصار التقدير : الذي سرق فاقطعوا يده ، وعلى هذا التقدير حسن إدخال حرف الفاء على الخبر ؛ لأنه صار جزاء ، وأيضًا النصب إنما يحسن إذا أردت سارقًا بعينه أو سارقة بعينها (٧).

---

(١) البحر المحيط ٤٩٠/٣ .

(٢) يعني : عامة القراء وجُلَّهُم .

(٣) الكتاب ١٤٤/١ بتصرف .

(٤) ينظر : الكشاف ٦٦٤/١ .

(٥) الدر المصون ٢٥٩/٤ .

(٦) من الآية ٣٨ – من سورة المائدة .

(٧) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣٠٦/١ .

وقال ابنُ بابشاذ[1]، وابنُ السِّيْد[2]: يختار الرفع في الاسم المنظور فيه إلى العموم بالأمر ، كقوله تعالى : ﴿ **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا** ﴾[3]؛ لشبهه بالشرط في العموم والإبهام ، ويختار النصب في الاسم المنظور فيه إلى الخصوص بالأمر ، كـ : زيدًا اضربه ؛ لعدم مشابهته للشرط .

وأرى : أن القراءة بالرفع أولى ؛ لأن الفاء مانعة من حمله على الاشتغال [4]، ولأن قراءة الجماعة أولى بالاتباع ، إذْ كانت القراءةُ سنةً ، ولقوله تعالى : ﴿ **وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا** ﴾[5] برفع (اللذان)[6].

(١) ينظر : الارتشاف ٢١٦٦/٤ ، والهمع ١٣٣/٣ .

(٢) ينظر : الحلل في إصلاح الخلل ص ١٥٤ ، والارتشاف ٢١٦٦/٤ .

(٣) من الآية ٣٨ – من سورة المائدة .

(٤) ينظر : التصريح ٤٤٥/١ .

(٥) من الآية ١٦ – من سورة النساء .

(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٧٢/٢ .

توجيه قراءة من قرأ :

﴿ لَّا يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤمِنِينَ غَيْرِ أُوْلِي الضَّرَرِ ﴾

مسألة : الشبه في المعنى بين (غير) و (إلَّا)

قال الله تعالى : ﴿ لَّا يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ وَالمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ﴾(١).

قرئ: ﴿ لَّا يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤمِنِينَ غَيْرِ أُوْلِي الضَّرَرِ ﴾(٢) بجر (غير).

قال الأصبهاني : " والفرق بينهما إذا كانتا صفتين وبينهما إذا كانتا للاستثناء : أنهما إذا كانتا صفتين لم يوجبا لغير الموصوف بهما شيئًا ، ولم ينفيا عنه شيئًا ؛ لأنهما مذكورتان على سبيل التعريف ، أما إذا كانتا للاستثناء أوجبتا لغير المستثنى منه شيئًا أو سلبتا عنه شيئًا ، تقول في (غير) إذا كانت صفة : مررتُ برجلٍ غيرك ، وقال تعالى : **﴿ لَّا يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ ﴾**(٣)، وهو يحتمل ثلاثة أوجه : الرفع(٤) على أنه صفة لـ (القاعدون)(٥)، والجر على أنه صفة لـ (المؤمنين)(١)، والنصب(٢) على الاستثناء(٣) " (٤).

---

(١) من الآية ٩٥ – من سورة النساء .

(٢) هي قراءة أبي حيوة في إعراب القرآن للنحاس ٤٨٣/١ ، وقراءة الأعمش في الدر المصون ٧٦/٤ ، واللباب في علوم الكتاب ٥٨١/٦ ، وقراءة الأعمش ، وأبي حيوة في المحرر الوجيز ١١٥/٢ ، والبحر المحيط ٣٤٤/٣ .

(٣) من الآية ٩٥ – من سورة النساء .

(٤) هي قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، وعاصم ، وحمزة ، ويعقوب . ينظر : النشر ٢٨٤/٢ .

(٥) قال الزجاج : " فأما الرفع فمن جهتين : إحداهما : أن يكون (غير) صفة للقاعدين ، وإن كان أصلها أن تكون صفة للنكرة . المعنى : لا يستوي القاعدون الذين هم غير أولي الضرر ، أي : لا يستوي القاعدون الأصحاء والمجاهدون وإن كانوا كلهم مؤمنين . ويجوز أن يكون (غير) رفعًا على جهة الاستثناء . المعنى : لا يستوي القاعدون والمجاهدون إلا أولو الضرر ،

الدراسة :

(غير) كلمة تفيد المغايرة ، وأصلها أن تكون تفيد مغايرة مجرورها لموصوفها ، أما ذاتًا أو صفة . فالمغايرة بالذات نحو : محمدٌ غيرُ إبراهيم ، فشخص محمد غيرُ شخص إبراهيم . والمغايرة بالصفة نحو قوله تعالى : ﴿ **لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ** ﴾[٥] بالرفع على أنه صفة للقاعدين .

ولكونها تفيد المغايرة حملت على (إلَّا) في الاستثناء ، فأصبح يستثني بها ؛ وذلك لأن الاستثناء مغايرة أيضا ، ولكنْ هناك فرق بين مغايرة (غير) ومغايرة (إلا) ، فـ (غير) تفيد المغايرة ذاتًا أو صفة ، بغض النظر عن الإثبات والنفي ، وإما (إلا) فتفيد المغايرة نفيًا وإثباتًا ، بغض النظر عن المغايرة بالذات أو الصفة ، فتقول : حضر الرجال إلا خالدًا ، فقد أفادت (إلا) المغايرة بالإثبات والنفي ، فالرجال

فإنهم يساوون المجاهدين ؛ لأن الذين أقعدهم عن الجهاد الضرر " . معاني القرآن وإعرابه ٩٢/٢ – ٩٣ .

وقال العكبري : " بالرفع على أنه صفة (القاعدون) ؛ لأنه لم يَقْصِدَ به قَصْدَ قومٍ بأعيانهم ، وقيل : هو بدل من القاعدين " . التبيان في إعراب القرآن ٣٨٣/١ .

(١) قال الزجاج : " والجرُّ وجهٌ جيدٌ ، إلا أن أهل الأمصار لم يقرؤوا به وإن كان وجهًا ؛ لأن القراءة سنة متبعة " . معاني القرآن وإعرابه ٩٣/٢ .

(٢) هي قراءة نافع ، وابن عامر ، والكسائي ، وأبي جعفر ، وخلف . ينظر : النشر ٢٨٤/٢ .

(٣) قال العكبري : " ويُقرأ بالنصب على الاستثناء من القاعدين ، أو من المؤمنين ، أو حالًا " . التبيان في إعراب القرآن ٣٨٣/١ .

(٤) شرح الكافية للأصبهاني ص٤١٥ .

(٥) من الآية ٩٥ – من سورة النساء .

حضروا ، وخالد لم يحضر، بغض النظر عن الصفة أو الذات ، كما حملت (إلا) على (غير) فأصبحت صفة تفيد المغايرة بالذات أو بالصفة [١].

قال الخضري : " واعلم أن أصل (غير) كونها صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتًا أو صفة ... وأما (إلا) فأصلها مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيًا وإثباتًا، فلما اتفقا في مطلق المغايرة حملت (غير) على (إلا) في الاستثناء بها ، أي : في المغايرة نفيًا وإثباتًا ، بلا نظر لمغايرة ذات أو صفة " [٢].

ولا تتعرف (غير) بالإضافة ؛ لشدة إبهامها . وتستعمل (غير) المضافة لفظًا على وجهين :

أحدهما : - وهو الأصل - أن تكون صفة للنكرة نحو : ﴿ **رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ** ﴾[٣]، أو لمعرفة قريبة منها نحو : ﴿ **صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ** ﴾[٤]؛ لأن المُعَرَّف الجنسي قريب من النكرة ، ولأن (غيرا) إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها .

والثاني : أن تكون استثناء ، فتعرب بإعراب الاسم التالي (إِلَّا) في ذلك الكلام ، فتقول : جاء القومُ غيرَ زيد ، بالنصب[٥]، وما جاءني أحدٌ غير زيد ، بالنصب[٦]، والرفع[٧]، وقال تعالى : ﴿ **لَّا يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ** ﴾[٨]، يقرأ برفع (غير) إمَّا على أنه صفة لـ (القاعدون) ؛ لأنهم جنس ، وإِمَّا

(١) معاني النحو ٢٦٢/٢ .

(٢) حاشية الخضري ٤٢٠/١ – ٤٢١ بتصرف .

(٣) من الآية ٣٧ – من سورة فاطر .

(٤) الآية ٧ – من سورة الفاتحة .

(٥) كما لو قلت : جاء القوم إلا زيدًا .

(٦) بالنصب على الاستثناء .

(٧) بالرفع على البدلية .

(٨) من الآية ٩٥ – من سورة النساء .

على أنه استثناء وأبدل على حد قوله تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيل مِنْهُم ﴾[1]، ويؤيده قراءة النصب[2]، وأنَّ حُسْنَ الوَصْفِ في : ﴿ غير المغضوب عَلَيْهِم ﴾[3] إنما كان لاجتماع أمرين : الجنسية ، والوقوع بين الضدين ، والثاني مفقود هنا ، ولهذا لم يُقْرَأ بالخفض صفة للمؤمنين إلا خارج السَّبع ؛ لأنه لا وجه لها إلا الوصف[4].

وللعلماء في جر (غير) في قراءة : ﴿ لَّا يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤمِنِينَ غَيْرِ أُوْلِي الضَّرَرِ ﴾ توجيهان :

الأول : أن (غير) جُرّتْ ؛ لأنها وقعت نعتًا لـ (المؤمنين).

وقد ذكر ذلك كُلٌّ من الفراء[5]، والأخفش[6]، والزجاج[7]، والنحاس[8]، وغيرهم[9].

والمعنى : لا يستوي القاعدون من المؤمنين الأصحَّاء والمجاهدون[10].

والآخر : أنها جُرّتَ لأنها وقعت بدلًا من (المؤمنين).

---

(١) من الآية ٦٦ – من سورة النساء .

(٢) هي قراءة ابن عامر في السبعة في القراءات ص٢٣٥ ، والحجة في القراءات السبع ص١٢٤ ، والنشر ٢٨٣/٢ ، وقراءة ابن عامر ، وعيس بن عمر في إعراب القرآن للنحاس ٤٦٨/١ ، وقراءة أُبَيّ بن كعب ، وابن أبي إسحاق ، وابن عامر ، وعيسى بن عمر في البحر المحيط ٢٩٨/٣ .

(٣) من الآية ٧ – من سورة الفاتحة .

(٤) مغني اللبيب ٢١٠/١ – ٢١١ .

(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢٨٤/١ .

(٦) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٢٦٤/١ – ٢٦٥ .

(٧) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٩٣/٢ .

(٨) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٤٨٣/١ ، ومعاني القرآن للنحاس ١٧١/٢ .

(٩) كالزمخشري في الكشاف ٥٨٥/١ ، والرازي في مفاتيح الغيب ٧/١١ ، والعكبري في التبيان في إعراب القرآن ٣٨٣/١ ، وأبي حيان في البحر المحيط ٣٤٥/٣ ، والسيوطي في الإتقان في علوم القرآن ٤٨٣/١ .

(١٠) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٩٣/٢ ، ومعاني القرآن للنحاس ١٧١/٢ .

وقد ذكر ذلك مكي القيسي[١]، وابن عجيبة[٢]، والألوسي[٣].

وقال الألوسي : وكون النكرة لا تبدل من المعرفة إلا موصوفة أَكْثَرِيٌّ لا كُلِّيٌّ "[٤].

وأرى : أنه لا يجوز جعل (غير) بدلًا ؛ لأنه لا يستثنى به غير ما قبله[٥].

وأن رفع (غير) صفة لـ (القاعدون) أولى من النصب والجر ؛ " وذلك أن (غير) نكرة وإن أضيفت إلى المعارف لشدة إبهامها ، فكيف يستقيم على هذا أن تكون صفة ؟ ... وإذا لم يستقم أن يكون صفة وجب أن يكون استثناء ، وإذا وجب أن يكون استثناء فالمختار الرفع . ألا ترى أنك إذا قلت : لا يستوي القاعدون إلا أولو الضرر، كان الرفع هو الوجه ، وكان النصب على الاستثناء جائزًا . وإذا ثبت ذلك كان الرفع أقوى من النصب [٦]، فإذا جاز النصب على الاستثناء مع ضعفه فلأن يجوز الرفع مع قوته أولى .

والذي يقوي ذلك أن الخفض لم يأت في السبعة لضعفه ؛ لأنه إن جعل صفة كان ضعيفًا ، وإن جعل استثناء لم يستقم ؛ لأنه يكون من قوله : (من المؤمنين)، و (من المؤمنين) ليس في سياق النفي ، فيستثنى منه على البدلية ؛ لأنه إنما جيء به بيانًا للقاعدين لا غير ، فلم يستقم أن يستثنى منه كما يستثنى من المنفي ، فظهر من ذلك أن الرفع هو الوجه على الحمل على الاستثناء ، كما حمل النصب على

---

(١) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٢٠٦/١ .

(٢) ينظر : البحر المديد ١٢٤/٢ .

(٣) ينظر : روح المعاني ١٢١/٥ .

(٤) روح المعاني ١٢١/٥ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٣٠١/٢ .

(٦) قال الفراء : " يرفع (غير) لتكون كالنعت للقاعدين ... وقد ذكر أن (غير) نزلت بعد أن فضل المجاهد على القاعد ، فكان الوجه فيه الاستثناء والنصب، إلا أن اقتران (غير) بالقاعدين يكاد يوجب الرفع ؛ لأن الاستثناء ينبغي أن يكون بعد التمام ". معاني القرآن للفراء ٢٨٣/١-٢٨٤ .

الاستثناء مع أنه أضعف ، وظهر أن الخفض ضعيف ، ولذلك لم يقرأ به في السبعة ، فَحَمْلُ الآية على ما ذكرناه هو الوجه . والله أعلم بالصواب "[1].

توجيه قراءة من قرأ :

﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةً ﴾

مسألة : (ما) الحجازية ، وشروط إعمالها

قال الله تعالى : ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ ﴾ [2].

قرئ : ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةً ﴾[3] بنصب (واحدة).

قال الأصبهاني : " وكذلك يبطل عمله [4] إذا انتقض نفيه بـ (إلَّا) نحو : ما زيدٌ إلا قائمٌ ، وإنما يبطل عمله حينئذ لبطلان السبب الذي هو لأجله يعمل .

وليس يرد عليه قول أبي الطيب :

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ ∴ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَات إِلَّا مُعَذَّبًا[5]

لأنه منصوب على المصدر ، كأنه قال : وما الدهر إلا يدور دورانًا بأهله ، وأنكره بعض النحويين ؛ لأن المنجنون ليس بمصدر ، وقال : هذه لغة العرب ، فإنهم يعملون (ما) مع انتقاض نفيها بـ (إلَّا) .

---

(١) أمالي ابن الحاجب ٢٤٥/١ – ٢٤٦ .

(٢) الآية ٥٠ – من سورة القمر .

(٣) القراءة غير منسوبة في معاني القرآن للفراء ١١١/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠١/٤ .

(٤) أي : عمل (ما) .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لبعض بني سعد في شرح شواهد المغني ٢٢٠/١ ، وليس في ديوان أبي الطيب كما زعم الأصبهاني ، وجاء بلا نسبة في البديع في علم العربية ٥٦٩/١ ، وشرح التسهيل ٣٧٤/١ ، والتذييل والتكميل ٢٧٣/٤ ، وتخليص الشواهد ص٢٨٢ ، والمقاصد الشافية ٢٢١/٢ .

اللغة : (الدهر) الزمان والأبد ، والمراد هنا الفلك الدائر . (المنجنون) هي الدولاب التي يُستقى عليها .

وليس يرد أيضا قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةً ﴾ [1] بالنصب على قراءة مَنْ قرأ ؛ لأنها نصبت على الظرف ، أي : مرةً واحدةً " [2].

الدراسة :

(ما) النافية تعمل عمل (ليس) عند الحجازيين ، وبلغتهم جاء التنزيل ، قال الله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [3]، وقال ﷻ : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ [4]، وأهملها التميميون . قال سيبويه : " وهو القياس " [5].

وإعمال (ما) عمل (ليس) عند الحجازيين مشروط بأربعة شروط :

الأول : أن لا يقترن اسمها بـ (إنْ) الزائدة ، فإن اقترن بها بطل عملها وجوبًا عند البصريين ، نحو : ما إنْ زيدٌ قائمٌ ، برفع (قائم) ، ولا يجوز نصبه ، خلافًا لبعضهم [6].

الثاني : ألا ينتقض نفي خبرها بـ (إلَّا) نحو : ما زيد إلا قائمٌ ، فلا يجوز نصب (قائم) ، وكقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ ﴾[1]، خلافا لمَنْ أجازه [2].

---

(١) من الآية ٥٠ – من سورة القمر .

(٢) شرح الكافية للأصبهاني ص٤٤٨ – ٤٤٩ .

(٣) من الآية ٣١ – من سورة يوسف عليه السلام .

(٤) من الآية ٢ – من سورة المجادلة .

(٥) الكتاب ٥٧/١ .

(٦) ذهب الكوفيون ويعقوب بن السكيت إلى جواز النصب مع (إنْ) واستدلوا على ذلك بقول الشاعر : **بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا ∴ وَلَا صَرِيفًا وَلَكِنْ أَنْتُمْ خَزَف**

وزعموا أن الرواية بالنصب ، وأن (ما) نافية ، و (أنتم) اسمها ، و (ذهبا) خبرها ، والجمهور يروونه : (ما إن أنتم ذهب) بالرفع على إهمال (ما) ، ومع تسليم صحة الرواية بالنصب فإنا لا نسلم أن (إن) زائدة ، ولكنها نافية مؤكدة لنفي (ما) . ينظر : التصريح ٢٦٢/١ ، والهمع ٤٥٠/١ .

الثالث : أن لا يتقدم خبرها على اسمها [٣]، وإن كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا على الأصح [٤]، فإن تقدم بطل العمل ، كقولهم : " مَا مُسيءٌ مَنْ أعْتَبَ " ، فـ (مسيء) خبر مقدم ، و (مَنْ أعتب) مبتدأ مؤخر [٥].

الرابع : ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها ، فإن تقدم بطل عملها [٦]، إلا إن كان المعمول ظرفًا أو جارًا ومجرورًا ، فيجوز العمل للتوسع فيهما .

توجيه العلماء لنصب (واحدة) في قراءة : ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةً ﴾

ذهب الفراء إلى أن (واحدة) إنما نصبت على إضمار فعل فقال : " وقد روى : ﴿ **وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةً** ﴾[٧] بالنصب ، وكأنه أضمر فعلًا ينصب به الواحدة ، كما تقول للرجل : ما أنت إلا ثيابَك مرة ، وَدابتَك مرة ، وَرأسَك مرة ، أي : تتعاهد ذاك .

---

(١) الآية ٥٠ – من سورة القمر .

(٢) روى عن يونس – من غير طريق سيبويه – إعمال (ما) في الخبر الموجب بـ (إلا) ، واستشهد على ذلك بعض النحويين بقول الشاعر : **وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ ∴ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَات إِلَّا مُعَذَّبًا**

ينظر : المقاصد الشافية ٢٢١/٢ .

(٣) خلافًا للفراء . ينظر : التصريح ٢٦٤/١ ، والهمع ٤٥٠/١ .

(٤) خلافًا لابن عصفور . ينظر : المقرب ١٠٢/١ .

(٥) وحكى الجرمي : (ما مُسِيئًا مَنْ أعْتَبَ) على الإعمال ، وقال : إنه لغة . ينظر : الارتشاف ١١٩٨/٣ .

(٦) كقول الشاعر [من الطويل] : **وَقَالُوا تَعَرَّفْهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِنًى ∴ وَمَا كُلَّ مَن وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ**

والأصل : ما أنا عارف كل من وافى منى ، فـ (كل) منصوبة على المفعولية بـ (عارف) .

(٧) من الآية ٥٠ – من سورة القمر . وقد سبق تخريج القراءة ص ٣٩ .

وقال الكسائى : سمعت العرب تقول : إنما العامري عِمَّتَه ، أي : ليس يتعاهد من لباسه إلا العمة ، قال الفراء : وَلا أشتهي نصبها في القراءة " [1].

وذهب الأصبهاني إلى أنها منصوبة على الظرف فقال : " وليس يرد أيضا قوله تعالى : ﴿ **وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ** ﴾ [2] بالنصب على قراءة مَنْ قرأ ؛ لأنها نصبت على الظرف ، أي : مرةً واحدةً " [3].

وأرى : أن (ما) لا تعمل عمل (ليس) إذا انتقض نفي خبرها بـ (إلا) ؛ لزوال شبهها بـ (ليس) إذا كان الكلام يعود إلى الإثبات ، ولم يبطل عمل (ليس) بـ (إلَّا) ؛ لأنها أصلٌ [4] ؛ ولذلك وجب الرفع في (رسول) من قوله تعالى : ﴿ **وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ** ﴾ [5].

أما نصب (واحدة) في قراءة : ﴿ **وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ** ﴾ [6] فإنما هو على إضمار فعل ؛ لورود السماع بذلك نحو : إنما العامري عِمَّتَه .

وأما قول الشاعر :

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ ∴ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَات إِلَّا مُعَذَّبًا[7]

فإن (منجنونًا) منصوب نصب المصدر الذي يستغنى به عن خبر المبتدأ المقصود حصر خبره ، فكأنه قال : وما الدهر إلا يدور بأهله دوران منجنون ، أي : دولاب ، ثم حذف الفعل على حد (تسير) إذا قيل : ما أنت إلا سير البريد ، ثم

---

(١) معاني القرآن للفراء ١١١/٣ .

(٢) من الآية ٥٠ – من سورة القمر .

(٣) شرح الكافية للأصبهاني ص٤٤٩ .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ١٧٥/١ .

(٥) من الآية ١٤٤ – من سورة آل عمران .

(٦) من الآية ٥٠ – من سورة القمر .

(٧) البيت سبق تخريجه ص ٣٩ .

حذف المضاف وهو (دوران) ، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو (منجنون) . وأما (إلا معذَّبَا) فمثل : (إلا تعذيبًا) ؛ لأن (مُفَعَّلا) من (فَعَّل) بمنزلة (تفعيل) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ومَزَّقْنَاهُم كُلَّ مُمَزَّق ﴾ (١).

قال ابن مالك : " وهذا عندي تكلف لا حاجة إليه ، فالأولى أن يجعل (منجنونا) و (معذبا) خبرين لـ (ما) منصوبين بها ؛ إلحاقًا لها بـ (ليس) في نقض النفي ، كما ألحقت بها في عدم النقض " (٢).

وكلامه مردود ؛ لأن (ما) إنما ألحقت بـ (ليس) ؛ لشبهها بها في إفادة النفي ، فلم يكن عملها لذاتها ، بل لحملها على (ليس) من أجل الشبه المذكور ، ولا شك أنه إذا انتقض النفي زال الشبه ، فيزول ما كان من أجله ، وهو العمل (٣).

وقيل : (منجنون) اسم وضع موضع مصدر ، وضع موضع الفعل الذي هو خبر (ما) ، تقديره : وما الدهر إلا يجن جنونًا ، ثم حذف (يجن) ، فقيل : وما الدهر إلا جنونا ، على حد : ما أنت إلا شربًا ، ثم أوقع (منجنون) موقع (جنون) .وقيل : (منجنون) اسم في موضع الحال ، وخبر (ما) محذوف ، والتقدير : وما الدهر موجودًا إلا على هذه الصفة ، أي : مثل المنجنون ، وهي السانية ، يريد : لا يستقر على حالة(٤).

وزعم ابن بابشاذ أن أصله : إلا كمنجنون ، ثم حذف الجار فانتصب المجرور(٥).

---

(١) من الآية ١٩ – من سورة سبأ . وينظر : شرح التسهيل ١/٣٧٤ .

(٢) شرح التسهيل ١/٣٧٤ .

(٣) تمهيد القواعد ٣/١٢٠٩ .

(٤) التذييل والتكميل ٤/٢٧٤ .

(٥) ينظر : شرح شواهد المغني ١/٢٢٠ .

وكلامه مردود ؛ لأن المجرور الذي يحذف منه حرف الجر فينتصب هو المجرور الذي هو من موضع نصب ، وهذا هنا هو في موضع رفع، فلو حذف حرف الجر منه لارتفع على أنه الخبر(١).

وقيل : إنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه (٢).

توجيه قراءة من قرأ :

﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِونَ ﴾

﴿ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾

مسألة : ضمير الفصل أو العماد

قال الله تعالى : ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾(٣).

قرئ : ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِونَ ﴾(٤) برفع (الظالمون).

وقال الله تعالى : ﴿ وَلَوْلا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاء اللَّهُ لا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾(٥).

قرئ : ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾(٦) برفع (أقل).

---

(١) التذييل والتكميل ٢٧٤/٤ .

(٢) ينظر : المقاصد الشافية ٢٢١/٢ ، وشرح الأشموني ١٢٢/١ .

(٣) الآية ٧٦ – من سورة الزخرف .

(٤) هي قراءة عبد الله بن مسعود في معاني القرآن للفراء ٣٧/٣ ، وقراءة أبي زيد النحوي في مختصر ابن خالويه ص١٣٦ ، وقراءة عبد الله بن مسعود ، وأبي زيد النحوي في الدر المصون ٦٠٦/٩ ، واللباب في علوم الكتاب ٢٩٣/١٧ ، والتحرير والتنوير ٢٩٢/٢٥ .

(٥) الآية ٣٩ – من سورة الكهف .

(٦) هي قراءة ابن أبي عبلة في شواذ القراءات ص٢٨٨ ، وقراءة عيسى بن عمر في الجامع لأحكام القرآن ٤٠٨/١٠ ، والبحر المحيط ١٢٣/٦ ، والدر المصون ٤٩٦/٧ ، واللباب في علوم الكتاب ٤٩٤/١٢ ، وروح المعاني ٢٨٠/١٥ .

قال الأصبهاني : " اعلم أن كثيرًا من العرب يجعله[1] مبتدأ ، وما بعده خبره ، وهو على هذا الوجه اسم بلا خلاف ، فإنه نقل عن رؤبة أنه قال : (أظن زيدًا هو خيرٌ منك) برفع (خير) ، وقرأ بعضهم : ﴿ **وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ** ﴾[2]، برفع (الظالمين) ، و ﴿ **إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ** ﴾[3]، برفع (أقل) ، وهذه القراءات منقولة عن غير السبعة "[4].

الدراســـة :

الضمير الذي يقع فَصْلًا له أربعة شروط :

أحدها : أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعةِ الموضع ، ويكونَ هو الأوّلَ في المعنى.

الثاني : أن يكون بين المبتدأ وخبرِه ، أو ما هو داخلٌ على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف، نحو : (كَانَ) وأخواتِها، و(ظننتُ) وأخواتِها، و(إنَّ) وأخواتها.

الثالث : أن يكون بين معرفتَيْن، أو معرفةٍ وما قَارَبَها من النكرات[5].

الرابع : أن يكون هذا الضمير على وفق مَنْ جرى فصلًا له في الغيبة والتكلم والخطاب ، والإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث[6].

---

(١) أي : ضمير الفصل أو العماد .

(٢) الآية ٧٦ – من سورة الزخرف .

(٣) من الآية ٣٩ – من سورة الكهف .

(٤) شرح الكافية للأصبهاني ص٥٥٧ – ٥٥٨ .

(٥) شرح المفصل ٣٢٩/٢ ، وشرح الكافية للأصبهاني ص٥٥٤ – ٥٥٥ .

(٦) ينظر : الكتاب ٣٩٥/٢ ، وشرح الكافية للأصبهاني ص٥٥٤ – ٥٥٥ ، والهمع ٢٧٦/١ .
قال سيبويه في الكتاب ٣٩٥/٢ : " وأما إذا كان ما بعد الفصل هو الأول قلت : هذا عبد الله هو خيرٌ منك ، وضربتُ عبدَ الله هو قائمٌ ، وما شأن عبد الله هو خيرٌ منك ، فلا تكون (هو) وأخواتها فصلًا فيها وفي أشباهها ها هنا؛ لأن ما بعد الاسم ها هنا ليس بمنزلة ما يُبنى على المبتدأ ، وإنما ينتصب على أنه حالٌ ، كما انتصب (قائم) في قولك: انظُر إليه قائمًا . ألا ترى

وهذا الضمير يتعين أن يكون فصلًا في صورتين :

الأولى : إذا ولي ذلك الضمير منصوب ، وقرن الضمير باللام ، ظاهرًا كان ذو الخبر أو ضميرًا ، نحو : إنْ كان زيدٌ لهو الفاضِلَ ، وإن كنتَ لأنتَ الفاضِلَ ، وإن ظننتُ زيدًا لهو الفاضِلَ ، وإن ظننتُكَ لأنتَ الفاضِلَ .

وإنما تعينت فصليته في هذه الصورة ؛ لامتناع حمله على غير الفصلية ، وذلك لأن الابتدائية فيه تمتنع لنصب الواقع بعده ، وكذا البدلية والتأكيد ؛ لأن اللام المذكورة لا يفصل بها بين التابع والمتبوع ، وإذا امتنع كونه مبتدأ وتابعًا تعين كونه فصلًا .

الأخرى : إذا ولي ذلك الضمير منصوبًا أيضا - كما في الأولى - ولم يقرن هو باللام ، لكن ولي ظاهرًا نحو : ظننتُ زيدًا هو القائمَ .

وإنما تعينت فصليته في هذه الصورة أيضا ؛ لامتناع حمله على غير الفصلية .

أما منع الابتدائية فيه فظاهر لنصب ما بعده ، وأما التوكيد فيه فممتنع أيضا ؛ لأن الظاهر لا يؤكد بالضمير ، وأما البدل فذلك لعدم المطابقة في الإعراب[1].

وهذا الفصل لا يظهر له حكمٌ في بابِ (إنَّ) وأخواتِها ، وباب المبتدأ والخبر ؛ لأنَّ أخبارها مرفوعةٌ ، فإذا قلت : زيدٌ هو القائمُ ، وإنَّ زيدًا هو القائمُ ، لم يُعلَم أنَّ المضمر فصلٌ أو مبتدأٌ ، إلَّا بالإرادة والنيّةِ . ولا يظهر الفرق بينهما في اللفظ ،

ويظهر مع الفعل ؛ لأنّ أخباره منصوبة ، نحو قولك : كان زيدٌ هو القائمَ ، وظننتُ زيدًا هو العاقلَ . فعُلم أنَّ (هُوَ) فصل بنصبِ ما بعده[1].

أنك لا تقول : هذا زيدٌ هو القائم ، ولا : ما شأنُك أنت الظريفُ . أوَلا ترى أن هذا بمنزلة (راكبٍ) في قولك : مَرَّ زيدٌ راكبا .

فليس هذا بالموضع الذي يحسن فيه أن يكون (هو) وأخواتها فصلًا ؛ لأن ما بعد الأسماء هنا لا يُفْسِد تركُه الكلامَ " .

(١) تمهيد القواعد ٥٧٢/١ – ٥٧٣ .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾[٢]، وقوله تعالى : ﴿ وَكُنَّا نَحْنُ الوَارِثِينَ ﴾[٣]، وقوله تعالى : ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾[٥].

توجيه العلماء لرفع (أقلُّ) في قوله تعالى : ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنكَ ﴾ ، ورفع (الظالمون) في قوله تعالى : ﴿ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ :

من العرب مَنْ يجعل الضمير المشار إليه مبتدأ ، ويرفع ما بعده بمقتضى الخبرية مطلقا . وحَكَى الجرمي أن الرفعَ لغةُ بني تميم [٦].

ومن ثَمَّ وَجَّهَ العلماء رفع (أقلُّ) في قراءة : ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾[٧] على أن يكون خبرًا للمبتدأ (أنا) ، والجملة في موضع مفعول (ترني) الثاني إن كانت علمية [٨]، وفي موضع الحال إن كانت بصرية [٩].

قال أبو حيان : " وقرأ عيسى بن عمر (أَقَلُّ) بالرفع على أن تكون (أنا) مبتدأ، و (أَقَلُّ) خبره ، والجملة في موضع مفعول (ترني) الثاني إن كانت علمية ، وفي موضع الحال إن كانت بصرية " [١].

---

(١) شرح المفصل ٣٣١/٢ .

(٢) من الآية ١١٧ – من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٥٨ – من سورة القصص .

(٤) من الآية ٣٩ – من سورة الكهف .

(٥) الآية ٧٦ – من سورة الزخرف .

(٦) ينظر : الارتشاف ٩٥٩/٢ ، والتذييل والتكميل ٣٠٣/٢ ، والمساعد ١٢٤/١ .

(٧) من الآية ٣٩ – من سورة الكهف . وقد سبق تخريج القراءة ص ٤٣ .

(٨) ينظر : الكشاف ٦٧٦/٢ ، والتبيان في إعراب القرآن ٨٤٨/٢ ، وإعراب القراءات الشواذ ١٨/٢ – ١٩ .

(٩) ينظر : البحر المحيط ١٢٣/٦ ، والدر المصون ٤٩٦/٧ ، واللباب في علوم الكتاب ٤٩٤/١٢ .

كما وَجَّهَ العلماء رفع (الظالمون) في قراءة : ﴿ **وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِونَ** ﴾[٢] على أن يكون خبرًا للمبتدأ (هم) ، والجملة خبر (كان) [٣].

قال سيبويه : " وقد جعل ناسٌ كثير من العرب (هو) وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسمٍ مبتدأ ، وما بعده مبني عليه ... فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول : أظن زيدًا هو خيرٌ منك . وحدثنا عيسى أن ناسًا كثيرًا يقرؤونها : ﴿ **وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ** ﴾[٤]، وقال الشاعر ، قيس بن ذُرَيح :

تُبَكِّي على لُبْنَى وأنتَ تركتَها ∴ وكنتَ عليها بالمَلَا أنتَ أقدَرُ [٥]

وكان أبو عمرو يقول : إنْ كانَ لهو العاقلُ " [٦].

وأرى : أن الأولى إعراب الضمير فصلًا ؛ وذلك لفائدة الفصل التي ذكرها أبو حيان حيث قال : " وفائدة الفصل عند جمهور النحويين هي إعلام السامع أن ما بعده لا يكون نعتًا مع التوكيد . وقال السهلي : فائدته الاختصاص ، فإذا قلت : (كان زيدٌ القائمَ) أفدت الإخبار عن زيد بالقيام ، ويحتمل أن يكون غيره قد

---

(١) البحر المحيط ١٢٣/٦ .

(٢) من الآية ٧٦ – من سورة الزخرف . وقد سبق تخريج القراءة ص ٤٣ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٩٢/٢ – ٣٩٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١٥٦/٤ ، ومختصر ابن خالويه ص١٣٦ ، والدر المصون ٦٠٦/٩ ، واللباب في علوم الكتاب ٢٩٣/١٧ .

(٤) الآية ٧٦ – من سورة الزخرف . وقد سبق تخريج القراءة ص ٤٣ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لقيس بن ذريح في ديوانه ص٧٦ ، وفيه : (أتبكي) بدلًا من (تُبَكِّي) ، والمقتضب ١٠٥/٤ ، وشرح المفصل ٣٣٢/٢ ، والتذييل والتكميل ٣٠٣/٢ ، وفيه : (تحن إلى ليلى) ، وبلا نسبة في الجمل للخليل ص١٩٠ ، وشرح التسهيل ١٦٩/١ .
اللغة : (الملا) ما اتسع من الأرض .
والشاهد فيه : جعل (أنت) مبتدأ ، ورفع (أقدرُ) على الخبر، ولولا القافية لكان جعل (أنت) فصلًا ، ونصب (أقدر) على أنّه خبر لـ (كان) أوجه .

(٦) الكتاب ٣٩٢/٢ – ٣٩٣ بتصرف .

شاركه فيه ، فإذا قلت : (كان زيدٌ هو القائمَ) أفدت اختصاصه به دون غيره ، وعلى هذا : ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ ﴾[1]، أي : المختصُّ بالبَتْرِ دونَك يا محمدُ " [2]. ولا يُنكر إعراب الضمير مبتدأ وما بعده خبره ؛ لأنها لغة بني تميم [3].

توجيه نصب (أي) في قراءة مَنْ قرأ :

﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾

مسألة : (أي) الموصولة معربة دائما أو مبنية أحيانا ؟

قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ [4].

قُرِئَ : (ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ) [5] بنصب (أيَّهُم).

قال الأصبهاني : " اعلم أن (أيا) معربة في جميع استعمالاتها وحدها إلا إذا كانت منادى أو موصولة حُذِفَ صدر صلتها ... وأما بناؤها إذا كانت منادي ؛ فلما عرفت في المنادى المفرد المعرفة .

وأما إذا حُذِفَ صدر صلتها فهي عند سيبويه مبنية على الضم ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ [6]، وكقول الشاعر :

إِذَا مَا لَقَيْتَ بَنِي مالِكٍ ∴ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُم أَفْضَلُ [7]

---

(١) الآية ٣ – من سورة الكوثر .

(٢) التذييل والتكميل ٣٠٣/٢ .

(٣) ينظر : الارتشاف ٩٥٩/٢ ، والتذييل والتكميل ٣٠٣/٢ ، والمساعد ١٢٤/١ .

(٤) الآية ٦٩ – من سورة مريم .

(٥) هي قراءة معاذ الهراء ، وطلحة بن مُصَرِّف في مختصر ابن خالويه ص ٨٨ – ٨٩ ، وقراءة هارون القارئ في مشكل إعراب القرآن ٤٥٨/٢ .

(٦) الآية ٦٩ – من سورة مريم .

(٧) البيت من المتقارب ، وهو لغسان بن وعلة في شرح الكتاب للسيرافي ١٦٦/٣ ، والإنصاف ٥٨٧/٢ ، والتصريح ١٥٧/١ ، والمقاصد النحوية ٤٠٠/١ ، وبلا نسبة في شرح المفصل

وتقديره : أيهم هو أشد ، وأيهم هو أفضل ؛ لأنها تفتقر إلى ذلك المحذوف افتقار (قبل وبعد) إلى المضاف إليه ، فكما بُنِيَ (قبل وبعد) عند حذف المضاف إليه بُنِيَتْ (أي) عند حذف صدر صلتها .

وأما الخليل والكوفيون فزعموا أنها معربة ، واستدلوا بقراءة النصب في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ ﴾ (١)، فلما ظهر النصب في هذه القراءة دلَّ على أن الضمة في القراءة المشهورة ضمة إعراب لا بناء " (٢).

الدراسة :

تأتي (أي) على خمسة أوجه (٣):

أحدها : أن تكون شرطًا كقوله تعالى : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاء الحُسْنَى ﴾ (٤).

الثاني : أن تكون استفهامًا كقوله تعالى : ﴿ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا ﴾ (٥).

الثالث : أن تكون دالة على معنى الكمال ، فتقع صفة للنكرة نحو : زيدٌ رجلٌ أيُّ رجلٍ ، أي كامل في صفات الرجال ، وحالًا للمعرفة نحو : مررتُ بعبدِ الله أيَّ رجلٍ ، أي حال كونه كاملًا في صفات الرجال .

٣٨٣/٢ ، ٤٢٦ ، ٣٣١/٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢٨٥/١ ، وشرح التسهيل ٢٠٨/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٦٥ ، ومغني اللبيب ١٠٨/١ ، ٥٣٥/٢ ، ٧١٧ ، وأوضح المسالك ١٥٦/١ ، ١٥٨ ، وتخليص الشواهد ص ١٥٨ ، والتذييل والتكميل ٥٥/٣ ، ٩٢ ، وتوضيح المقاصد ٤٤٩/١ ، وشرح ابن عقيل ١٦٢/١ ، والهمع ٣٢٩/١ ، ٣٤٩ ، وشرح الأشموني ١٥٣/١ .
الشاهد فيه قوله : "على أيهم " ؛ حيث جاءت (أيهم) اسمًا موصولًا مضافًا ، وصلتها محذوفة ، والتقدير : أيهم هو أفضل ؛ ولهذا بنيت على الضم .

(١) من الآية ٦٩ – من سورة مريم .

(٢) شرح الكافية للأصبهاني ص ٥٨٥ – ٥٨٦ بتصرف .

(٣) ينظر : مغني اللبيب ١٠٧/١ – ١٠٩ .

(٤) من الآية ١١٠ – من سورة الإسراء .

(٥) من الآية ١٢٤ – من سورة التوبة .

الرابع : أن تكون وُصْلَةً إلى نداء ما فيه (أل) نحو : يا أيُّها الرجلُ .

الخامس: أن تكون موصولًا كقوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ** ﴾ (١).

ولـ (أي) الموصولة أربعة أحوال (٢):

أحدها : أن يذكر مضافها وعائدها نحو : جاءني أيُّهم هو قائم .

الثاني : أن يحذف مضافها ويذكر عائدها نحو : اضربْ أيًّا هو قائم ، وهي معربة في هذين الحالين بإجماع .

الثالث : أن تقطع عن الإضافة ويحذف العائد نحو : اضربْ أيًّا قائم ، وهي في هذه الحالة معربة (٣).

الرابع: أن تضاف ويحذف عائدها كقوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ** ﴾ (٤).

وقد اختلف النحويون في حكمها في هذه الحالة من حيث البناء والإعراب :

فذهب سيبويه(٥)**، والجمهور**(٦) إلى بنائها على الضم ؛ لأنها تفتقر إلى ذلك

---

(١) الآية ٦٩ – من سورة مريم .

(٢) ينظر : الهمع ٣٤٩/١ – ٣٥٠ .

(٣) وقد ذهب بعض النحويين إلى بنائها – هنا – قياسًا لا سماعًا . قال الرضي : " وإن لم تضف مع حذف المبتدأ نحو : أكرم أيًّا أفضلُ ، فكلام العرب : الإعراب ، وأجاز بعضهم البناء قياسًا لا سماعًا ، فتقول : أكرم أيُّ أفضل ، مضمومًا بلا تنوين " . شرح الكافية للرضي ٦١/٣ .

(٤) من الآية ٦٩ – من سورة مريم .

(٥) ينظر: أسرار العربية ص٣٢٩ ، وشرح الكافية للأصبهاني ص٥٨٥ ، وأوضح المسالك ١٥٢/١ ، والهمع ٣٤٩/١ .

(٦) ينظر : الإنصاف ٧١٠/٢ ، والهمع ٣٤٩/١ .

المحذوف افتقار (قبل وبعد) إلى المضاف إليه ، فكما بُنِيَ (قبل وبعد) عند حذف المضاف إليه بُنِيَتْ (أي) عند حذف صدر صلتها [١].

وبالرجوع إلى كتاب سيبويه وجدته لم يجزم ببناء (أي) إذا أضيفت وحذف صدر صلتها ، بل أجاز البناء والإعراب [٢].

وذهب الكوفيون[٣]، والخليل[٤]، ويونس[٥]، والأخفش[٦]، والزجاج[٧] إلى إعرابها مطلقا .

---

(١) ينظر : شرح الكافية للأصبهاني ص ٥٨٦ ، والهمع ٣٤٩/١ .

(٢) قال سيبويه : " وحدثنا هارون أن ناسًا – وهم الكوفيون – يقرؤونها : ﴿ **ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا** ﴾ ، وهي لغة جيدة ، نصبوها كما جَرُّوها حين قالوا : امُرُرْ على أيِّهم أفضلُ ، فأجراها هؤلاء مجرى (الذي) إذا قلت : اضرب الذي أفضلُ ؛ لأنك تنزل (أيّا) و (مَنْ) منزلة (الذي) في غير الجزاء والاستفهام " . الكتاب ٣٩٩/٢ .

وقال : " هذا باب مجرى (أي) مضافًا على القياس

وذلك قولك : اضربْ أيُّهم هو أفضلُ ، واضربْ أيُّهم كانَ أفضلَ ، واضربْ أيُّهم أبوه زيدٌ ، جرى ذا على القياس ؛ لأن (الذي) يَحسن هاهنا " . الكتاب ٤٠٣/٢ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٧٠٩/٢ – ٧١٠ ، وشرح الكافية للأصبهاني ص ٥٨٦ ، والهمع ٣٥٠/١ .

(٤) ينظر : الكتاب ٣٩٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢٠٨/١ ، وشرح الكافية للأصبهاني ص٥٨٦ ، والهمع ٣٥٠/١ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٢٠٨/١ ، والهمع ٣٥٠/١ .

(٦) ينظر : التصريح ١٥٩/١ .

وبالرجوع إلى كتاب (معاني القرآن للأخفش) وجدته ذكر الحكمين : البناء والإعراب ، فقال : " ... (أي) صارت غير متمكنة ؛ إذ فارقت أخواتها ، فَتُرِكَتْ على لفظٍ واحدٍ وهو الضَّمُ ، وليس بإعرابٍ ، وجعل (أَشَدّ) من صلتها ، وقد نصبها قوم ، وهو قياس " . معاني القرآن للأخفش ٢١٨/١ – ٢١٩ .

(٧) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣٣٩/٣ – ٣٤٠ .

واستدلوا على إعرابها بقراءة النصب في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ ﴾ [1]، فلما ظهر النصب في هذه القراءة دلَّ على أن الضمة في القراءة المشهورة ضمة إعراب لا بناء ، وبأن المبني إذا أضيف أعرب نحو : قبل وبعد [2].

قال الزجاج: " ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين[3]، هذا أحدهما ، فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت ، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت ؟ " [4].

وقد أجيب عن دليليهم ، قال الأصبهاني : " وأجيب عن الأول بأنا لا نسلم أن قراءة النصب دليل على أن ضمتها ضمة إعراب ، والقول بأنها مبتدأ ، والجار والمجرور مفعول لـ (ننزعن) خلاف الظاهر ؛ لأن (لننزعن) فعل يطلب مفعولًا به ، و (أيهم) صالحة لذلك .

وعن الثاني بأنا لا نسلم أنها إذا أضيفت وجب إعرابها " [5].

قال الأنباري : " فأما البصريون فذهب أكثرهم إلى أن (أيهم) في موضع نصب بـ (لننزعن) ، وأن الضمة فيه ضمة بناء ؛ لأن القياس يقتضي أن تكون (أي) مبنية لوقوعها موضع الاسم الموصول أو الاستفهام أو الجزاء ، كما بنيت (من وما) ، إلا أنهم أعربوها حملًا على نظيرها ، وهو (بعضٌ)، وعلى نقيضها ، وهو (كُلٌّ) ، إلا أنها لما دخلها نقص بحذف العائد ضعفت ، فردت إلى ما

---

(١) من الآية ٦٩ – من سورة مريم .

(٢) شرح الكافية للأصبهاني ص ٥٨٦ .

(٣) قال الشهاب القاسمي : " لا وجه للتغليط مع دلالة ظواهر الشواهد لما قال سيبويه ، كما في الآية والبيت المشهورين ، فإن ما أجيب به منهما من جهة المخالف لا يخفى ما فيه من التعسف ومخالفة الظاهر ، فليتدبر " . حاشية يس على التصريح ١٣٦/١ .

(٤) مغني اللبيب ١٠٧/١ – ١٠٨ .

(٥) شرح الكافية للأصبهاني ص ٥٨٧ .

تستحق من البناء ، يدل عليه أن (أيهم) استعملت استعمالًا لم يستعمل عليه أخواتها من حذف المبتدأ " [1].

وللعلماء في نصب (أي) في قراءة : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُم أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ توجيهان :

الأول : أن (أي) معربة منصوبة بـ (ننزع) [2].

والآخر : أن لفظ (أي) مبني على الفتح ؛ لأنه ناقص ، وهو بمعنى : الذي هو أشد ، فلما خالفت بابَ الصلةِ في أنها لم تُوْصَل بجملةٍ بُنِيَتْ ، واختير الفتح ؛ لأنه أخف في الياء [3].

هذا ،،، قد تنازع القائلون بإعراب (أي) الموصولة دائمًا في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ [4] بضم (أيهم).

قال ابن هشام : " وزعم هؤلاء أنها في الآية استفهامية ، وأنها مبتدأ ، و (أشد) خبر ، ثم اختلفوا في مفعول (ننزع) :

فقال الخليل : محذوف ، والتقدير : لننزعن الفريق الذي يُقال فيهم أيُّهم أشد ، وقال يُونُس : هو الجملة ، وعلقت (ننزع) عن العمل كما في : **﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾** [5]، وقال الكسائي والأخفش : كل شيعة ، و (من) زائدة ، وجملة الاستفهام مستأنفة ، وذلك على قولهما في جواز زيادة (مِنْ) في الإيجاب

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ١٣٠/٢ – ١٣١ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٢٣/٣ – ٢٤ ، والتبيان في إعراب القرآن ٨٧٨/٢ ، وإعراب القراءات الشواذ ٥٥/٢ .

(٣) إعراب القراءات الشواذ ٥٥/٢ .

(٤) الآية ٦٩ – من سورة مريم .

(٥) من الآية ١٢ – من سورة الكهف .

... وزعم ابن الطراوة أن (أيًّا) مقطوعة عن الإضافة ؛ فلذلك بُنِيَتْ ، وأن (هم أشد) مبتدأ وخبر" [1].

وقد رد ابنُ هشام هذه الأقوالَ [2]، ورد الأصبهانيُّ قولَ الخليل ويونس[3].

وأرى : أن قوله " أيُّهم أشد " مفعول لـ (ننزعن)، وحقه النصب كما في قراءة : (**ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ**) بنصب (أيَّهم) ، ومَنْ رفعه بناه على الضم ؛ لشدة افتقاره إلى ذلك المحذوف كافتقار (قبل وبعد) إلى المضاف إليه ، فكما بُنِيَ (قبل وبعد) عند حذف المضاف إليه بُنِيَ (أي) عند حذف صدر صلته .

وأما الذين ذهبوا إلى أن (أيُّهم) – بالضم – استفهامية فكلامهم مردود ظاهر الفساد .

فـ (أي) الموصولة إذا أضيفت وحذف صدر صلتها جاز فيها البناء والإعراب – كما ذهب سيبويه – فـ (أي) في قراءة الضم تكون مبنية ، وفي قراءة النصب تكون معربة [1].

---

(١) مغني اللبيب ١٠٨/١ – ١٠٩ بتصرف .

(٢) قال ابن هشام : " ويرد أقوالهم أن التعليق مختص بأفعال القلوب ، وأنه لا يجوز : (لأضربن الفاسقُ) بالرفع ، بتقدير : الذي يقال فيه هو الفاسقُ ، وأنه لم يثبت زيادة (من) في الإيجاب ، وقولُ الشاعر :

إِذَا مَا لَقَيْتَ بَنِي مالِكٍ ∴ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُم أَفْضَلُ

يروى بضم (أي) ، وحروف الجر لا تُعَلَّق ، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته ، ولا يُسْتَأْنَفُ ما بعد الجار " . مغني اللبيب ١٠٨/١ .

وقال ردًّا على ابن الطراوة : " وهذا باطل برسم الضمير متصلًا بـ (أي) ، وبالإجماع على أنها إذا لم تضف كانت معربة " . مغني اللبيب ١٠٩/١ .

(٣) فقال : " ... وكل منهما ضعيف ، أما الأول : فلأنه لا يقال : (أكرِم العالمُ الفاضلُ) بالرفع ، على تقدير : الذي يقال له : العالمُ الفاضلُ ، وأما الثاني : فلامتناع تعليق الفعل المؤثر " . شرح الكافية للأصبهاني ص٥٨٧ .

توجيه قراءة من قرأ :

﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُوا ﴾

مسألة : نصب الفعل المضارع بعد (إذن)

قال الله تعالى : ﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (٢).

قرئ : ﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُوا ﴾ (٣) بنصب (يلبثوا).

قال الأصبهاني : " ثم اعلم أن (إذن) تنصب الفعل بشرطين :

أحدهما : أن لا يكون ما بعدها معتمدًا على ما قبلها .

والثاني : أن يكون الفعل مستقبلًا ....

فإن فقد أحد هذين الشرطين أو كلاهما وجب الرفع ، كقولك : أنا إذن أحسنُ إليك ، هاهنا انتفى عدم الاعتماد ، ونحو قولك لمن يحدثك : إذن أظنُّك كاذبًا ، وهاهنا انتفى الاستقبال ، ونحو قولك لمن يحدثك : أنا إذن أظنُّك كاذبًا ، وهاهنا انتفى الشرطان جميعا .

فإن وقع واو أو فاء فالأحسن الرفع ، وجاز النصب على ضعف ، وقد قرئ قوله تعالى : **﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ ﴾** (٤) بالرفع ، وجاء النصب في غير السبعة " (٥).

الدراســة :

(إذن) تعمل النصب في الفعل المضارع بثلاثة شروط :

---

(١) التوجيهات النحوية والصرفية للقراءات القرآنية في مغني اللبيب ص١٥٧ .

(٢) من الآية ٧٦ – من سورة الإسراء .

(٣) هي قراءة عبد الله بن مسعود في مختصر ابن خالويه ص٣٤ ، والبحر المحيط ٦٣/٦ ، وقراءة أُبَيّ بن كعب في مختصر ابن خالويه ص٨٠ ، والكشاف ٦٤١/٢ ، ومفاتيح الغيب ٢٠/٢١ ، والبحر المحيط ٦٣/٦ ، والدر المصون ٣٩٤/٧ .

(٤) من الآية ٧٦ – من سورة الإسراء .

(٥) شرح الكافية للأصبهاني ص٧٣٨ – ٧٣٩ بتصرف .

أحدها : أن تكون مصدرة [١] ، فلا تعْمل شيئًا في نحو قولك : أنا إذن أكرمك ؛ لأنها معترضة بين المبتدأ والخبر ، وليست صدرًا .

والثاني : أن يكون الفعل بعدها مستقبلًا ، فلو حَدَّثَك شخص بحديث فقلتَ له : (إِذن تصدقُ) رفعت ؛ لأن نواصب الفعل تقتضي الاستقبال ، وأنت تريد الحال ، فتدافعا .

والثالث : أن يكون الفعل إمَّا متصلًا ، أو منفصلًا بالقسم ، أو بـ (لا) النافية [٢]، فالأول كقولك : إِذن أكرمك ، والثاني نحو : إذن وَالله أكرمك ، والثالث نحو : إذن لا أفعل [٣].

فإن اختل شرط من هذه الشروط وجب إلغاؤها ورفع الفعل المضارع بعدها .

توجيه العلماء لنصب المضارع في قراءة : ﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُوا ﴾ [٤]:

ذهب العلماء إلى أن (إذن) إذا وقعت بعد الواو أو الفاء العاطفتين جاز فيها وجهان:

الأول : الإلغاء ، فيرفع الفعل المضارع بعدها ؛ بناء على أن ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض .

والآخر : الإعمال ، فينصب الفعل المضارع ؛ بناء على أن ما بعد العاطف جملة مستقلة ، والفعل فيها بعد (إذن) غير معتمد على ما قبلها [٥].

ومنه قراءة : ﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُوا ﴾ [١] بنصب المضارع .

---

(١) وهو المقصود بقول الأصبهاني : " أن لا يكون ما بعدها معتمدًا على ما قبلها " .

(٢) أهمل الأصبهاني هذا الشرط فلم يذكره .

(٣) ينظر : شرح الشذور لابن هشام ص٣٧٤ – ٣٧٦ بتصرف .

(٤) من الآية ٧٦ – من سورة الإسراء .

(٥) ينظر : التصريح ٣٦٨/٢ .

يقول سيبويه : " واعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار : إن شئت أعملتها كإعمالك أرى وحسبت إذا كانت واحدةٌ منهما بين اسمين ، وذلك قولك : زيدًا حسبتُ أخاك ، وإن شئت ألغيت (إذن) كإلغائك حسبت إذا قلت : زيدٌ حسبت أخوك .

فأما الاستعمال فقولك : فإذن آتيَك ، وإذن أكرمَك .

وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف : ﴿ **وإذَنْ لَّا يَلْبَثُوا خَلْفَكَ إلَّا قليلًا** ﴾ (٢). وسمعنا بعض العرب قرأها فقال : ﴿ **وإذَنْ لَّا يَلْبَثُوا** ﴾ (٣).

وأما الإلغاء فقولك : فإذن لا أجيئُك . وقال تعالى : ﴿ **فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نقيرًا** ﴾ (٤) " (٥).

ويقول السيرافي : " ... فشبَّه أصحابنا (إذن) في الحروف الناصبة بـ (ظننت) وأخواتها في الأفعال العاملة ، وذلك أن (ظننت) متى قدمت على مفعوليها عملت لا غير ، كقولك : ظننت زيدًا قائمًا ، وإذا قدم عليها المفعولان أو أحدهما فيها جاز الإعمال والإلغاء جميعا ، وكذلك (إذن) إذا قدمت عملت لا غير ، وإذا تقدمتها الواو والفاء جاز فيها الإعمال والإلغاء " (٦).

فإن أعملت (إذن) فلأنها على تقدير عطف جملة على جملة ، فما بعد الواو في الجملة مبتدأ ، وإن ألغيتها فلأنها قد خرجت عن الابتداء في اللفظ بتقدم الواو أو الفاء .

---

(١) من الآية ٧٦ – من سورة الإسراء . وقد سبق تخريج القراءة ص ٥٢ .

(٢) من الآية ٧٦ – من سورة الإسراء . وقد سبق تخريج القراءة ص ٥٢ .

(٣) في المقاصد الشافية ٢١/٦ : " وهي قراءة هارون القارئ " .

(٤) من الآية ٥٣ – من سورة النساء .

(٥) الكتاب ١٣/٣ – ١٤ .

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ٣٥/١ – ٣٦ .

يقول الزمخشري : " فإن قلتَ : ما وجه القراءتين [١] ؟ قلتُ : أما الشائعة فقد عطف فيها الفعل على الفعل . وهو مرفوع لوقوعه خبر (كاد) ، والفعل في خبر (كاد) واقع موقع الاسم . وأما قراءة أبيّ ففيها الجملة برأسها التي هي : (إذًا لا يلبثوا) ، عطف على جملة قوله : ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ ﴾ [٢] " [٣].

ويقول السيوطي : " فَمَنْ أَلغي راعى تقدم حرف الْعَطف ، وَمَنْ أعمل راعى كَون مَا بعد العاطف جملَة مستأنفة " [٤].

مما سبق يتبين أن (إذن) إذا توسطت بين عاطف – واو أو فاء – ومعطوف جاز إلغاؤها وإعمالها ، وإلغاؤها أجود ، وبه قرأ القراء السبعة في قوله تعالى : ﴿ فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نقيرًا ﴾ [٥]، وقوله تعالى : ﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [٦].

وفي بعض الشواذ : ﴿ فَإِذًا لَّا يُؤْتُوا النَّاسَ نَقِيرًا ﴾[٧]، ﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُوا ﴾[٨] بالنصب على الإعمال .

وهذا ما ذهب إليه الأصبهاني؛ حيث جعل الإعمال ضعيفًا ، والإلغاء أحسن، فقال : " فإن وقع واو أو فاء فالأحسن الرفع ، وجاز النصب على ضعف " [١].

---

(١) يقصد بالقراءتين : (وإذًا لا يلبثون) ، و (وإذًا لا يلبثوا) .

(٢) من الآية ٧٦ – من سورة الإسراء .

(٣) الكشاف ٦٤١/٢ .

(٤) الهمع ٣٧٦/٢ .

(٥) من الآية ٥٣ – من سورة النساء .

(٦) من الآية ٧٦ – من سورة الإسراء .

(٧) هي قراءة ابن مسعود في مختصر ابن خالويه ص٣٤ ، والكشاف ٥٥٤/١ ، وقراءة ابن مسعود ، وابن عباس في الدر المصون ٦/٤ .

(٨) سبق تخريج القراءة ص ٥٢ .

توجيه قراءة من قرأ :

﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾

مسألة : أَمْرُ الفَاعِلِ المُخَاطَبِ بالحَرْف

قال الله تعالى : ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ (٢).

قرئ : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾(٣).

قال الأصبهاني : " وقوله : (ولام الأمر) وهي لام يطلب بها الفعل ، فإن كان الفعل مبنيًّا للمفعول لزمته مطلقًا ، وإن كان مبنيًّا للفاعل لزمته مسندًا إلى المتكلم والغائب . ولما كانت من عوامل إعراب الأفعال لم تدخل إلا على ما فيه حرف المضارعة ، سواء كان ذلك الفعل باقيًا على إعرابه نحو : ليقم زيد ، أو عائدًا إلى أصله من البناء نحو : ليقومن زيد ، وأما قوله تعالى : **﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا**

---

(١) شرح الكافية للأصبهاني ص٧٣٨ .

(٢) الآية ٥٨ – من سورة يونس عليه السلام .

(٣) هي قراءة زيد بن ثابت في معاني القرآن للفراء ٤٦٩/١ . وفي إعراب القرآن للنحاس ٢٥٩/٢ : " وروي عن النبي ﷺ أنه قرأ : (فبذلك فلتفرحوا) ، وهي قراءة يزيد بن القعقاع " . وفي مختصر ابن خالويه ص٦٢ : " (فبذلك فلتفرحوا) بالتاء : النبي ﷺ ، وعن الكسائي في رواية زكريا بن وَرْدَان ، وقد ذكرناه عن يعقوب . (فبذلك فلتفرحوا هو خير مما تجمعون) بالتاء فيهما : زيد بن ثابت ، وأبو جعفر المدني ، وأبو النتاج " . وهي قراءة النبي ﷺ ، وعثمان بن عفان ، وأبي بن كعب ، والحسن ، وأبي رجاء ، ومحمد بن سيرين ، والأعرج ، وأبي جعفر بخلاف ، وأبي عبد الرحمن السلمي ، وقتادة ، والجحدري ، وهلال بن يَسَاف ، والأعمش بخلاف ، وعباس بن الفضل ، وعمرو بن فائد في المحتسب ٣١٣/١ ، وقراءة يعقوب في رواية رويس في حجة القراءات ص ٣٣٣ ، وقراءة أبي جعفر ، وابن عامر ، ورويس في النشر ٣٢١/٢ ، وقراءة أبي ، وأنس ، ورويس ، والحسن ، والمطوعي في الإتحاف ص٣١٥-٣١٦ .

﴾ [1] على قراءة مَنْ قرأ بالتاء ، وقوله ﷺ في بعض غزواته : " لَتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ " [2] فإنما جمع بين اللام والتاء ؛ ليتناول الحاضرين والغائبين ، وهو شاذ " [3].

الدراسة :

تختص لام الطلب بالدخول على الفعل المضارع ، وتقتضي جزمه واستقباله ، ويكثر دخولها على الفعل المبني للمفعول مطلقًا ، سواء أكان للمتكلم نحو : لِنُكْرَم ،

أم للمخاطب نحو : لِتُكْرَم ، أم للغائب نحو : لِيُكْرَم . كما يكثر دخولها على فعل الغائب مبنيًا للفاعل كقوله تعالى : ﴿ **فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ** ﴾ [4]، وقوله تعالى : ﴿ **فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ** ﴾ [5]، ويقل دخولها على فعل المتكلم مبنيًا للفاعل كقوله تعالى: ﴿ **وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ** ﴾ [6]، وقوله ﷺ : " قُومُوا فَلأُصَلِّ لَكُمْ " [1]؛ وذلك لأن المتكلم لا يأمر نفسه [2]،

---

(١) من الآية ٥٨ – من سورة يونس عليه السلام .

(٢) الحديث أخرجه الترمذي في سننه - كتاب : تفسير القرآن - باب : سورة ص ٣٦٨/٥ - حديث ٣٢٣٥ . وفيه : " على مصافكم كما أنتم " ، وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده - مسند معاذ بن جبل ٢٤٣/٥ - حديث ٢٢١٦٢ . وفيه : " كما أنتم على مصافكم " . وجاء باللفظ الذي ذكره الأصبهاني في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري ١٢٧/٢ . وفيه : " روى عن النبي ﷺ في بعض غزواته (لَتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ) ، قلت غريب " .

(٣) شرح الكافية للأصبهاني ص٧٥٧ – ٧٥٨ .

(٤) من الآية ١٨٦ – من سورة البقرة .

(٥) من الآية ٢٨٢ – من سورة البقرة .

(٦) من الآية ١٢ – من سورة العنكبوت .

وأقل منه دخولها على فعل المخاطب مبنيًا للفاعل كقراءة : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾ (٣)، وحديث : " لَتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ " (٤)؛ وإنما كان ذلك كذلك – مع أن المأمور فيه غير الآمر – لأن له صيغة تخصه ، وهي فعل الأمر ، واختص المخاطب بالأمر بصيغة الأمر وغيره بالأمر واللام ؛ لأن أمر المخاطب أكثر استعمالًا ، فكان التخفيف فيه باستعمال صيغة الأمر له أولى (٥).

وهذا توجيه العلماء لقراءة ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾ (٦) بالتاء (٧).

يقول ابن بابشاذ : " فأما قراءة من قرأ : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾ (٨)، بالتاء ، فإنه استعمل الأصل المتروك ؛ لأن الأصل في المواجهة أن يكون بلا حرف مضارعة ، وأن يقال : فبذلك فافرحوا ؛ لأن المواجهة أغنت عن تاء المخاطبة . ومثله في

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب : أبواب الصلاة في الثياب - باب : الصلاة على الحصير ١٤٩/١ - حديث ٣٧٣ ، وأبو داود في سننه - كتاب : الصلاة - باب : إذا كانوا ثلاثة كيف يقومون ٢٢٢/١ - حديث ٦١٢ .

(٢) التصريح ٣٩٥/٢ .

(٣) من الآية ٥٨ – من سورة يونس عليه السلام . وقد سبق تخريج القراءة ص ٥٦ .

(٤) الحديث سبق تخريجه ص ٥٦ .

(٥) التوجيهات النحوية والصرفية للقراءات القرآنية في مغني اللبيب ص٤٩٠ .

(٦) من الآية ٥٨ – من سورة يونس عليه السلام . وقد سبق تخريج القراءة ص ٥٦ .

(٧) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢٤٤/١ ، والبديع في علم العربية ٦٢١/١ – ٦٢٢ ، وشرح المفصل ٢٦٤/٤ ، ٢٩٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٦٥/٣ – ١٥٦٦ ، وشرح التسهيل ٦٠/٤ – ٦١ ، ومغني اللبيب ٢٩٦/١ – ٢٩٧ .

(٨) من الآية ٥٨ – من سورة يونس عليه السلام . وقد سبق تخريج القراءة ص ٥٦ .

الشذوذ : لَتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ " [1]، وأصله : خذوا مصافكم ، ولكنه جاء على الأصل المتروك زيادة في تأكيد المخاطبة والمواجهة " [2].

وزعم الزجاجي أنها لغة جيدة ، والجمهور جعلوا جزمها لفعل المخاطب أقل من جزمها لفعل المتكلم ، وقالوا : الأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر [3].

هذا ،،، وقد استدل الكوفيون بهذه القراءة على إعراب فعل الأمر[4].

قال ابن أبي الربيع : " اعلم أن المستقبل له بِنْيَتَان :

إحداهما : صيغة الأمر ، نحو : اضرب ، وافعل ، وهذه خاصة بالاستقبال .

الثانية : مشتركة بين الحال والاستقبال ، وهي التي ذكرها أبو القاسم ، ولأجله لم يذكر صيغة الأمر ؛ لأن الكوفيين يذهبون إلى أنها محذوفة من الفعل المضارع ، وأن الأصل في اضرب : لتضرب ، وفي اقتل : لتقتل ، فحذف حرف المضارعة ، وتاء الخطاب ، فبقيت الضاد ساكنة ، فاجتلبت ألف الوصل ، فقيل : اضرب ، واقتل .

وأما البصريون فيذهبون إلى أنها صيغة على حِدَتِهَا ، وليست مختصرة من الفعل المضارع ، ولكنها جارية عليه حتى كأنها مختصرة منه .

والصحيح ما ذهب إليه البصريون ؛ لأن حرف المضارعة لم يجئ قط محذوفًا ، وحذف الجازم لم يأتِ إلا في الشعر [5]... وصيغة الأمر هي الأكثر في

---

(١) الحديث سبق تخريجه ص ٥٦ .

(٢) شرح المقدمة المحسبة ٢٤٤/١ .

(٣) التصريح ٣٩٥/٢ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٤٢٧/٢ ، وتوجيه اللمع ص٧١ ، وشرح المفصل ٢٩٤/٤ ، والتصريح ٥١/١ .

(٥) كقول الشاعر [من الوافر] : **محمّدُ تَفدِ نفسَك كلُّ نفسٍ ∴ إذا ما خِفتَ من أمْرٍ تَبَالَا**

فـ (تفد) أصله : (لتفد) ، فأضمر لام الأمر ، وهو ضرورة شعرية .

كلام العرب ، ولم يجئ الأمر للمخاطب إلا بها ، إلا في قراءة يعقوب : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾ (١)، فكيف يُدَّعَى في هذا الذي كَثُرَ في كلام العرب واطَّرَدَ أمرانِ : أحدهما لا نظير له ، والآخر لا نظير له إلا في الشعر " (٢).

وأرى : أن ما ذهب إليه البصريون من أن فعل الأمر مبني على السكون ، وليس معربًا مجزومًا - كما قال الكوفيون – هو الأولى بالقبول ؛ لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية ، والأصل في البناء أن يكون على السكون ، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بني منها على فتحة ؛ لمشابهة ما بالأسماء ، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء ، فكان باقيًا على أصله في البناء .

ولأننا أجمعنا على أن ما كان على وزن (فَعَالِ) من أسماء الأفعال كـ (نَزَالِ ، وتَرَاكِ ، ومَنَاعِ ، ونَعَاءِ ، وحَذَارِ ، ونَظَارِ) مبني ؛ لأنه ناب عن فعل الأمر ، فـ (نَزَالِ) ناب عن (انزل) ، و (تَرَاكِ) ناب عن (اترك) ، و (مَنَاعِ) ناب عن (امنع) ، و (نَعَاءِ) ناب عن (انْعَ) ، و (حَذَارِ) ناب عن (احذر) ، و (نَظَارِ) ناب عن (انظر) (٣).

مما سبق يتبين أن دخول اللام على المضارع المخاطب قليلٌ كقراءة : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾(٤)، وحديث : " لَتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ " (٥)، وإنما كان ذلك كذلك ؛ لتفيد التاءُ الخطابَ ، واللامُ الغيبةَ ، فيكون اللفظ بمجموع الأمرين نَصًّا على كون بعضهم حاضرًا ، وبعضهم غائبًا (٦).

---

(١) من الآية ٥٨ – من سورة يونس عليه السلام . وقد سبق تخريج القراءة ص ٥٦ .

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢٢٣/١ – ٢٢٥ بتصرف .

(٣) الإنصاف ٤٣٥/٢ .

(٤) من الآية ٥٨ – من سورة يونس عليه السلام .

(٥) الحديث سبق تخريجه ص ٥٦ .

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي ٨٤/٤ ، وشرح الكافية للأصبهاني ص٧٥٨ .

توجيه قراءة مَنْ قرأ :

﴿ مَّا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا ﴾

﴿ وَمَا كَانَ جَوَابُ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا ﴾

مسألة : مجيء اسم (كان) وخبرها معرفتين

قال الله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا ائْتُوا بِآبَائِنَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾(١).

قرئ : ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا ﴾(٢) برفع (حجتهم).

وقال الله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ ﴾(٣).

قرئ : ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابُ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا ﴾(٤) برفع (جواب) .

---

(١) الآية ٢٥ – من سورة الجاثية .

(٢) هي قراءة الحسن ، وأبي حيوة ، وابن أبي إسحاق في مختصر ابن خالويه ص١٣٩ ، وقراءة الحسن البصري ، والحسن الجعفي عن أبي بكر عن عاصم في شواذ القراءات ص٤٣٤ ، وقراءة الحسن ، وعمرو بن عُبيد ، وزيد بن علي ، وعُبيد بن عُمير ، وابن عامر ، فيما روى عنه عبد الحميد ، وعاصم ، فيما روى هارون وحسين ، عن أبي بكر عنه في البحر المحيط ٤٩/٨ ، وقراءة زيد بن علي ، وعمرو بن عبيد ، وعبيد بن عمير في الدر المصون ٦٥٣/٩ ، واللباب في علوم الكتاب ٣٦٧/١٧ ، وفي النشر ٣٧٢/٢ : " وَاتَّفَقُوا عَلَى (مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ) بِالنَّصْبِ إِلَّا مَا انْفَرَدَ بِهِ ابْنُ العَلَّافِ عَنِ النَّخَّاسِ عَنِ التَّمَّارِ عَنْ رُوَيْسٍ مِنَ الرَّفْعِ ، وَهِيَ رِوَايَةُ مُوسَى بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ هَارُونَ عَنْ حُسَيْنٍ الجُعْفِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، وَرِوَايَةُ المُنْذِرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ هَارُونَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ نَفْسِهِ ، وَرِوَايَةُ عَبْدِ الحَمِيدِ بْنِ بَكَّارٍ عَنِ ابْنِ عَامِرٍ ، وَقِرَاءَةُ الحَسَنِ البَصْرِيِّ ، وَعُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ " . وهي قراءة الحسن في الإتحاف ص٥٠٢ .

(٣) الآية ٨٢ – من سورة الأعراف .

(٤) هي قراءة الحسن في المحرر الوجيز ٤٩٢/٢ ، والبحر المحيط ٣٣٧/٤ ، والدر المصون ٣٧٣/٥ ، واللباب في علوم الكتاب ٢٠٦/٩ .

قال الأصبهاني : " واعلم أن (كان) وأخواتها في انقسام المبتدأ والخبر على أربعة أضرب : ....

والثاني: أن يكونا معرفتين نحو: كان زيدٌ الراكبَ ، وإن شئتَ قلتَ: زيدًا الراكبُ. فإن كان في صدر الكلام نفيٌ وآخره موجبٌ كان الاختيار أن يجعل الموجبُ الاسمَ والمنفيُّ الخبرَ ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ **مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا** ﴾[1]، و ﴿ **وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا** ﴾[2] ، و ﴿ **ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا** ﴾[3]. قرئ ما قبل (إِلَّا) بالنصب

والرفع ، والنصبُ على الخبرِ الاختيارُ" [4].

الدراسة :

يأتي اسم (كان) وخبرها على أربعة أضرب [5]:

الأول : أن يكون الاسمُ معرفةً والخبرُ نكرةً ، وهذا وجه الكلام ، نحو : كان زيدٌ قائمًا .

الثاني : أن يكونا معرفتين ، نحو : كان زيدٌ الراكبَ ، وإن شئت قلت : كان زيدًا الراكبُ .

الثالث : أن يكونا نكرتين فيهما فائدة ، نحو : ما كان أحدٌ مجترئًا عليك .

---

(١) من الآية ٢٥ – من سورة الجاثية .

(٢) من الآية ٨٢ – من سورة الأعراف .

(٣) من الآية ٢٣ – من سورة الأنعام .

وفي النشر ٢٥٧/٢ : " وَاخْتَلَفُوا فِي : (فِتْنَتُهُمْ) فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ وَحَفْصٌ بِرَفْعِ التَّاءِ ، وَقَرَأَ البَاقُونَ بِالنَّصْبِ " .

(٤) شرح الكافية للأصبهاني ص٨٠٦ – ٨٠٧ بتصرف .

(٥) ينظر : شرح الكافية للأصبهاني ص٨٠٦ – ٨٠٨ .

الرابع : أن يكون الاسمُ نكرةً والخبرُ معرفةً ، وهذا عكس ما وضع عليه الكلام ، ولا يأتي إلا في ضرورة الشعر ، كقول الشاعر :

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا ∴ وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا (١)

فإن كانا معرفتين وفي صدر الكلام نفي وآخره موجب كان الاختيارُ أن يجعل الموجبُ الاسمَ والمنفيُّ الخبرَ ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ **مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا** ﴾(٢)، وقوله تعالى : ﴿ **وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا** ﴾(٣)، فقد قرئ ما قبل (إلَّا) بالنصب على أنه خبر (كان) ، وما بعد (إلَّا) في تأويل مصدر اسم (كان) .

قال الأخفش : " ... فـ (أَنْ قَالُوا) هو الاسم الذي يرفع بـ (كَانَ) ؛ لأن (أَنْ) الخفيفة وما عملت فيه بمنزلة اسم ، تقول : أَعْجَبَنِي أَنْ قالوا " (٤).

وقال النحاس : " (مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ) خبر كان ، (إِلَّا أَن قَالُوا) اسمها " (٥).

وإنما كان نصب ما قبل (إلَّا) على الخبر هو الاختيار لأمرين (٦):

---

(١) البيت من الوافر ، وهو للقطامي في ديوانه ص٣١ ، والجمل في النحو للخليل ص١٤٦ ، والمقتضب ٩٤/٤ ، والأصول في النحو ٨٣/١ ، واللمع في العربية ص٣٧ ، وشرح المفصل ٣٣٨/٤ ، وشرح التسهيل ٣٥٦/١ ، والتذييل والتكميل ١٨٥/٤ .

اللغة : (ضباعا) : ترخيم ضُباعة: اسم امرأة ، وهي: ضُباعة بنت زفر بن الحارث الكلابي .

والشّاهد فيه قوله : " ولا يكُ موقفٌ منك الوداعا " حيث جعل اسم (يَكُ) نكرة وهو (موقف) وخبرها معرفة وهو (الوداعا) ، وهذا يجوز في ضرورة الشّعر فقط، وحسّن ذلك وصف (الموقف) بالجارّ والمجرور الّذي هو (منك) ، والتّقدير: موقفٌ كائنٌ منك ، والنّكرة إذا وُصِفَتْ قربت من المعرفة .

(٢) من الآية ٢٥ – من سورة الجاثية .

(٣) من الآية ٨٢ – من سورة الأعراف .

(٤) معاني القرآن للأخفش ٢٣٥/١ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١٤٩/٤ .

(٦) ينظر : شرح الكافية للأصبهاني ص٨٠٧ .

أحدهما : أنه منفي ، وما بعد (إلَّا) موجب ، والموجب أولى أن يكون اسمًا ؛ لأن النفي لا يتناول المحدَّث عنه ، وإنما يتناول الحدث .

وثانيهما : أن ما بعد إلَّا (أنْ) ، و(أنْ) مع الفعل في تأويل المصدر، وهو يشبه المضمر من حيث إنه لا يوصف ، فهو أعرف من المضاف ، والأولى أن يجعل الأعرف محدَّثًا عنه ، والآخر حديثًا .

وقال الألوسي : " كونه لا يوصف لا يقتضي تنزيله منزلة الضمير ، فكم اسم لا يوصف ، بل ولا يوصف به وليس بتلك المنزلة ، **وأجيب** بأنه جاز أن يكون في ذلك الاسم مانع من جعله بمنزلة الضمير ؛ لأن عدم المانع ليس جزءًا من المقتضى ، ولا شرطًا في وجوده " (١).

توجيه قراءة : ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا ﴾ ، وقراءة : ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابُ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا ﴾ برفع ما قبل (إلَّا) :

وَجَّهَ النحويون رفع ما قبل (إلَّا) على أنه اسم (كان) ، وما بعد (إلَّا) في تأويل مصدر خبر (كان) .

قال الأخفش : " ... وإنْ شئتَ رفعتَ أوَّلَ هذا كُلِّهِ ، وجعلتَ الآخرَ في موضع نصب على خبر كان " (٢).

وقال النحاس : " ويجوز : (مَّا كَانَ حُجَّتُهُمْ) بالرفع على أنه اسم (كان)؛ لأن الحجة والاحتجاج واحد ، ويكون الخبر (إلا أن قالوا)، أي : إلا مقالتَهم " (٣).

وقال : " ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابُ قَوْمِهِ ﴾ ويكون الخبر (أنْ قَالُوا)، فإذا نصبتَ(١) فالاسم (أنْ قَالُوا) أي : إلا قولهم " (٢).

---

(١) روح المعاني ٨٦/٤ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢٣٥/١ – ٢٣٦ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١٤٩/٤ .

وأرى : أن القراءة برفع ما قبل (إلَّا) على أنه اسم (كان) وإن كانت شاذة ، إلا أن لها ما يعضدها ، وهو قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا** ﴾ [٣] برفع (فتنتهم)، و (أن قالوا) الخبر[٤]، وهي قراءة ابن كثير، وابن عامر، وحفص[٥].

ومن ثَمَّ فالوجهان جائزان ، وإن كان نصب ما قبل (إلَّا) خبرًا لـ (كان) هو الأولى ؛ لأن (أنْ) إذا وصلت بالفعل لم تُوْصَف ، فأشبهت بامتناع وصفها المضمر ، فكما أن المظهر والمضمر إذا اجتمعا كان جَعْلُ المضمر اسمًا أولى من جعله خبرًا ، فكذا ههنا ، تقول : كنت القائم ، فجعلت المضمر اسمًا والمظهر خبرًا ، فكذا ههنا [٦].

---

(١) أي : إذا نصبت (جواب) خبرًا لـ (كان) ، وهي قراءة الجمهور .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١٣٨/٢ .

(٣) من الآية ٢٣ – من سورة الأنعام .

(٤) قال العكبري : " قَوْلُهُ تَعَالَى : (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ) : يُقْرَأُ بِالتَّاءِ ، وَرَفْعُ الفِتْنَةِ عَلَى أَنَّهَا اسْمُ كَانَ ، وَ (أَنْ قَالُوا) : الخَبَرُ . وَيُقْرَأُ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ بِاليَاءِ ؛ لِأَنَّ تَأْنِيثَ الفِتْنَةِ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ ، وَلِأَنَّ الفِتْنَةَ هُنَا بِمَعْنَى القَوْلِ ، وَيُقْرَأُ بِاليَاءِ ، وَنَصْبُ الفِتْنَةِ عَلَى أَنَّ اسْمَ كَانَ (أَنْ قَالُوا) ، و (فِتْنَتَهُمْ) الخَبَرُ . وَيُقْرَأُ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ بِالتَّاءِ عَلَى مَعْنَى أَنْ قَالُوا ؛ لِأَنَّ أَنْ قَالُوا بِمَعْنَى : القَوْلِ وَالمَقَالَةِ وَالفِتْنَةِ " . التبيان في إعراب القرآن ٤٨٧/١ .

(٥) ينظر : النشر ٢٥٧/٢ .

(٦) ينظر : اللباب في علوم الكتاب ٧٣/٨ ، ومفاتيح الغيب ١٥١/١٢ .

توجيه قراءة من قرأ :

﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾

مسألة : حذف العائد المرفوع

قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ (١).

قرئ : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ (٢) برفع (أحسن) .

قال الأصبهاني : " ويلحق هذه الحروف(٣) لفظة (ما) فتكفها عن العمل في الأفصح ... ، فتقول : إنما يقوم زيد ، وقال الله تعالى : **﴿ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾**(٤)، ... وقد جاء النصب في قول النابغة :

قَالَتْ : أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا ∴ إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ (٥)

أما النصب فعلى تقدير أن تكون (ما) لغوًا ، وأما الرفع فلاحتمال وجهين : أحدهما : أن تكون (ما) كافة ، و (الحمام) مبتدأ ، و (لنا) خبره .

والثاني : أن تكون (ما) بمعنى (الذي) ، و (الحمام) مرفوعًا بأنه خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره : ألا ليت الذي هو هذا الحمام لنا ، كقراءة مَنْ قرأ : ﴿

---

(١) من الآية ١٥٤ – من سورة الأنعام .

(٢) هي قراءة يحيى بن يَعْمَر في المحتسب ٢٣٤/١ ، والكشاف ٧٧/٢ ، ويحيى بن يعمر ، وابن أبي إسحاق في البحر المحيط ٢٥٦/٤ ، والحسن ، والأعمش في الإتحاف ص٢٧٧ ، وأبي عبد الرحمن السلمي ، وأبي رزين ، والحسن ، وابن يعمر في زاد المسير ١٥٤/٣ .

(٣) يقصد بهذه الحروف : (إنَّ) وأخواتها .

(٤) من الآية ١١٠ – من سورة الكهف .

(٥) البيت من البسيط ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص٣٦ ، والكتاب ١٣٧/٢ ، والخصائص ٤٦٢/٢ ، واللمع ص٢٣٣ ، وشرح الكافية الشافية ٤٨٠/١ ، وشرح التسهيل ٣٨/٢ ، وشرح المفصل ٥٢٠/٤ .

تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾[1]، بالرفع ، أي : هو أحسنُ ، فتكون (ما) مع ما بعدها في محل نصب بأنه اسم ليت " [2].

الدراســة :

الضمير العائد على الموصول إن كان مرفوعًا فلا يحذف إلا إذا كان مبتدأ ، إذ غير ذلك إما أن يكون خبرًا لمبتدأ - وكون الضمير خبرًا لمبتدأ أقل قليل - فلا يكون في الكلام إذن دليل على أن خبر المبتدأ هو المحذوف ، بل يحمل ذلك على أن المحذوف هو المبتدأ ؛ لكثرة وقوعه ضميرًا ، وإما فاعل ، فلا يجوز حذفه ، أو خبر (إنَّ) وأخواتها ولم يثبت حذفه إلا قليلًا ، ولا يكون ذلك أيضا في الأغلب ، إلا إذا كان ظرفًا ، وأيضا هو في الأصل خبر المبتدأ ، وإما اسم (ما) الحجازية فلا يحذف أصلا ؛ لضعف عملها [3].

وإن كان مبتدأ جاز حذفه بشروط [4]:

أحدها : أَلا يكون بعد حرف نفي نَحْو : جَاءَنِي الَّذِي مَا هُوَ قَائِم .

الثاني : أَلا يكون بعد أَدَاة حصر نَحْو : جَاءَنِي الَّذِي مَا فِي الدَّار إِلَّا هُوَ ، أَو الَّذِي إِنَّمَا فِي الدَّار هُوَ .

الثالث : أَلا يكون مَعْطُوفًا عَلى غَيره نَحْو : جَاءَنِي الَّذِي زيد وَهُوَ منطلقان .

الرابع : أَلا يكون مَعْطُوفًا عَلَيْهِ غَيره نَحْو : جَاءَنِي الَّذِي هُوَ وَزيد فاضلان[5].

---

(١) من الآية ١٥٤ – من سورة الأنعام .

(٢) شرح الكافية للأصبهاني ص٨٦٩ – ٨٧٠ بتصرف .

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٦/٣ .

(٤) تنظر هذه الشروط في الهمع ٣٤٨/١ .

(٥) وَخَالف الْفراء فِي هَذَا الشَّرْط فَأجَاز حذفه ، ورُدَّ بأنه لم يسمع ، وبأنه يُؤَدِّي إِلَى وُقُوع حرف الْعَطف صَدرًا . ينظر : الارتشاف ١٠١٦/٢ ، والهمع ٣٤٨/١ .

الخامس : أَلا يكون خَبره جملَة ، وَلَا ظرفا ، وَلَا مجرورا ، كَقَوْلِه تَعَالَى : ﴿ الَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ ﴾ (١)، وقولك : جَاءَنِي الَّذِي هُوَ فِي الدَّار ؛ لِأَنَّهُ لَو حذف لم يدر أحذف من الْكَلَام شَيْء أم لَا ؟ لِأَن مَا بعده من الْجُمْلَة والظرف صَالح لِأَن يكون صلَة .

السادس : أَن تطول الصِّلَة ، شَرط ذَلِك البصريون ، وَلم يشرطه الْكُوفِيُّونَ فأجازوا الحَذف من قولك : جَاءَ الَّذِي هُوَ فَاضل ؛ لوروده فِي قِرَاءَة : ﴿ **تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ** ﴾(٢)، بِالرَّفْع ، أَي : هُوَ أحسن .

توجيه العلماء لرفع (أحسن) في قراءة : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ :

ذهب الكوفيون(٣) إلى أن الضمير العائد على الموصول حذف في هذه القراءة وإن لم تطل الصلة ، وهذا جائز عندهم ، أما البصريون فقد حكموا على هذه القراءة بالشذوذ (٤)، أو الندور(٥).

وقد قال سيبويه : " واعلم أن (كَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرُنَا) (٦) أجود ، وفيه ضعفٌ إلا أن يكون فيه (هو) ؛ لأن (هو) من بعض الصلة ، وهو نحو : مررت بأيُّهم أفضلُ ، وكما قرأ بعض الناس هذه الآية : ﴿ **تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ** ﴾ (٧).

---

(١) من الآية ٦ – من سورة الماعون .

(٢) من الآية ١٥٤ – من سورة الأنعام . وقد سبق تخريج القراءة ص ٦٤ .

(٣) ينظر : الهمع ٣٤٨/١ .

(٤) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٧/٣ ، وأوضح المسالك ١٧١/١ .

(٥) ينظر : الهمع ٣٤٩/١ .

(٦) صدر بيت من الكامل ، وعجزه : **حُبُّ النَّبِيّ محمدٍ إيَّانَا** .

(٧) من الآية ١٥٤ – من سورة الأنعام . وقد سبق تخريج القراءة ص ٦٤ .

واعلم أنه يقبح أن تقول : (هذا مَنْ منطلق) إذا جعلتَ المنطلق حشوًا أو وصفًا ، فإن أطلتَ الكلام فقلت : مَنْ خيرٌ منك ، حَسُنَ في الوصف والحشو .

زعم الخليل – رحمه الله – أنه سمع من العرب رجلًا يقول : ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءا ، وما أنا بالذي قائل لك قبيحًا " [1].

ومحل الخلاف بين البصريين والكوفيين في اشتراط طول الصلة وعدم اشتراط ذلك إنما هو في غير (أي) ، أما (أي) فلا يشترط فيها الطول اتفاقًا ؛ لأنها مفتقرة إلى الصلة إلى الإضافة ، فكانت أطولَ ، فحسُنَ معها تخفيفُ اللفظ [2].

وما عده البصريون شاذًّا أجازه الكوفيون وجعلوه قياسًا ؛ لوروده في الشعر ، والنثر ، والقراءات القرآنية .

فمن الشعر قول الشاعر :

مَنْ يُعْنَ بِالحَمْدِ لَا يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ ∴ وَلَا يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الحِلْمِ وَالكَرَمِ[3]

أراد : لا ينطق بما هو سَفَهٌ .

ومن النثر ما سمعه الخليل عن رجل من العرب وهو يقول : " ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءا ، وما أنا بالذي قائل لك قبيحًا " [4].

---

(١) الكتاب ١٠٧/٢ – ١٠٨ .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٧/٣ ، والتوجيهات النحوية والصرفية للقراءات القرآنية في مغني اللبيب ص١٦٣ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢٩٦/١ ، وشرح التسهيل ٢٠٨/١ ، وشرح ابن الناظم ص٦٦ ، والتذييل والتكميل ٨٧/٣ ، وتخليص الشواهد ص١٦٠ ، والمقاصد النحوية ٤١٢/١ .

اللغة : (يُعْنَ) يعتني ويهتم . (الحمد) الثناء . (السفه) رقة العقل وضعفه ، والمراد لازمه ، وهو قول السوء والفحش . (لا يحد) لا يمل ولا ينحرف .

الشاهد فيه قوله : " بما سَفَهٌ " ؛ حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول من جملة الصلة ، وهو مرفوع ، ولم تطل الصلة – على رأي الكوفيين – وهذا شاذ عند البصريين .

(٤) ينظر : الكتاب ١٠٨/٢ .

ومن القراءات القرآنية قراءة : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾[1] برفع (أحسن).

وقراءة : ﴿ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةٌ ﴾ [2] برفع (بعوضة) [3].

هذا ،،، وقد قال التبريزي[4] في قراءة : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ [5] بالرفع : إن أصله : أحسنُوا ، فحذفت الواو اجتزاء عنها بالضمة ، كما قال :

إِذا مَا شَاءُ ضَرُّوا مَنْ أَرَادُوا ∴ وَلَا يَأْلُو لَهُم أَحَدٌ ضِرَارًا [6]

واستبعد ذلك ابنُ هشام ، ورجح تخريج الجمهور ، وحاصله : أن (أحسن) خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : تمامًا على الذي هو أحسنُ [7].

وأرى : أن ما ذهب إليه الكوفيون هو الأولى بالقبول ؛ لورود الحذف نظمًا ونثرًا وفي القراءات القرآنية دون استطالة الصلة .

وأيضا ما حَكَمَ به الخليل في كتابه (الجمل في النحو) على قول الشاعر :

فكَفَى بنا فَضْلًا على مَنْ غَيْرِنا ∴ حُبُّ النَّبِيّ مُحَمَّدٍ إيَّانَا [1]

---

(١) من الآية ١٥٤ – من سورة الأنعام . وقد سبق تخريج القراءة ص ٦٤ .

(٢) من الآية ٢٦ – من سورة البقرة .

(٣) هي قراءة رؤبة بن العجاج في مختصر ابن خالويه ص١٢ ، والمحتسب ٦٤/١ ، وقراءة الضحاك ، وإبراهيم بن أبي عبلة ، ورؤبة بن العجاج ، وقطرب في البحر المحيط ٢٦٧/١ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب ٧١٦/٢ .

(٥) من الآية ١٥٤ – من سورة الأنعام . وقد سبق تخريج القراءة ص ٦٤ .

(٦) البيت من الوافر ، ويروى : (ولا يألوهم) ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٣١٩/١ ، والتذييل والتكميل ١٣٨/٢ ، ومغني اللبيب ٧١٦/٢ ، والهمع ٢٣٠/١ .

والشاهد فيه قوله : " إذا ما شاءُ " فإن أصل هذه العبارة : إذا ما شاءوا ، فحذفت الواو ، واكتفي بضم الهمزة التي قبلها للدلالة عليها .

(٧) ينظر : مغني اللبيب ٧١٧/٢ .

وعلى ما ورد من قراءة بعضهم : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ [٢] خيرُ دليل على تأييده لمذهب الكوفيين ؛ حيث قال : " قال الشاعر (هو حسان بن ثابت)

فكَفَى بنا فَضْلًا على مَنْ غَيْرِنا ∴ حُبُّ النَّبِيّ مُحَمَّدٍ إيَّانَا

نصب (فضلًا) بـ (كفى) ، وخفض (غَيرِنَا) ؛ لِأَنَّهُ جعل (مَنْ) نكرَة ، كَأَنَّهُ قَالَ : على حَيّ غَيرنَا ، وَقد رَفعه نَاس ، وَهُوَ أَجود على قَوْله : على من هُوَ غَيرُنَا ، أَي على حَيّ هم غَيرُنَا ، فيضمرون (هم) ، كَمَا قرئَ هَذَا الْحَرْف فِي الْأَنْعَام : ﴿ ثمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ [٣]، أَي : على الَّذِي هُوَ أحسنُ " [٤].

كما أن سيبويه – وإن كان قد ذكر أن رواية الرفع في البيت السابق فيها ضعف – إلا أنه قد حكم بجودة هذه الرواية ، وإن كان الأفصح ذكر الضمير[٥].

---

(١) البيت من الكامل ، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص٢٨٩ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٧٠/١ ، ولحسان بن ثابت في الكتاب ١٠٥/٢ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٣٦/٢ ، ومغني اللبيب ٤٣٢/١ ، وليس في ديوانه ، وفي الخزانة ١١٤/٦ : " قال ابن هشام اللخمي في شرح شواهد الجمل : وقيل: هو لعبد الله بن رواحة الأنصاري ، وقيل : لبشير بن عبد الرحمن ابن كعب بن مالك " . وفي الدرر اللوامع ١٧٧/١ : " والبيت لكعب بن مالك ، وقيل : لعبد الله بن رواحة ، وقيل : لحسان بن ثابت " . وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٤١٣/٢ ، وشرح التسهيل ٢٢٢/١ ، ٢٩٨ ، ٣٦/٣ ، ١٥٤ ، وشرح الكافية للرضي ٥٤/٣ ، والارتشاف ١٧٠٣/٤ ، والجنى الداني ص٥٢ .

والشاهد فيه : رفع (غيرنا) بناء على أن (مَنْ) اسم موصول ، وحذف عائد الصلة ، وتقديره : الذي هو غيرنا ، ويروى بنصب (غيرنا) نعتًا لـ (مَنْ) بناء على أنها نكرة مبهمة موصوفة وصفًا لازمًا يكون لها كالصلة للموصول .

(٢) من الآية ١٥٤ – من سورة الأنعام . وقد سبق تخريج القراءة ص ٦٤ .

(٣) من الآية ١٥٤ – من سورة الأنعام . وقد سبق تخريج القراءة ص ٦٤ .

(٤) الجمل في النحو للخليل ص١١٥ – ١١٦ .

(٥) ينظر : الكتاب ١٠٧/٢ ، والتوجيهات النحوية والصرفية للقراءات القرآنية في مغني اللبيب ص١٦٦ .

توجيه قراءة من قرأ :

﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾

مسألة : إهمال (أنْ) المصدرية حملًا على (ما) قال الله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾ (١).

قرئ : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ ﴾ (٢) برفع (يتم).

قال الأصبهاني : " واعلم أن بعض العرب أجاز رفع الفعل المضارع بعد (أنْ) المصدرية ؛ تشبيهًا لها بـ (ما) المصدرية ، كقول الشاعر :

أنْ تَقْرَآنِ على أسْماءَ وَيْحَكُما ∴ مني السَّلامَ وأن لا تُشْعِرَا أحَدَا (٣)

وعن مجاهد : ﴿ أَن يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ ﴾(٤) بالرفع " (٥).

---

(١) من الآية ٢٣٣ – من سورة البقرة .

(٢) هي قراءة مجاهد في مختصر ابن خالويه ص٢١ . وفي البحر المحيط ٢٢٣/٢ : " وقرئ : (أنْ يُتِمُّ) برفع الميم ، ونسبها النحويون إلى مجاهد " . وفي الدر المصون ٤٦٣/٢ : " وقرأ مجاهد – ويُرْوى عن ابنِ عباس – : (أَن يُتِمُّ الرِّضَاعَةَ) برفع (يُتِمُّ) " . ونُسِبَتْ إلى ابن محيصن في مغني اللبيب ٤٦/١ ، ٧١٧/٢ ، والتصريح ٣٦٢/٢ ، والإتقان في علوم القرآن ٤٥٢/١ ، وقراءة ابن محيصن (تتم) بالتاء من (تم) ورفع (الرضاعة) . ينظر : البحر المحيط ٢٢٣/٢ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٥٤٩/٢ ، والخصائص ٣٩٠/١ ، والمفصل ص٤٢٩ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٢٧/٣ ، وشرح ابن الناظم ص٤٧٦ ، وشرح الكافية للرضي ٣٥/٤ ، وتوضيح المقاصد ١٢٣٧/٤ ، وأوضح المسالك ١٥٦/٤ ، والخزانة ٤٢٢/٨ .

اللغة : (تقرآن) تبلغان وتقولان . (ويحكما) مصدر ، ومعناه : رحمة لكما .

الشاهد فيه قوله : " أن تقرآن " حيث أثبت نون الرفع مع تقدم (أنْ) المصدرية حملًا لها على (ما) المصدرية ، وهو لغة .

(٤) من الآية ٢٣٣ – من سورة البقرة .

(٥) شرح الكافية للأصبهاني ص٩٢٥ .

الدراسة :

(أنْ) المصدرية هي أصل نواصب المضارع ، وإنما عملت ؛ لاختصاصها بالفعل ، وإنما نصبت ؛ لأنها أشبهت (أنَّ) العاملة في الأسماء من أربعة أوجه :

أحدها : أن لفظها قريب من لفظها ، وإذا خففت صارت مثلها في اللفظ .

الثاني : أنها وما عملت فيه مصدر مثل (أنَّ) الثقيلة .

الثالث : أن لها ولما عملت فيه موضعًا من الإعراب كالثقيلة .

الرابع : أن كل واحدة منهما تدخل على جملة [١].

وقد يأتي المضارع بعدها مرفوعًا كقراءة مجاهد : ﴿ **لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ** ﴾ [٢].

توجيه العلماء لرفع (يتم) في قراءة : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ ﴾ :

ذهب البصريون[٣] إلى أنَّ (أنْ) في قراءة مجاهد : ﴿ **لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ** ﴾ [٤] مصدرية ، وأنها أهملت ، فَرُفِعَ المضارع ؛ وذلك حملًا لها على (ما) المصدرية ؛ لأن كلًّا منهما حرف مصدري ، ثنائي[٥].

ومنه قول الشاعر :

أنْ تَقْرَآنِ على أسْماءَ وَيْحَكُما ∴ مني السَّلامَ وأن لا تُشْعِرَا أحَدَا [٦]

فـ (أنْ) في البيت ليست مخففة من الثقيلة بدليل (أنْ) المعطوفة عليها [٧].

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٠/٢ .

(٢) من الآية ٢٣٣ – من سورة البقرة . وقد سبق تخريج القراءة ص ٦٩ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١١/٤ ، والارتشاف ١٦٤٢/٤ ، والجنى الداني ص٢٢٠ ، ومغني اللبيب ٤٦/١ .

(٤) من الآية ٢٣٣ – من سورة البقرة . وقد سبق تخريج القراءة ص ٦٩ .

(٥) ينظر : التصريح ٣٦٢/٢ .

(٦) البيت سبق تخريجه ص ٦٩ .

(٧) ينظر : مغني اللبيب ٩١٥/٢ .

وهذا توجيه الأصبهاني لقراءة مجاهد[١].

وذهب أبو حيان إلى أن رفع المضارع بعد (أنْ) مخصوص بالضرورة .

فقال : " والذي يظهر أن إثبات النون في المضارع المذكور مع (أن) مخصوص بضرورة الشعر ، ولا يحفظ (أن) غير ناصبة إلَّا في هذا الشعر ، والقراءة المنسوبة إلى مجاهد ، وما سبيله هذا لا تُبنى عليه قاعدة " [٢].

وذهب الكوفيون[٣] – ومنهم الفراء[٤] – إلى أن (أنْ) هي المخففة من الثقيلة ، وشذ وقوعها موقع الناصبة ، كما شذ وقوع الناصبة موقع المخففة في قول الشاعر : **نَرْضَى عَن اللَّهِ أنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوَا ∴ أن لَا يُدَانينَا مِنْ خَلقِهِ بَشرُ** [٥]

وحَسَّنَ ابنُ مالك مذهبَ البصريين ومذهب الكوفيين[٦]، وأجازهما الرضي[٧].

هذا ،،، وقد تأول بعضُ النحويين الآيةَ على أن (أنْ) عاملة ، وأصل الفعل (يُتِمُّ) : (يُتِمُّونَ)، حذفت نون الرفع للنصب ، ثم حذفت واو الجماعة ؛ اكتفاء

---

(١) شرح الكافية للأصبهاني ص٩٢٥ .

(٢) البحر المحيط ٢٢٣/٢ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١١/٤ ، والارتشاف ١٦٤٢/٤ ، والجنى الداني ص٢٢٠ ، ومغني اللبيب ٤٦/١ .

(٤) ينظر : معاني القرآن له ١٣٦/١ .

(٥) البيت من البسيط ، وهو لجرير في ديوانه /٢٠٠ برواية (أنْ لن يفاخرنا) بدلًا من (أن لا يدانينا) ، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١٥٢٦/٣ ، والهمع ٣٦٠/٢ ، وشرح الأشموني ٥٥١/٣ . =

= الشاهد في قوله : " أن لا يدانينا " حيث وقعت (أن) الناصبة موقع (أن) المخففة من الثقيلة شذوذًا .

(٦) ينظر : شرح التسهيل ١١/٤ .

(٧) ينظر : شرحه الكافية ٣٥/٤ .

بالضم ، وأن (مَنْ) في الآية موصولة رُوعِيَ لفظُها فعاد إليها الضمير من الفعل المضارع (يتم) جمعًا ، وهو واو الجماعة .

يقول ابن هشام : " وَأما قَول بَعضهم فِي قِرَاءَة ابْن مُحَيْصِن : ﴿ **لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ** ﴾[1] إنَّ الأَصْل : (أَنْ يُتِمُّوا) بِالجمعِ فَحَسَنٌ ؛ لِأَن الجمع على معنى (مَنْ) مثل : ﴿ **وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ** ﴾[2]، وَلَكِن أظهرُ مِنْهُ قَولُ الجَمَاعَةِ : إِنَّه قد جَاءَ على إهمال (أَنْ) الناصبة حملا على أُخْتهَا (مَا) المصدرية " [3].

وأرى : أن ما ذهب إليه البصريون والأصبهاني من رفع المضارع بعد (أنْ) المصدرية حملًا على (ما) أختها هو الأولى بالقبول ؛ لاشتراكهما في المصدرية .

وما ذهب إليه أبو حيان مردود ؛ لأن رفع المضارع بعد (أنْ) لغة بعض العرب [4]، فلا يحكم على ما جاء من ذلك بالضرورة .

كما أن ما ذهب إليه الكوفيون من أن (أنْ) هي المخففة من الثقيلة مردود بالبيت السابق ؛ لأن (أنْ) في البيت ليست مخففة من الثقيلة بدليل (أنْ) المعطوفة عليها [5].

وما ذهب إليه بعض النحويين من أن (أنْ) عاملة ، وأصل الفعل (يتم) : (يُتِمُّونَ) فيه تكلف ممقوت ، هذا بالإضافة إلى أن مراعاة لفظ (مَنْ) تارة ،

---

(١) من الآية ٢٣٣ – من سورة البقرة . وقد سبق تخريج القراءة ص ٦٩ .

(٢) من الآية ٤٢ – من سورة يونس عليه السلام . وتمامها : ﴿ **وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُواْ لاَ يَعْقِلُونَ** ﴾ .

(٣) مغني اللبيب ٧١٧/٢ .

(٤) ينظر : المفصل ص٤٢٩ ، وأوضح المسالك ١٥٦/٤ ، وشرح الكافية للأصبهاني ص٩٢٥ .

(٥) ينظر : مغني اللبيب ٩١٥/٢ .

ومعناها تارة أخرى وقعت في فعلين متجاورين مما يبعد هذا التأويل ؛ لأنه يجعل الانتقال من اعتبار الإفراد إلى اعتبار الجمع غريبا [1].

(١) التوجيهات النحوية والصرفية للقراءات القرآنية في مغني اللبيب ص٤٥٦ .

الخاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله . الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الذين أوتوا الحكمة وفصل الخطاب .

أما بعد :

فإنه بعد ختام هذا البحث يلزمني أن أبرز أهم النتائج التي توصلت إليها ، وهي على النحو الآتي :

١- الراجح أن لفظ (قرآن) مهموز ، وإذا حذف همزه فإنما ذلك للتخفيف ، وإذا دخلته (أل) بعد التسمية فإنما هي للمح الأصل لا للتعريف .

٢- الراجح أن لفظ (القرآن) علم شخصي ، مشترك لفظي بين الكل وأجزائه ، فيقال لمن قرأ اللفظ المنزل كله : إنه قرأ قرآنا ، وكذلك يقال لمن قرأ ولو آية منه : إنه قرأ قرآنا.

٣- الراجح أن القرآن والقراءات ليسا متغايرين تغايرا تاما ، كما أنهما ليسا متحدين اتحادا حقيقيا ، بل بينهما ارتباط وثيق ، ارتباط الجزء بالكل .

٤- القراءات القرآنية كلها من عند الله تعالى ، ولا دخل لأحد فيها ؛ لأن القراءات القرآنية جزء من القرآن الكريم ، وقد ثبت بالأدلة القطعية التي لا تحتمل الشك أن لفظ القرآن الكريم ومعناه من عند الله ﷻ .

٥- جواز تدوين القراءة الشاذة وتعلمها وتعليمها والاحتجاج بها في ميادين الدراسات اللغوية ، والاستعانة بها – متى صح سندها – في بيان المراد من القراءة المتواترة ، ولم يتفق أئمة الفقه على اتخاذها دليلًا في مجال الأحكام الفقهية .

٦- دراسة النحو في ظلال القراءات القرآنية يؤدي إلى إثراء الفكر النحوي ، ويربط النحو بالقراءات القرآنية ، وهو يعد جانبًا تطبيقيًّا .

٧- على النحاة اللجوء إلى القرآن الكريم وقراءاته المختلفة ؛ لأنها أوثق في مجال الاستشهاد من غيره ؛ لأنها ارتبطت بآيات الذكر الحكيم .

٨- على دارس العربية أن يعتمد في تحقيق آراء الأعلام على مؤلفاتهم ـ إنْ وجدت ـ ولا يجوز له الاقتصار على كتب المتأخرين ؛ لأن بعضها يشتمل على طائفة من الآراء جانب ناقلوها الصواب في نسبتها إلى أصحابها ، ومن أمثلة ذلك :

أ- ما نسب إلى الأخفش بأن (لات) لا تعمل شيئًا ، أو أنها تعمل عمل (لا) النافية للجنس ، أو عمل (إنَّ) ، فتنصب الاسم ، وترفع الخبر[١]، وكلامه يخالف ما نسب إليه ، فقد ذهب إلى أن (لات) تعمل عمل (ليس) [٢].

ب- ما نسب إلى الفراء بأن (لات) يخفض بها أسماء الزمان [٣]، والصواب أنه يرى أنها تعمل عمل (ليس) ، وما نسب إليه هو قولٌ نقله عن بعض العرب [٤].

جـ - ما نسب إلى سيبويه أنه قال ببناء (أي) الموصولة إذا أضيفت وحذف صدر صلتها [٥]، والصواب أنه أجاز الإعراب والبناء [٦].

٩- لم ينسب الأصبهاني من القراءات الشاذة إلا ثلاث قراءات فقط هي :

أ- قراءة : ﴿ وَلَاتِ حِينِ مَنَاصٍ ﴾ بجر (حين) حيث قال : " وأما الجر فهو قراءة عيسى بن عمر " [٧].

---

(١) ينظر : البحث ص٢٠ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٤٩٢/٢ .

(٣) ينظر : البحث ص٢٢ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢ – ٣٩٨ .

(٥) ينظر : البحث ص٤٩ .

(٦) ينظر : الكتاب ٣٩٩/٢ ، ٤٠٣ .

(٧) ينظر : البحث ص١٨ .

ب- قراءة : ﴿ وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ بنصب (السارق والسارقة) حيث قال : " وقد نقل أبو سعيد السيرافي النصبَ عن عيسى بن عمر النحوي " (١).

جـ- قراءة : ﴿ أَن يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ ﴾ برفع (يتم) حيث قال : " وعن مجاهد : ﴿ أَن يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ ﴾ بالرفع " (٢).

١٠- كان الأصبهاني – أحيانًا – يبين اختلاف المعنى باختلاف القراءة ، وذلك في قراءة : ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ (٣) برفع (كل) ، حيث قال :

" وثالثها : عند خوف لبس المفسّر بالصفة ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ (٤)، وهو من جملة المواضع التي كان النصب فيها أولى من الرفع ؛ لأنه على تقدير النصب كان معناه : إنا خلقنا كلَّ شيء بقدر ، وهو المعنى المقصود من الآية ، وعلى تقدير الرفع يحتمل أن يكون (كل شيء) مبتدأ ، و(خلقناه بقدر) خبره ، فيكون معناه : كل شيء مخلوق لنا بقدر ، وهو أيضًا مقصود من الآية ، ويحتمل أن يكون (خلقناه) صفة لقوله: (كل شيء) ، وقوله : (بقدر) خبر المبتدأ ، وهو لا يفيد المعنى الذي هو المقصود من الآية " (٥).

١١- كان الأصبهاني - أحيانا – يبين علة القراءة ، وذلك في قراءة : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾ (٦) ، حيث قال : " وأما قوله تعالى : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾ على قراءة مَنْ

(١) ينظر : البحث ص٣١ – ٣٢ .

(٢) ينظر : البحث ص٦٩ .

(٣) الآية ٤٩ – من سورة القمر .

(٤) الآية ٤٩ – من سورة القمر .

(٥) ينظر : البحث ص٢٨ .

(٦) من الآية ٥٨ – من سورة يونس عليه السلام .

قرأ بالتاء ، وقوله ﷺ في بعض غزواته : " لَتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ " فإنما جمع بين اللام والتاء ؛ ليتناول الحاضرين والغائبين ، وهو شاذ " [1].

(١) ينظر : البحث ص٥٦ .

ثبت المصادر والمراجع

أولًا : القرآن الكريم .

ثانيًا : الكتب المطبوعة :

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر - لأحمد بن محمد الدمياطي (ت ١١١٧هـ) - تحقيق : أنس مهرة - دار الكتب العلمية - لبنان - الطبعة الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) .
- الإتقان في علوم القرآن ـ لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - الهيئة المصرية العامة للكتاب - لا طبعة (١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م) .
- أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية – للدكتور : عبد العال سالم مكرم – مؤسسة علي جَرَّاح الصباح – الكويت - لا طبعة - من دون تاريخ .
- الاختلاف بين القراءات – للأستاذ : أحمد البيلي – دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى (١٤٠٨ه – ١٩٨٨م) .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب - لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ ه) تحقيق وشرح ودراسة : د / رجب عثمان محمد - مراجعة : د/ رمضان عبد التواب -مكتبة الخانجي - القاهرة - لا طبعة - من دون تاريخ .
- أسرار العربية - لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) تحقيق : د/ فخر الدين صالح قباوة - دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولى (١٩٩٥م) .
- الأصول في النحو - لابن السراج (٣١٦ هـ) تحقيق : د/ عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثالثة (١٩٨٨م) .

- إعراب القرآن - لأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨ه) تحقيق : د/ زهير غازي زاهد -عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج (ت ٣١١هـ) – تحقيق ودراسة الأستاذ : إبراهيم الأبياري – دار الكتاب المصري بالقاهرة ، ودار الكتاب اللبناني ببيروت – لا طبعة – من دون تاريخ .
- إعراب القراءات الشواذ – لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦ه) – دراسة وتحقيق : محمد السيد أحمد عزوز – عالم الكتب – لا طبعة - من دون تاريخ .
- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين - لخير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦هـ) - دار العلم للملايين - بيروت - لبنان - الطبعة الخامسة عشرة (٢٠٠٢م) .
- الأمالي النحوية - لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) - تحقيق : هادي حسن حمودي - مكتبة عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى (١٩٨٥م) .
- إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن - لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦ه) - دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان - الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) - دار الجيل - بيروت - الطبعة الخامسة (١٩٧٩م) .
- البحر المحيط - لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) - تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض - دار الكتب العلمية - لبنان -بيروت - الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) .

- البحر المديد – لأبي العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الإدريسي الشاذلي الفاسي (ت١٢٢٤ه) - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية (١٤٢٣ه - ٢٠٠٢ م) .
- البديع في علم العربية - لابن الأثير (ت٦٠٦هـ) ـ تحقيق ودراسة : د/ فتحي أحمد عليَّ الدين ـ جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ـ الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ) .
- البرهان في أصول الفقه – لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (ت٤٧٨ه)- تحقيق : د/ عبد العظيم محمود الديب – دار الوفاء - المنصورة – مصر - الطبعة الرابعة (١٤١٨ه) .
- البرهان في علوم القرآن - للزركشي (ت ٧٩٤ هـ) - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي - الطبعة الأولى (١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م) .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي - لابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ) ـ تحقيق ودراسة : د/ عياد بن عبيد الثبيتي ـ دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م) .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - لجلال الدين السيوطي (ت٩١١ه) - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - صيدا - لبنان - لا طبعة - من دون تاريخ .
- البيان في غريب إعراب القرآن - لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) - تحقيق : د/ طه عبد الحميد طه - مراجعة : مصطفى السقا - الهيئة المصرية العامة للكتاب - لا طبعة (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) .

- التبيان في إعراب القرآن - لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ه) تحقيق : علي محمد البجاوي - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - لا طبعة - من دون تاريخ .
- التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور ـ لابن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ) - مؤسسة التاريخ العربي - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م) .
- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري - لعبد الله بن يوسف الزيلعي (ت٧٦٢ه) تحقيق : عبد الله بن عبد الرحمن السعد - دار ابن خزيمة - الرياض – الطبعة الأولى (١٤١٤هـ) .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد - لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) -تحقيق : عباس مصطفي الصالحي - دار الكتاب العربي - الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل - لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) - تحقيق : أ.د/ حسن هنداوي - دار القلم ــ دمشق ــ الطبعة الأولى .

  الجزء الثاني (١٤١٩ه – ١٩٩٨م) .

  الجزء الثالث (١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠م) .

  الجزء الرابع (١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠م) .

  الجزء السادس (١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥م) .
- التصريح بمضمون التوضيح - للشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) تحقيق : محمد باسل عيون السود - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) .

- التفسير الكبير = مفاتيح الغيب - لفخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي (ت ٦٠٤ه) - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٢١هـ -٢٠٠٠م) .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد - لناظر الجيش (ت٧٧٨ه) دراسة وتحقيق : أ.د/ علي محمد فاخر ، أ.د/ جابر محمد البراجة ، أ.د/ إبراهيم جمعة العجمي ، أ.د/ جابر السيد مبارك ، أ.د/ علي السنوسي محمد ، أ.د/ محمد راغب نزَّال - دار السلام - القاهرة - الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) .
- توجيه اللمع - لأحمد بن الحسين بن الخباز (ت ٦٣٧ هـ) - تحقيق: فايز زكي محمد دياب - دار السلام - الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) .
- التوجيهات النحوية والصرفية للقراءات القرآنية في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري – جمع وتخريج ودراسة : الأستاذ الدكتور / أحمد الزين علي العزازي – الطبعة الأولى (١٤١٩ه – ١٩٩٨م) .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك - للمرادي (ت ٧٤٩ هـ) - شرح وتحقيق : أ.د / عبد الرحمن علي سليمان - دار الفكر العربي - الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) .
- الجامع لأحكام القرآن - للقرطبي (ت٦٧١ه) - تحقيق: هشام سمير البخاري - دار عالم الكتب - الرياض - لا طبعة (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م) .
- الجمل في النحو- للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠ هـ) - تحقيق : د/ فخر الدين قباوة - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الخامسة (١٩٩٥م) .

- الجنى الداني في حروف المعاني - للحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ) - تحقيق : د/ فخر الدين قباوة ، أ / محمد نديم فاضل - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) .
- حاشية الخضري (ت ١٢٨٧ هـ) على ابن عقيل على ألفية ابن مالك - ضبط وتشكيل وتصحيح : يوسف الشيخ محمد البقاعي - إشراف : مكتب البحوث والدراسات - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - لا طبعة - من دون تاريخ .
- حاشية الشيخ يس الحمصي (ت١٠٦١ه) على التصريح - المطبعة الأزهرية - الطبعة الثانية (١٣٢٠ هـ) .
- الحجة في القراءات السبع - لابن خالويه (ت٣٧٠ه) - تحقيق : د/عبد العال سالم مكرم - دار الشروق - بيروت - الطبعة الرابعة (١٤٠١ هـ) .
- حجة القراءات - لابن زنجلة (ت ٤٠٣هـ) - تحقيق : سعيد الأفغاني - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .
- الحجة للقراء السبعة - لأبي علي الفارسي (٣٧٧ هـ) - حققه : بدر الدين قهوجي ، بشير جويجاتي - راجعه ودققه : عبد العزيز رباح - دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩١م) .
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل – لابن السيد البطليوسي (ت٥٢١ه) – تحقيق : سعيد عبد الكريم سعودي – لا طبعة – من دون تاريخ .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - لعبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) - تحقيق : محمد نبيل طريفي ، وإميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية – بيروت- لا طبعة (١٩٩٨م) .

- الخصائص - لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) - تحقيق : محمد على النجار - عالم الكتب - بيروت - لا طبعة - من دون تاريخ .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون - للسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) - تحقيق : د/ أحمد محمد الخراط - دار القلم - دمشق - لا طبعة - من دون تاريخ .
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة – لابن حجر العسقلاني (٨٥٢ه) - تحقيق مراقبة : محمد عبد المعيد ضان - مجلس دائرة المعارف العثمانية – صيدر اباد – الهند (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م) .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ـ لأحمد بن الأمين الشنقيطي (١٣٣١هـ) - وضع حواشيه : محمد باسل عيون السود - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م) .
- ديوان جرير (ت١١٠ه) - تحقيق : كرم البستاني - دار بيروت للطباعة والنشر - لا طبعة (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .
- ديوان الفرزدق (ت ١١٠ه) - شرحه وضبطه وقدَّم له : أ/ علي فاعور - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .
- ديوان القطامي (ت١٣٠ه) تحقيق الدكتور : إبراهيم السامرائي ، أحمد مطلوب – دار الثقافة – بيروت – الطبعة الأولى (١٩٦٠م) .
- ديوان قيس بن ذريح (ت٦٨ه) اعتنى به وشرحه : عبد الرحمن المصطاوي – دار المعرفة – بيروت – الطبعة الثانية (١٤٢٥ه – ٢٠٠٤م) .
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري (ت ٥٠ هـ) - دراسة وتحقيق : د/ سامي مكي العاني - مطبعة المعارف - بغداد - الطبعة الأولى (١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م) .

- ديوان لبيد بن ربيعة (ت٤١ه) بشرح الطوسي – حققه وقدم له : الدكتور / إحسان عباس – التراث العربي – الكويت (١٩٦٢م) .
- ديوان النابغة الذبياني (ت نحو ١٨ ق ه)- اعتنى به وشرحه: حمدو طماس – دار المعرفة – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية (١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م) .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني – لأبي الفضل محمود الألوسي (ت ١٢٧٠هـ) – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لا طبعة – من دون تاريخ .
- زاد المسير في علم التفسير – لعبد الرحمن بن علي الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) –المكتب الإسلامي – بيروت – الطبعة الثالثة (١٤٠٤هـ) .
- السبعة في القراءات – لابن مجاهد (ت٣٢٤ هـ) – تحقيق : د/ شوقي ضيف – دار المعارف – القاهرة – الطبعة الثانية (١٤٠٠هـ) .
- سر صناعة الإعراب – لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) – تحقيق : د/ حسن هنداوي – دار القلم – دمشق – الطبعة الأولى (١٩٨٥م) .
- سنن أبي داود – لأبي داود سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥هـ) – تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الفكر – بيروت – لا طبعة – من دون تاريخ .
- سنن الترمذي ــ لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ه) – تحقيق : أحمد محمد شاكر – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لا طبعة – من دون تاريخ .
- سنن النسائي الكبرى – لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣ه) – تحقيق : د/ عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي حسن – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى (١٤١١ هـ – ١٩٩١م) .

- شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب - لابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ) - تحقيق : عبد القادر الأرناؤوط ، ومحمود الأرناؤوط - دار ابن كثير - دمشق - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ) .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك - لأبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد ابن مالك (ت ٦٨٦هـ) تحقيق : محمد باسل عيون السود -دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م) .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - لعبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) - تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد - دار التراث - القاهرة - الطبعة العشرون (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م) .
- شرح أبيات سيبويه – للسيرافي (ت ٣٨٥هـ) – حققه الدكتور : محمد علي الريح هاشم – راجعه : طه عبد الرؤوف سعد - مكتبة الكليات الأزهرية ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر (١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م) .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - لأبي الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشْمُوني (ت ٩٢٩ هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥م) .
- شرح التسهيل - لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) تحقيق : د/ عبد الرحمن السيد ، د/ محمد بدوي المختون - هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - الطبعة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب - للجَوجَري (ت ٨٨٩هـ) - تحقيق : نواف بن جزاء الحارثي - عمادة البحث العلمي بالجامعة

الإسلامية - المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية - الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٤م) .

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ـ لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١ه) - تحقيق : عبد الغني الدقر - الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا - لا طبعة (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) .
- شرح شواهد المغني - لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) - المطبعة البهية بمصر - لا طبعة - من دون تاريخ .
- شرح الكافية الشافية - لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) - تحقيق : د/ عبد المنعم أحمد هريدي - دار المأمون للتراث - الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .
- شرح الكافية للأصبهاني (ت٧٤٩ه) – تحقيق ودراسة : الدكتور / عبد المعطي جاب الله سالم – إشراف : الأستاذ الدكتور / حامد أحمد نيل (١٤٠٤ه – ١٩٨٤م) .
- شرح الكافية للرضي (ت ٦٨٨هـ) - تصحيح وتعليق : د/ يوسف حسن عمر - منشورات جامعة قازيونس - بنغازي - الطبعة الثانية (١٩٩٦م) .
- شرح كتاب سيبويه - لأبي سعيد السيرافي (٣٦٨ هـ) - تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، علي سيد علي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م) .
- شرح المفصل للزمخشري – لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) - قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : د/ إميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) .

- شرح المقدمة المحسبة - لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ) – تحقيق : خالد عبد الكريم - المطبعة العصرية – الكويت - الطبعة الأولى (١٩٧٧م) .
- شعر أبي زبيد الطائي – جمعه وحققه : الدكتور / نورى حمودي القيسي – مطبعة المعارف – بغداد (١٩٦٧م) .
- شواذ القراءات - لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني (من علماء القرن السادس الهجري) – تحقيق الدكتور : شمران العجلي – مؤسسة البلاغ – بيروت – لبنان – لا طبعة - من دون تاريخ .
- صحيح البخاري - لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) - تحقيق : د/ مصطفى ديب البغا - دار ابن كثير - اليمامة - بيروت - الطبعة الثالثة (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .
- صحيح مسلم - لأبي الحسين مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ) - تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لا طبعة - من دون تاريخ .
- طبقات الشافعية - لابن قاضي شهبة (ت ٨٥١ هـ) - تحقيق : د/ الحافظ عبد العليم خان - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٧ هـ) .
- طبقات الشافعية الكبرى - لتاج الدين السبكي (ت٧٧١ه) - تحقيق : د/ محمود محمد الطناحي ، د/ عبد الفتاح محمد الحلو - دار النشر : هجر للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة الثانية (١٤١٣هـ) .
- في رحاب القرآن الكريم – للدكتور : محمد سالم محيسن – دار الجيل – بيروت (١٤٠٩ه – ١٩٨٩م) .
- القراءات أحكامها ومصدرها – للدكتور : شعبان محمد إسماعيل – دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع (١٤٠٦ه – ١٩٨٦م) .

- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث – للدكتور : عبد الصبور شاهين – مكتبة الخانجي بالقاهرة - لا طبعة - من دون تاريخ .
- الكافية في علم النحو - لابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) – تحقيق : الدكتور/ صالح عبد العظيم الشاعر - مكتبة الآداب – القاهرة - الطبعة الأولى (٢٠١٠م) .
- الكامل في اللغة والأدب - لأبي العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ) - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي - القاهرة - الطبعة الثالثة (١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م) .
- كتاب سيبويه - لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت ١٨٠هـ) - تحقيق : عبد السلام محمد هارون - دار الجيل - بيروت - لا طبعة - من دون تاريخ .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ـ الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) - تحقيق : عبد الرازق المهدي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لا طبعة - من دون تاريخ .
- الكليات - لأبي البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤ه) - تحقيق : عدنان درويش ، ومحمد المصري - مؤسسة الرسالة - بيروت - لا طبعة (١٤١٩ه - ١٩٩٨م).
- لسان العرب - لابن منظور (ت ٧١١هـ) - تحقيق : عبد الله علي الكبير ، ومحمد أحمد حسب الله ، وهاشم محمد الشاذلي - دار المعارف - القاهرة - لا طبعة - من دون تاريخ .
- اللباب في علل البناء والإعراب - لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) تحقيق : غازي مختار طليمات - دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى (١٩٩٥م) .

- اللباب في علوم الكتاب - لابن عادل الدمشقي (ت ٧٧٥هـ) تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م) .
- اللمع في العربية - لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) - تحقيق : فائز فارس - دار الكتب الثقافية - الكويت - لا طبعة (١٩٧٢م) .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ـ لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢ هـ) - تحقيق : علي النجدي ناصف ، د/ عبد الحليم النجار ، د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة - لا طبعة (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م) .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز - لابن عطية الأندلسي (ت٥٤٦ ه) - تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد - دار الكتب العلمية - لبنان - الطبعة الأولى (١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م) .
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع - لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) - مكتبة المتنبي - القاهرة - لا طبعة - من دون تاريخ .
- المدخل لدراسة القرآن الكريم – للأستاذ الدكتور : محمد محمد أبو شهبة – دار اللواء – الرياض – الطبعة الثالثة (١٤٠٧ه – ١٩٨٧م) .
- المساعد على تسهيل الفوائد - لابن عقيل (ت ٧٦٩ه) تحقيق وتعليق : د/محمد كامل بركات - جامعة أم القرى - الطبعة الثانية (١٤٢٢ه-٢٠٠١م).
- المسائل الشيرازيات - لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) - تحقيق : حسن هنداوي - كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى (١٤٢٤ه - ٢٠٠٤م).

- مسند أحمد بن حنبل ـ لأبي عبد الله أحمد بن حنبل (ت٢٤١ه) – تحقيق : السيد أبو المعاطي النوري – عالم الكتب – بيروت – الطبعة الأولى (١٤١٩ه ـ ١٩٩٨م) .
- مشكل إعراب القرآن – لمكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧ه) تحقيق : د/حاتم صالح الضامن – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الثانية (١٤٠٥ه).
- معاني القرآن – لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥ ه) تحقيق : د/ هدى محمود قراعة – مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الأولى (١٤١١ هـ – ١٩٩٠م) .
- معاني القرآن – لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ه) – عالم الكتب – بيروت – الطبعة الثالثة (١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م) .
- معاني القرآن وإعرابه ـ للزجاج (ت ٣١١هـ) – شرح وتحقيق : د/ عبد الجليل عبده شلبي – عالم الكتب – بيروت – الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م) .
- معاني النحو – للدكتور : فاضل صالح السامرائي – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن – الطبعة الأولى (١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م) .
- معجم البلدان – لياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ) – دار الفكر العربي – بيروت – لا طبعة – من دون تاريخ .
- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية – لعمر رضا كحَالة (ت١٤٠٨ه) – مكتبة المثنى – بيروت – ودار إحياء التراث العربي – بيروت – لا طبعة – من دون تاريخ .

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١ه) - تحقيق : د/ مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله - دار الفكر - بيروت - الطبعة السادسة (١٩٨٥م) .
- المفصل في صنعة الإعراب ـ لجار الله الزمخشري (ت ٥٣٨ ه) تحقيق : د/ علي بو ملحم - مكتبة الهلال - بيروت - الطبعة الأولى (١٩٩٣م) .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية - للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠ه) - تحقيق : د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - جامعة أم القرى - مكة المكرمة - الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية - لبدر الدين العيني (ت٨٥٥ه) - تحقيق: أ.د/ علي محمد فاخر، أ.د/ أحمد محمد توفيق السوداني ، د/ عبد العزيز محمد فاخر - دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - القاهرة - الطبعة الأولى (١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م) .
- المقتضب - لأبي العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ) - تحقيق : د/ محمد عبد الخالق عضيمة - لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة - لا طبعة (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م) .
- مناهل العرفان في علوم القرآن - لمحمد عبد العظيم الزرقاني (ت ١٣٦٧ هـ) - تحقيق : فواز أحمد زمرلي - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٩ هـ - ١٩٩٥م) .
- النشر في القراءات العشر - لابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) – تحقيق : علي محمد الضباع - المطبعة التجارية الكبرى – لا طبعة – من دون تاريخ .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ه) - تحقيق : عبد الحميد هنداوي - المكتبة التوفيقية - مصر - لا طبعة - من دون تاريخ .

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــوع	الصفحة
المقدمة	
التمهيد : التعريف بالأصبهاني	
اسمه ونسبه	
مولده	
منزلته	
آثاره العلمية	
وفاته	
الفصل الأول : **القرآن والقراءات**	
تعريف القرآن	
تعريف القراءات	
العلاقة بين القرآن والقراءات	
نشأة القراءات	
مصدر القراءات	
أنواع القراءات من حيث السند	
تعريف القراءات الشاذة	
أنواع القراءات الشاذة	
الاحتجاج بشواذ القراءات	
الفصل الثاني :	

التوجيهات النحوية للقراءات الشاذة في شرح الكافية للأصبهاني	
حذف الفعل جوازًا	
عمل (لات)	
تابع المنادى إذا كان عطفَ نسقٍ واقترن بـ (أل)	
حكم المشغول عنه إذا خيف لبس المفسّر بالصفة	
الموضـــــــــوع	
حكم المشغول عنه إذا وَلِيَهُ جملة طلبية مقترنة بالفاء	
الشبه في المعنى بين (غير) و (إلَّا)	
(ما) الحجازية ، وشروط إعمالها	
ضمير الفصل أو العماد	
(أي) الموصولة معربة دائما أو مبنية أحيانا ؟	
نصب الفعل المضارع بعد (إذن)	
أَمْرُ الفَاعِلِ المُخَاطَبِ بالحَرْف	
مجيء اسم (كان) وخبرها معرفتين	
حذف العائد المرفوع	
إهمال (أنْ) المصدرية حملًا على (ما)	
الخاتمة	
ثبت المصادر والمراجع	
فهرس الموضوعات	